إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني
دراسة حالة: قطاع غزة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: هديل حسن صالح أبو حمدة

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 29 / 11 / 2015

الجامعة الإسلامية – غزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

دراسة بعنوان

محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني

دراسة حالة: قطاع غزة

Determinants Of Wages In The Palestinian Industrial Sector Case Study : Gaza Strip

إعداد الباحثة

هديل حسن صالح أبو حمدة

إشراف

الدكتور/ علاء الدين عادل الرفاتي **الأستاذ الدكتور/ سمير خالد صافي**

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجةالماجستير
في برنامج اقتصاديات التنمية

1437هـ – 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/11/14م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ هديل حسن صالح أبو حمدة لنيل درجة الماجستير في كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

محددات الأجور في القطاع الصناعي الفلسطيني – دراسة حالة: قطاع غزة

Determinants of wages in the Palestinian Industrial Sector Case Study: Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 02 صفر 1437هـ، الموافق 2015/11/14م الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. سمير خالد صافي	مشرفاً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً داخلياً	.....
د. كمال محمد المصري	مناقشاً خارجياً	.....

28/11/2015

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" خير الكسب كسب يد العامل إذا نصح"

مسند أحمد (334/2)

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء.... فالإهداء

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل.

إلى كل من في الوجود بعد الله.... أمي الغالية.

إلى مصدر فخري وعزتي.

إلى سندي وقوتي .... أبي الحبيب.

إلى ملاذي وملجئي.

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات.... أخي الحبيب إياس... أخواتي هالة وهبة وروان

إلى كل من ساندني بدعواته الصادقة.

إلى كل من سأل عني كل يوم ولم يمل.

إلى من انتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر.

أهدى هذه الرسالة

الباحثة

هديل حسن صالح أبوحمدة

من حق النعمة الذكر، وأقل جزاء للمعروف الشكر

فشكري بدايةً للمولى عز وجل المتفضل بجليل النعم، وعظيم العطاء، الذي يسر لي إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي أرجو أن يرضى به عني.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور علاء الدين الرفاتي، والأستاذ الدكتور سمير صافي، اللذين قوما وتابعا وصوبا وأرشداني في كل مراحل الرسالة، فجزاهما الله عني خير الجزاء، كما أتقدم بجزيل شكري إلى الأساتذه الموقرين في لجنة المناقشة الدكتور خليل النمروطي والدكتور كمال المصري، على قبولهم مناقشة هذه الرسالة والتفضل بتقديم الملاحظات والتوجيهات البناءة.

و يسرني أن أسطر كل عرفان بالجميل للدكتور سيف الدين عودة، الذي أعطى وأجزل بالعطاء سائلة الله عز وجل أن يثيبه عني خير الجزاء.

والشكر موصول للأستاذ أسامة نوفل على ماقدمه لي من مساعدة، والأستاذ محمد إسماعيل لمساعدته لي بترجمة الملخص، والأستاذه بسمة برهوم لتنسيقها الرسالة بشكلها النهائي.

وأشكر كل من ساعدني وأعانني على إنجاز هذه الرسالة فلهم في النفس منزلة، وإن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

وفي النهاية أشكر أسرتي التي أمدتني بالعون، وحفزتني للتقدم، وتحملت معي الصعاب، وأخذت بيدي للحصول على درجة الماجستير، فحفظهم يالله وبارك لهم.

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة لتوضيح أهم العوامل المؤثرة على أجور العاملين في القطاع الصناعي بقطاع غزة خلال عامي 2013-2014، ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور القطاع الصناعي و التعرف على هيكليته وأهم مؤشراته خلال الأعوام (1994- 2014)، ومن ثم تتبع الأجور في القطاع الخاص مع التركيز على أجور العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة (2008- 2014). كما تم استخدام التحليل الكمي لبناء نموذج قياسي لتحديد أهم العوامل المؤثرة في أجور العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة، حيث تم تقدير النموذج للعامين 2013 و2014. وقد تم الحصول على بيانات العينة من خلال استبانتين (الأولى موجهة للعاملين، والثانية موجهة لأرباب العمل)، حيث بلغ حجم العينة (270) عاملاً ورب عمل في القطاع الصناعي، وتم معالجة البيانات إحصائياً وتحليلها من خلال استخدام البرنامج الإحصائي (EViews7).

<u>وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:</u>

- **أهم المتغيرات المؤثرة في متوسط أجور العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة خلال فترة (2013- 2014) هي:- عدد ساعات العمل اليومية، وعدد سنوات التعليم التي حصل عليها العامل، وعمره، والخبرة في عمله الحالي، والخبرة الكلية.**
- **نتائج الدراسة للعامين 2013 و2014 كانت قريبة من بعضها من حيث تأثير المتغيرات المستقلة، أي أن القطاع الصناعي لم يتأثر كثيراً بالظروف التي طرأت في العام 2014، ويمكن تفسير هذا الاستقرار في النتائج بالضعف الموجود أصلاً في القطاع الصناعي.**

وفي ضوء النتائج السابقة فقد أوصت الدراسة باعتماد أنظمة واضحة للأجور تتناسب مع طبيعة عمل المنشآت الصناعية، وظروف العمل، والمخاطرة التي يتحملها العاملون في المنشآت الصناعية، وأيام الدوام للعاملين.

Abstract

The study aims at clarifying the most important factors that impact the level of wages in the industrial sector in Gaza Strip in 2013-2014. The descriptive analytical approach was used to track the development of the industrial sector, identify its structure and its most important indicators through the period (1994-2014). In addition, the study tried to track the evolution of the level of wages in the private sector with a focus on workers' wages in the industrial sector through the period (2008-2014). The quantitative analysis was used to build and estimate an econometric model to identify the main factors affecting the level of wages in industrial sector in Gaza strip (The model was applied for the years 2013 and 2014). The data was collected through two questionnaires (the first one is for workers, and the second is for employers), distributed to sample of 270 workers and employers in the industrial sector. Data was statistically processed and analyzed using (EViews7).

Major findings of the study:-

- The study shows that the most important variables affecting workers average wages in the industrial sector in Gaza Strip through (2013-2014) are: the number of daily working hours, the number of years of education of worker, age of workers, their experience in the current work, and their general experience.
- The estimates of the econometric model are quite similar for the years 2013 and 2014 in terms of the independent variables significance. This indicates that the industrial sector is not considerably affected by the temporary conditions in 2014. This reflects the weakness already exists in the industrial sector.

Taking into consideration the previous results, the study recommends to adopt clear systems for wages that suite the nature of work in industrial facilities, work conditions, risks that workers bear in work place, and working days.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
-	**حديث شريف**	I
-	إهداء	II
-	**شكر وتقدير**	III
-	**ملخص الدراسة باللغة العربية**	IV
-	**ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية**	V
-	**فهرس المحتويات**	VI
-	**فهرس الجداول**	XII
-	**فهرس الأشكال البيانية**	XV
-	**فهرس الملاحق**	XVI
الفصل الأول:الإطار العام للدراسة		
	المقدمة	2
1.1	مشكلة الدراسة	3
1.2	أهداف الدراسة	4
1.3	مبررات وأهمية الدراسة	4
1.4	متغيرات الدراسة	6
1.5	منهجية الدراسة وتحليل البيانات	7
1.6	نطاق الدراسة	8
1.7	فرضيات الدراسة	8
1.8	مصطلحات الدراسة	9
1.9	الدراسات السابقة	11
1.9.1	الدراسات المحلية	12

1.9.2	الدراسات العربية	13
1.9.3	الدراسات الأجنبية	17
1.10	التعليق على الدراسات السابقة	23
الفصل الثاني: الأجور والنظريات المفسرة لها		
	المقدمة	26
2.1	تعريف الأجور	26
2.2	أشكال الأجور	28
2.3	تحديد الأجور في النظم الاقتصادية	31
2.3.1	النظام الرأسمالي	32
2.3.2	النظام الإشتراكي	37
2.3.3	الاقتصاد الإسلامي	38
2.4	العوامل المؤثرة في مستوى الأجور	39
2.5	أهمية الأجور	42
2.6	أهداف الأجور	43
2.7	الأبعاد الأخرى للأجور	43
2.8	خلاصة الفصل الثاني	46
الفصل الثالث: واقع القطاع الصناعي ومعدلات الأجور		
	المقدمة	48
3.1	المبحث الأول: واقع و أداء القطاع الصناعي في فلسطين	48
3.1.1	القطاع الصناعي	49
	أولاً: مفهوم القطاع الصناعي	49
	ثانياً: أهم تصنيفات القطاع الصناعي	50
	ثالثاً: أهداف التصنيع في فلسطين	52
	رابعاً: أهمية القطاع الصناعي	52

	خامساً: استراتيجات التصنيع	53
3.1.2	تطور القطاع الصناعي في فلسطين تاريخياً	55
	أولاً: فترة الانتداب البريطاني 1918-1948	56
	ثانياً: فترة الاحتلال الإسرائيلي	58
	1. فترة قيام الكيان الصهيوني1948-1967	58
	2. فترة الاحتلال الصهيوني للجزء المتبقي من فلسطين 1967- 1994	60
	3. أثر انتفاضة 1987 (الأولى) على القطاع الصناعي	63
	ثالثاً: فترة تواجد السلطة الفلسطينية 1994 وحتى الآن	64
	1. لمرحلة الأولي من عام 1994 حتي الربع الثالث من عام .2000	65
	2. المرحلة الثانية خلال انتفاضة الأقصى 2000-2005	67
	3. المرحلة الثالثة منذ 2006 وحتى الآن	68
3.1.3	واقع الصناعة الفلسطينية	70
	أولاً: هيكل القطاع الصناعي	70
	ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بالقطاع الصناعي	71
	1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	71
	2. تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين في القطاع الصناعي	73
	3. تطور مساهمة الصناعة في القيمة المضافة	76
	4. الصناعة والتجارة الخارجية (الأداء التصديري)	79
	ثالثاً: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني	81
3.1.4	الأسباب التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الصناعي، وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهت هذا القطاع.	83
	أولاً: المشاكل والمعيقات الذاتية	83
	ثانياً: المشاكل والمعوقات الناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي	89
3.2	المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة	91

3.2.1	القطاع الصناعي في قطاع غزة	91
	أولاً: هيكل القطاع الصناعي في قطاع غزة	91
	ثانياً: المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي في قطاع غزة	93
3.2.2	أثر الحصار والحروب على القطاع الصناعي في قطاع غزة	95
	أولاً: أثر الحصار على القطاع الصناعي في قطاع غزة	95
	ثانياً: الأنفاق	99
	ثالثاً: أثر الحروب على القطاع الصناعي	101
	1. الحرب الأولى 2008- 2009	101
	2. الحرب الثانية 2012	102
	3. الحرب الثالثة 2014	103
3.2.3	معيقات القطاع الصناعي بقطاع غزة	106
3.3	المبحث الثالث: هيكلية الأجور في القطاع الصناعي	108
3.3.1	هيكل الاجور في سوق العمل الفلسطيني	108
	أولاً: العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية	108
	ثانياً: متوسط الأجور اليومية	109
	ثالثاً: معدل ساعات وأيام العمل والأجرة اليومية في القطاع الصناعي.	111
	رابعاً: تطور معدلات التضخم والأجور في الاقتصاد الفلسطيني	112
	خامساً: العلاقة بين معدل إنتاجية العامل ومعدل أجره الحقيقي	114
3.3.2	هيكل الأجور في قطاع غزة	116
	أولاً: توزيع العاملين في القطاع الصناعي حسب المحافظة	117
	ثانياً: معدل ساعات وأيام العمل والأجرة اليومية في القطاع الصناعي.	118
	ثالثاً: معدل الأجور بناء على طبيعة العمل	118

	رابعاً: تطور معدلات التضخم والأجور في قطاع غزة	119
	خامساً: العلاقة بين معدل إنتاجية العامل ومعدل أجره الحقيقي	121
3.3.3	أهم التشريعات الفلسطينية حول الأجور	123
	أولاً: قانون الحد الأدنى للأجور	124
	1. مفهوم الحد الأدنى للأجور	125
	2. الهدف من تشريع الحد الأدني للأجور	125
	3. شرائح المجتمع وفئات العمال التي تستفيد من تشريع الحد الأدنى للأجور	125
	4. العاملين الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور	126
	5. تقييم قانون الحد الأدنى (مدى تطبيقه)	127
3.4	خلاصة الفصل الثالث	129
الفصل الرابع : النموذج القياسي للدراسة		
	المقدمة	132
4.1	المبحث الأول: المنهجية والطرق القياسية المتبعة	132
	أولاً: منهجية وإجراءات الدراسة	132
	ثانياً: بيانات متغيرات نموذج الدراسة	133
	ثالثاً: الحدود الزمانية	133
	رابعاً: افتراضات النموذج	133
	خامساً: تحديد متغيرات الدراسة	135
	سادساً: صياغة النموذج القياسي للدراسة	136
4.2	المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الوصفية	136
	أولاً: النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة	137
	ثانياً: النتائج الوصفية للبيانات الشخصية للمبحوثين	138
	ثالثاً: النتائج الوصفية للبيانات العامة للمنشآت الصناعية	141

4.3	المبحث الثالث: التحليل القياسي لبيانات الدراسة	143
	أولاً: نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي	143
	ثانياً: نتائج التحقق من افتراضات النموذج المقدر	145
	1. التحقق من افتراضات النموذج المقدر للعام 2013	145
	2. التحقق من افتراضات النموذج المقدر للعام 2014	146
	ثالثاً: الانحدار الخطي المتعدد للمعادلات	148
	رابعاً: نتائج تقدير نموذجي الدراسة	148
	خامساً: محددات الأجور للعامين 2013- 2014	156
	سادساً: النتائج النهائية للنموذجين	175
4.4	خلاصة الفصل الرابع	159
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات		
5.1	نتائج التحليل الوصفي	162
5.2	نتائج التحليل القياسي	162
5.3	التوصيات	167
المراجع		171
الملاحق		182

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
3.1	مقارنة بين تطور الصناعة الفلسطينية والإسرائيلية خلال فترة الانتداب البريطاني (1925- 1942)	57
3.2	عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي حسب أقسام الصناعة وفئات حجم العمالة للعام 2012	71
3.3	أعداد المنشآت والعاملين بالصناعة في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994- 2014)	74
3.4	أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية للفترة (1994- 2014)	77
3.5	إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة من القطاع الصناعي للفترة (1996- 2014)	80
3.6	هيكل الصناعة في قطاع غزة لفترة 2013-2014	92
3.7	المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي الغزي للفترة (2006 -2014)	94
3.8	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها في الحرب الأولى 2008-2009	101
3.9	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها في الحرب الثانية عام 2012	102
3.10	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها في حرب عام 2014	103
3.11	توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب المحافظة في الحرب الثالثة عام 2014	104
3.12	التوزيع النسبي العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للعامين 2013- 2014	108

3.13	معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب المنطقة وللأعوام 2000-2014	110
3.14	معدل الساعات الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في فلسطين حسب الجنس للعامين 2013-2014	112
3.15	الأجور السنوية الإسمية والحقيقية للعاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني ومعدلات التغير فيها خلال الفترة (2007- 2014)	113
3.16	قيمة الإنتاج الصناعي ومعدل التغير في إنتاجية العامل مقارنة بمعدل أجره السنوي خلال الفترة (2007- 2014)	115
3.17	التوزيع النسبى للعاملين بقطاع غزة في نشاط التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية حسب المحافظة للعامين 2013-2014	117
3.18	معدل الساعات الأسبوعية وأيام العمل والأجرة اليومية للمستخدمين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في قطاع غزة للعامين 2013-2014	118
3.19	معدل أجور العاملين في القطاع الصناعي حسب طبيعة العمل في قطاع غزة	119
3.20	الأجور السنوية الإسمية والحقيقية للعاملين في القطاع الصناعي الغزي ومعدلات التغير فيها خلال الفترة 2007-2014	120
3.21	قيمة الإنتاج الصناعي ومعدل التغير في إنتاجية العامل مقارنةً بمعدل التغير في أجره السنوي خلال الفترة 2007-2014	122
3.22	عدد العاملين بأجر الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدني للأجور حسب الجنس والمحافظة لعامي2013- 2014	127
4.1	متغيرات نموذج الدراسة	135
4.2	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لعام 2013	137
4.3	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لعام 2014	137
4.4	البيانات الشخصية للمبحوثين	139

4.5	البيانات العامة للمنشآت الصناعية	142
4.6	نتائج تقدير معاملات النموذج في الصورة الأولية	144
4.7	نتائج الانحدار الخطي المتعدد للعامين 2013–2014	148
4.8	نتائج الانحدار النهائي لمعادلتي الدراسة	156

فهرس الأشكال البيانية

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
3.1	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004	72
3.2	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004	73
3.3	التوزيع النسبي للقيمة المضافة للمؤسسات العاملة في القطاع الخاص والأهلي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي ،2013	82
3.4	التوزيع النسبي للمنشآت المتضررة حسب المحافظة في حرب عام 2014	105
3.5	معدل التغير في الأجور الإسمية والحقيقية مقارنة بمعدل التضخم خلال الفترة (2008- 2014)	114
3.6	معدل التغير في إنتاجية العامل السنوية مقارنة بمعدل التغير في أجره الإسمي خلال الفترة (2008- 2014)	116
3.7	معدل التغير في الأجور الإسمية والحقيقية مقارنةً بمعدل التضخم خلال الفترة 2008-2014	121
3.8	معدل التغير في إنتاجية العامل السنوية مقارنةً بمعدل التغير في أجره الإسمي خلال الفترة 2008-2014	123
4.1	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر لعام 2013	145
4.2	التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر لعام 2014	147

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	جدول يوضح توزيع عينة الدراسة على القطاعات الصناعية في قطاع غزة	182
2	استبانة الدراسة	183
3	أسماء السادة المحكمين	188

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- مبررات وأهمية الدراسة
- متغيرات الدراسة
- منهجية الدراسة وتحليل البيانات
- نطاق الدراسة
- فرضيات الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- التعليق على الدراسات السابقة
- خلاصة الفصل الأول

المقدمة:-

يعتبر تطور وتقدم القطاع الصناعي مؤشراً للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي دولة فهو يساهم في دفع التنمية الاقتصادية، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وحل مشكلة البطالة والفقر مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتنوعها، و توفير البدائل الصناعية محلياً، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، إضافة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج.

والعنصر البشري من أهم العوامل التي تؤثر في نجاح وتطور القطاع الصناعي فهو المحرك الأساسي للإنتاج، ويساهم في نجاح المؤسسة أو فشلها، وهو يتأثر بعوامل ومتغيرات متعددة أهمها الأجر، فتأثيره على أداء الأفراد العاملين وإنتاجيتهم وتحفيزهم وتحسين أدائهم وزيادة إنتاجيتهم. والأجور المتدنية تؤدي إلى زيادة معدل دوران العمل والتغيب عن العمل وبالتالي تردي جودة الإنتاج.

كما أن الأجر يعتبر جزءاً مهماً من تكاليف الإنتاج وهذا الجزء من التكاليف يؤثر تأثيراً مباشراً على الأسعار، وأرباح المنتجين والقدرة التنافسية لهم، ومن جهه أخري فالأجور تلعب دوراً هاماً وأساسياً في حياة الأفراد، فالأجر يعتبر مصدر دخل للعديد من الأشخاص والوسيلة الأساسية لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المتعددة، ويعطيهم الشعور بالأمان وبتقدير المؤسسة لجهودهم ولاتتوقف أهمية الأجور بالنسبة للعاملين على إنفاقهم الاستهلاكي فقط، بل يتعدي إلى إمكانية ادخارهم جزءاً من هذه الأجور، و توجيه هذا الجزء نحو الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والحد من الفقر، كما أن للأجر آثاراً بعيدة المدى على النمو والتنمية الاقتصادية.

مستوى الأجور يختلف عبر الزمان والمكان نتيجة عدة عوامل منها: اختلاف الخصائص الفردية للأفراد كالمهارات والمؤهلات التى يمتلكها الأشخاص، أو بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية أوظروف العمل ونوعه، أوالعوامل الديموغرافية وغيرها من العوامل.

كما أنها كانت لا تزال من القضايا الهامة المتعلقة باقتصاديات العمل والعمال. وحظيت قضية الأجور بأهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي على مدى السنوات الماضية، فقد اهتم العلماء والمفكرون الاقتصاديون بدراسة مفهوم الأجر والعوامل المؤثرة فيه، ومدى عدالة الأجور، مما

نتج عنه العديد من النظريات والقوانين المتعلقة بكيفية تحديد الاجور، فبعضهم رأى أن الأجر يتحدد بناء على عرض العمالة والطلب عليها، في حين رأى آخرون أن الأجور تتحدد بناء على قيمة العمل،وبعض العوامل الأخرى.

كما حظيت الأجور أيضاً باهتمام كل من الحكومات والنقابات العمالية، لأن أثر الأجور لا يتوقف على البعد الاقتصادي لها، بل تعدى البعد الاقتصادي ليساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. لذلك نشطت الكثير من الحكومات في إصدار قوانين وتشريعات تركز على موضوعات متعلقة بالأجور مثل: الحد الأدنى للأجور، والتأمين، والمعاشات.

وقد تأثرت أجور العاملين بالقطاع الصناعي في فلسطين بالظروف السياسية التى شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال الفترات المتعاقبة من تاريخ فلسطين.

وتسعى هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل المتعلقة بتحديد الأجور في القطاع الصناعي بقطاع غزة، والمقارنة بين عامي 2013-2014، لإظهار أثر الظروف الاقتصادية والسياسية على هذه المحددات، من خلال استخدام نموذج قياسي يشمل متغيرات متعلقة بالاختلافات الفردية للعاملين ممثلة (بعمر العامل، وسنوات التعليم، وسنوات الخبرة الكلية للعامل، وعدد سنوات خبرته في عمله الحالي، وطبيعة عمله)، ودراسة العلاقة بين الأجور وبعض المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل (انتاجية العامل، كثافة رأس المال إلى العمل)، وأثر الانتساب للنقابات العمالية، وعدد أيام العمل خلال العام، وعدد ساعات العمل خلال اليوم الواحد، وأثرها على متوسط الأجور.

1.1 مشكلة الدراسة:-

ساهم القطاع الصناعي بقطاع غزة بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة الإنتاجية، والقيمة المضافة وتوفير السلع محلياً وإحلالها مكان السلع المستوردة، فقد بلغت القيمة المضافة له 19% من إجمالي القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية بقطاع غزة في العام 2014، وبلغت نسبة العاملين فيه 18.17%، وساهم بنسبة 33.18% من إجمالي الإنتاج لنفس العام،[1] وبالرغم من هذه المساهمة إلا أن العاملين فيه يعانون من انخفاض معدل الأجور فيه، فقد بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الصناعي الغزي 33 شيقل يومياً،

1 (النسب من حساب الباحثة بناء على سلسلة المسوح الاقتصادية، 2015، ص115)

مقابل 75.3 شيقل في الضفة الغربية.(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، 3، ص112-113) وإذا قمنا بمقارنة بسيطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة حول نسبة الأجور إلى الإنتاج في القطاع الصناعي، نجد أنها بلغت 12.8% في الضفة الغربية، مقابل 7.8% في قطاع غزة. وهو مؤشر يعكس مدى انخفاض الأجور في القطاع الصناعي الغزي.[2]

فما الذي أدى إلى وجود هذه الفروق ما بين الأجور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما هي أهم العوامل المؤثرة على أجور العاملين في القطاع الصناعي في قطاع غزة، وهل كان للحرب الأخيرة على قطاع غزة أثر في انخفاض هذه الأجور.

وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي أهم محددات الأجور في القطاع الصناعي بقطاع غزة للعامين 2013- 2014؟

1.2 أهداف الدراسة:-

- التعرف على مفهوم الأجور وأنواعها وأهميتها، وأسباب التفاوت في الأجور .
- التعرف على وضع القطاع الصناعي في فلسطين بشكل عام مع التركيز على القطاع الصناعي بقطاع غزة، وتوضيح أثر الممارسات الإسرائيلية من حصار وإغلاق وحروب ... على القطاع الصناعي.
- دراسة واقع ومحددات الأجور للعاملين بأجر في القطاع الصناعي بقطاع غزة خلال عامي 2013 – 2014 والمؤشرات المرتبطة بها.
- المقارنة بين محددات الأجور في القطاع الصناعي الغزي في العامين 2013- 2014.
- دراسة تأثير الوضع السياسي والاقتصادي و السياسات الحكومية المتعلقة بالعمل والعمال على الأجور بشكل عام وعلى أجور القطاع الصناعي بقطاع بشكل خاص.
- تقديم نتائج توصيات للارتقاء بهيكل وسياسات الأجور في القطاع الصناعي الغزي.

1.3 مبررات وأهمية الدراسة:-

نظراً لأهمية الأجور وأثرها على تحسين إنتاجية الأفراد، ودورها في الاستقرار الاجتماعي الذي يحفز الطاقات البشرية على تطوير وتحسين المنتجات، وما يساهم به الأجر في تحريك النشاط الاقتصادي، لذا كان لزاماً على الدول والمؤسسات الحفاظ على مستويات أجور تتناسب مع

2 (النسب من حسابات الباحثة بناء على بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية، 2015،ص67 – ص 115)

احتياجات هؤلاء الأفراد وتوفر لهم العيش الكريم، مما يؤدي إلى تحسين انتاجيتهم، وبالتالي تطور اقتصاد الدوله وتقدمها. ومن جانب آخر كون الأجور تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصناعية حيث أنها تمثل جزءاً كبيراً من تكاليف الإنتاج وبالتالى تؤثر على الأسعار وعلى القدرة التنافسية للمؤسسة.

و تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه، والتى تكمن فيما يلي:

- أن القطاع الصناعي شغل 16%[3] من مجموع العاملين بأجر في القطاعات الاقتصادية المختلفة في العام 2013 بقطاع غزة، وبذلك فهو يؤثر في دخول نسبة كبيرة من سكان قطاع غزة وبالتالي يؤثر على مستويات المعيشة و على مستويات الادخار والإستهلاك في القطاع.
- كون الدراسة تعكس فترة خاصة يمر بها القطاع وتأثر محددات الأجور في هذه الفترة.
- تقدم تغذية راجعة لمتخذي القرارات، وراسمي سياسات العمل والعمال، حول أوضاع الأجور في القطاع الصناعي والعوامل المؤثرة فيها، وتساعدهم في وضع سياسات جديدة أو إعادة هيكلة السياسات السابقة المتعلقة بأجور العاملين.

– تقدم الدراسة معلومات هامة للنقابات العمالية لما تحتويه من بيانات ومؤشرات متعلقة بالأجور وحول أوضاع العاملين بأجر في القطاع الصناعي.

3 تم حساب نسبة 16% من قبل الباحثة بواسطة بيانات تقرير سلسلة المسوح الاقتصادية 2013 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ص113حيث بلغ عدد العاملين بأجر في القطاع الصناعي في قطاع غزة 12018 ومجموع العاملين بأجر في القطاعات الاقتصادية 74903.

1.4 متغيرات الدراسة:-

شكل رقم (1.1) متغيرات الدراسة

المصدر : من إعداد الباحثة

النموذج القياسي: تم تكوين نموذج قياسي لمحددات الأجور ممثلا في معادلة محددات الأجور للقطاع الصناعي والمكونة من متوسط الأجور في القطاع الصناعي كمتغير تابع و كل من (عمر العامل- عدد سنوات التعليم – عدد سنوات الخبرة الكلية- عدد سنوات خبرة العامل في المنشأة التي يعمل بها في الوقت الحالي- متوسط انتاجية العامل -كثافة رأس المال إلى العمل - عدد أيام العمل السنوية- عدد ساعات العمل اليومية- العضوية في النقابات العمالية "متغير وهمي: يأخذ القيمة 1 إذا كان العامل عضو في أحد النقابات العمالية ويأخذ القيمة صفر في حال عدم انتمائه لأي نقابة"- وطبيعة عمل العامل في المنشأة وهو متغير وهمي، ويعبر طبيعة عمل الإداري والفني وعامل الإنتاج وعامل الخدمات) وتكون معادلة الانحدار كالتالي:

$$WAG_i = \beta_0 + \beta_1 AGE_i + \beta_2 ED_i + \beta_3 TEX_i + \beta_4 EX_i + \beta_5 PRO_i + \beta_6 CAP_i + \beta_7 DAY_i + \beta_8 OUR_i + \beta_9 D_{01i} + \beta_{10} D_{1i} + \beta_{11} D_{2i} + \beta_{12} D_{3i} + \varepsilon$$

معلمات النموذج: $B_0, B_1, B_2, ..., B_{12}$ الخطأ العشوائي: ε

الإشارات المتوقعة: $B_1, B_2, ..., B_{12} > 0$

1.5 منهجية الدراسة وتحليل البيانات:-

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام:

- المنهج التحليلي الوصفي: الذي سيستخدم في تتبع التطور التاريخي للأجور والعوامل المؤثرة عليها، والقوانين والتشريعات الخاصة بالأجور، بشكل عام وللقطاع الصناعي في قطاع غزة بشكل خاص. وسيتم استخدم البيانات والمؤشرات الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للأعوام (1994- 2014) في هذا التحليل.
- المنهج التحليلي الكمي: تعتمد الدراسة في التحليل الكمي على البيانات الأولية التي سيتم الحصول عليها من خلال توزيع استبانات على العاملين بأجر في القطاع الصناعي بقطاع غزة.

مصادر جمع المعلومات والبيانات:

ستعتمد الدراسة على المصادر التالية:

أ- المصادر الثانوية: من خلال المراجع والمصادر العلمية المختلفة والبحوث والدوريات التي تعالج موضوع الدراسة وكذلك ما تم نشره على الشبكة العنكبوتية من دراسات ومقالات علمية لها علاقة بالدراسة. والبيانات الثانوية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني.

ب-البيانات الأولية: من خلال دراسة ميدانية تطبيقية لربط الناحية النظرية بالواقع العملي وذلك من خلال تحليل هذا الواقع ميدانياً، وسيتم تصميم استبانة مكونة من جزئين لجمع البيانات من العاملين بأجر وأرباب العمل في القطاع الصناعي بقطاع غزة للحصول على المعلومات المتعلقة بالموضوع.

- سيتم اعتماد البيانات المقطعية ل270 عاملاً بأجر في القطاع الصناعي للعامين 2013-2014، والتى ستستخدم في تحليل الإنحدار المتعدد وتقدير العوامل التي تؤثر على متوسط

الأجور في القطاع الصناعي واختبار معنوية و تأثير كل منها من خلال البرنامج الإحصائي (EViews).

1.6 نطاق الدراسة:-

- الحدود المكانية: ستقتصر حدود الدراسة على العاملين بأجر في القطاع الصناعي بقطاع غزة.

- مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من565 منشأة صناعية في القطاع الصناعي الغزي في العام 2014 حسب الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية*[4].

- عينة الدراسة : سيتم أخذعينة طبقية عشوائية بتوزيع متناسب، بحيث يتم تقسيم القطاع الصناعي إلى 11 طبقة (أنواع الصناعات حسب التقسيم المعتمد في الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية في قطاع غزة) (أنظر للملحق رقم 1،ص182).

- حجم العينة: 270 عاملاً بأجر في القطاع الصناعي خلال عامي2013- 2014 في قطاع غزة ، حيث تم حساب العينة بنسبة خطأ هامشى5 %.

- الحدود الزمانية: الإطار الزمني للدراسة ينقسم إلى قسمين الأول: الجزء القياسي يشمل عامي 2013- 2014م، والقسم الثاني: الجزء الوصفي خلال الفترة (1994- 2014) .

1.7 فرضيات الدراسة:-

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين المتغيرات المستقلة ممثلة ب (عمر العامل- عدد سنوات التعليم – عدد سنوات الخبرة الكلية- عدد سنوات خبرت العامل في المنشأة التي يعمل بها في الوقت الحالي- وطبيعة عمل العامل في المنشأة – متوسط انتاجية العامل – كثافة رأس المال إلى العمل- عدد أيام العمل السنوية- عدد ساعات العمل اليومية- عضوية العامل في النقابات العمالية) والمتغير التابع ممثل بمتوسط أجور العاملين بأجر في القطاع الصناعي بقطاع غزة.

---

[4] * تم احتساب حجم العينة بناء على عدد المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة، ولم يتم احتسبها بناء على عدد العاملين في المنشآت الصناعية، وذلك بسبب عدم تكرار بعض البيانات المتعلقة ببعض المتغيرات المستقلة (إنتاجية العامل- كثافة رأس المال إلى العمل) مما يؤدي إلى خلل وتشوه في النتائج الإحصائية.

1.8 مصطلحات الدراسة:-

- **الأجر النقدي:** الأجر النقدي الصافي المدفوع للمستخدمين بأجر من قبل صاحب العمل (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص263). وتم جمع بيانات الدراسة حول الأجور بعملة الشيقل الإسرائيلي.
- **الإنتاج (المخرجات):** تعرف على أنها السلع والخدمات المنتجة من قبل المنشأة، باستثناء قيمة أي سلع وخدمات مستخدمة في نشاط لا تأخذ فيه الشركة بعين الاعتبار مخاطر استخدام المنتجات في الإنتاج وباستثناء قيمة السلع والخدمات المستهلكة من نفس المنشأة فيما عدا السلع والخدمات المستخدمة لتكوين رأس المال (رأس المال الثابت أو التغيرات في قوائم الجرد) أو للاستهلاك النهائي الذاتي (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص279).
- **أيام العمل السنوية:** حسب الدراسة الحالية تم حساب عدد الأيام التي عملها الشخص خلال السنه، باستثناء أيام العطل، ونهاية الأسبوع، والتوقف الإجباري عن العمل نتيجة الحروب أو عدم توافر المواد الخام أو الكهرباء، وتعتبر ساعة عمل واحدة خلال اليوم كيوم عمل.
- **التضخم:** هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص264).
- **تعويضات العاملين:** يعرف بأنه مجموع الأجور النقدية والعينية، بما في ذلك المساهمات في الضمان الاجتماعي، والتي تدفع لأي مستخدم مقابل عمل يؤديه (كتاب فلسطين الإحصائي 2014، ص266).
- **صاحب العمل:** هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزءاً منها (شريك) ويعمل تحت إشرافه أو لحسابه مستخدم واحد على الأقل بأجر. ويشمل ذلك أصحاب العمل الذين يديرون مشاريع أو مقاولات خارج المنشآت بشرط أن يعمل تحت إشرافهم أو لحسابهم مستخدم واحد على الأقل بأجر ولا يعتبر حملة الأسهم في الشركات المساهمة أصحاب عمل حتى ولو عملوا فيها (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص272).
- **العامل:** هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر والذي باشر عملاً معيناً ولو لساعة واحدة خلال الفترة المرجعية سواء كان لحسابه أو لحساب الغير، بأجر أو بدون أجر أو في مصلحة

العائلة أو كان غائباً عن عمله بشكل مؤقت (بسبب المرض، عطلة، توقف مؤقت أو أي سبب آخر) (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص275).

- **العاملون في المؤسسة:** الأفراد العاملون في المؤسسة من الذكور أو الإناث ممن لا يتلقون رواتب وأجور مقابل عملهم في المؤسسة كأصحاب العمل أو أفراد أسرهم، أو ممن يتلقون رواتب وأجور مقابل عملهم في المؤسسة بغض النظر عن الآلية التي يتلقون بها رواتبهم أو أجورهم، ولا يدخل في عدد العاملين الأفراد المتدربين في المؤسسة (سلسلة المسوح الإحصائية 2013، ص29).
- **الدخل:** هو العائد النقدي أو العيني المتحقق للفرد أو الأسرة خلال فترة محدودة كالأسبوع أو الشهر أو السنة (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص269).
- **فترة الأساس:** هي الفترة الزمنية التي يتم مقارنة الفترة الجارية بها (كتاب فلسطين الإحصائي 2014، ص277).
- **القطاع الخاص:** يشمل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي لا تندرج تحت قطاع الحكومة (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص278).
- **القيمة المضافة:** مفهوم يتعلق بالإنتاج ويشير إلى القيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص278).
- **المنشأة:** المنشأة هي مؤسسة أو جزء منها تقع في مكان واحد وتتخصص بشكل أساسي بنشاط إنتاجي رئيسي واحد(غير مساعد) حيث يحقق هذا النشاط الرئيسي غالبية القيمة المضافة. (مع احتمالية الإنتاج من أنشطة ثانوية) وتتوفر عنها بيانات بما يسمح بحساب فائض التشغيل، أي تتوافر بيانات عن كل من العمال، والمصاريف، والإنتاج والإيرادات والأصول الثابتة. ولاتعتبر الوحدات التي تنتج لأغراض خاصة بالمنشأة منشآت مستقلة إذا كانت تقع داخل المنشأة نفسها، أما إذا وقعت خارج حدود المنشأة وتقع في مبنى مستقل فإنها وحدة نشاط مساند، مثل المخازن أو كراج خاص بإصلاح معدات المنشأة ولا يؤدي خدمات للجمهور (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص281).

- **النشاط الاقتصادي:** مصطلح يشير إلى عملية تدمج مجموعة من الإجراءات والأنشطة تنفذ من قبل وحدة معينة والتي تستخدم العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لتنتج منتجات محددة (سلع وخدمات) (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص282).
- **يعمل بأجر:** هو الفرد الذي يعمل لحساب فرد آخر أو لحساب منشأة أو جهة معينة وتحت إشرافها ويحصل مقابل عمله على أجر محدد سواء كان على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو على القطعة أو أي طريقة دفع أخرى. ويندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات والهيئات الحكومية والشركات بالإضافة إلى الذين يعملون بأجر في مصلحة خاصة بالعائلة أو لدي الغير (كتاب فلسطين الإحصائي، 2014، ص283).

*** احتساب المؤشرات الإحصائية :**

أ- نصيب العامل من الإنتاج = الإنتاج / عدد العاملين ،وقد تم استخدامة في الدراسة تحت مصطلح متوسط إنتاجية العامل.

ب-كثافة رأس المال إلى العمل= القيمة السوقية للأصول الرأسمالية / عدد العمال

1.9 الدراسات السابقة:-

لتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة بجمع العديد من الدراسات السابقة من مصادرها المختلفة، حيث ركزت تلك الدراسات على محددات الأجور على حسب خصائص كل دولة، وقسمت تلك الدراسات إلى دراسات تطبيقية على المستوى المحلي والعربي والأجنبي، وتم عرض الدراسات وفقاً للتسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

1.9.1 الدراسات المحلية

1. (الحسون، 2004) " هيكل ومحددات الأجور في الصناعة الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع وهيكل الأجور في الصناعة الفلسطينية، ودراسة اتجاه وتفاوت الأجور في الصناعة الفلسطينية حسب كل من النشاط الاقتصادي والجنس ونوع العمل وتأثير كل من إنتاجية العامل وحصته في رأس المال على الأجور للعاملين في الصناعة الفلسطينية، واعتمد الباحث الأسلوب الوصفي في تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالأجور والعلاقات القائمة بينهما للأعوام (1994-2002)، والأسلوب التحليل الكمي في تقدير دالتي الأجر وكفاءة الأجر باستخدام تحليل الانحدار للبيانات الخام للمسح الصناعي للعام 1999حيث تم تقدير دالة الأجر (محددات الأجور) كما يلي:

$$Ln\overline{W} = \alpha_0 + \alpha_1 Ln\frac{val}{L} + \alpha_2 Ln\frac{k}{L} + \mu$$

يهدف هذا النموذج إلى دراسة تأثير كل من إنتاجية العامل وحصته في رأس المال على الأجور حيث أن: $\overline{w}$: متوسط الأجر للعامل، $\frac{val}{L}$: القيمة المضافة للعامل (إنتاجية العامل)، $\frac{k}{L}$: نسبة رأس المال إلى العمل (الكثافة الرأسمالية أو حصة العامل في رأس المال).

أما دالة كفاءة الأجر فقد قدرت من خلال المعادلة التالية:-

$$Ln\frac{val}{L} = \alpha_0 + \alpha_1 Ln\overline{W} + \mu$$

أهم النتائج:

- هناك تفاوت في متوسط الأجور حسب الجنس بين الذكور والإناث لصالح الذكور، وحسب نوع العمل لصالح العاملين في الإدارة على حساب العاملين في الإنتاج.
- إنتاجية العامل في الصناعة الفلسطينية في العام 1999 زادت عن متوسط الأجر الذي يتقاضاه بنسبة 271%، مما يعني انخفاض الأجر المدفوع للعامل قياساً بما يحققه من قيمة مضافة للمؤسسة.

- الارتفاع النسبي في أجر العامل في الصناعة الفلسطينية مقارنة مع الدول المجاورة، يعد أحد العوامل الرئيسية لارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي في الأراضي الفلسطينية.

2. (نصر، 2003) "اثر الخصائص الفردية للأفراد على التباين في أجورهم في الاقتصاد الفلسطيني".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر الخصائص الفردية (سنوات التعليم والخبرة) على التباين في أجور العاملين الفلسطينين، و أدخل الباحث متغيرات أخرى مؤثرة مثل الجنس والحالة الاجتماعية ومكان السكن ومكان العمل، وقام بقياس مدى العائد في الاستثمار في التعليم. واستخدم الباحث المنهج الوصفي في توصيف هذه المتغيرات، والمنهج الكمي في قياسها بطريقة احصائية، خلال الربع الثالث من العام 2000 في الأراضي الفلسطينية.

أهم النتائج:

- تأثير المستوى العلمي كان إيجابياً على الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، واتضح أن مستوى الدبلوم العالي حقق أعلى مردود، تلاه مستوى الدكتوراه ثم البكالوريوس، وقدر معدل العائد على التعليم ب6.7%
- سنوات الخبرة كانت ذات تأثير إيجابي على الأجور بمقدار 3.4% وهذه الزيادة متناقصة.
- كانت أعلى فئة في الأجور بالنسبة للحالة الاجتماعية للمتزوجين، وبالنسبة للجنس كانت لصالح الذكور، أما بالنسبة لمكان العمل فكان لصالح العاملين في "إسرائيل"، ولم تكن هناك فرق بالنسبة لمتغير مكان السكن.

1.9.2 الدراسات العربية

1. (عثمان، 2013) "أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان- دراسة قياسية 1970-2009".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم نظريات الأجور التي تشرح متطلبات تحديد الأجور والعوامل المؤثرة عليها، والقاء الضوء على التطور التاريخي للأجور في السودان وسياساتها وهيكلتها. ولقد تم تحديد تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على الأجور واتجاه العلاقة بينها وهي: معدل البطالة، المستوي العام للأسعار و الإنتاج (يمثلان السياسة الاقتصادية الكلية)، قوة العمل (الطلب على العمل)، عرض النقد وسعر الصرف (السياسة النقدية). بهدف صياغة

نموذج قياسي آني ضم خمس دوال. وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغري لتحليل الانحدار باستخدام برنامج (Eviews) خلال الفترة الزمنية 1970-2009، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى في الجزء النظري والمنهج التحليلي الكمي في تقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور فى السودان.

أهم النتائج:

- وجود علاقة طردية بين الأسعار والأجور، فارتفاع الأسعار أدى إلى ارتفاع الأجور، وهناك علاقة عكسية بين الأجور والبطالة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل كلما قلت الأجور.
- الارتفاع في سعر الصرف أدى إلى زيادة الأجور (سعر الصرف: هو عدد الجنيهات السودانية مقابل دولار واحد)، وزيادة الأجور أدت إلى زيادة عرض النقود (العلاقة طردية).

2. **(العمري وحميدات، 2013) "العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني ".**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على قطاع الصناعات التحويلية في الأردن والتعرف على العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في هذا القطاع خلال الفترة الزمنية 1985-2009. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي كما استخدمت المنهج القياسي للاختبارات الإحصائية في دراسة نموذج الانتاجية ونموذج الأجور، وتم تقدير دالة الأجور باستخدام بطريقة المربعات الصغرى (OLS) عن طريق برنامج (Eviews) كالتالي:

$$ALS_t = \alpha_0 + \alpha_1 APL_t + \alpha_2 TL_t + \alpha_3 CPI_t + \alpha_4 T + U_t$$

حيث أن:- ALS: متوسط الأجور للعاملين في قطاع الصناعات التحويلية، APL : متوسط انتاجية العامل في الصناعات التحويلية، TL : حجم العمالة، CPI: المستوى العام للأسعار (التضخم)، T :عنصر الزمن حيث يعبر عن التغير في دالة الانتاج والناتج عن التطور التكنولوجي والمتغيرات الأخرى التى لم تظهر بالنموذج، U : الخطأ العشوائي، t : الفترة الزمنية.

أهم النتائج:

- وجود علاقة طردية بين متوسط أجور العاملين ومتوسط الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية. حيث أن زيادة متوسط انتاجية العامل بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة متوسط أجر العاملين بمقدار 0.02%.

- العلاقة طردية بين أجور العاملين في الصناعات التحويلية والتضخم (المستوى العام للأسعار). فزيادة التضخم بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة التعويضات بمقدار 4.05%.
- أظهرت الدراسة علاقة عكسية بين عدد العاملين وتعويضاتهم مع افتراض أن التعويضات ثابتة. حيث أن زيادة عدد العاملين بمقدار 1% تؤدي إلى تقليل تعويضات العاملين بمقدار 1.14%.

3. **(الخير والمخلافي، 2006)** "**الأسس العلمية لتحقيق العدالة في هياكل الأجور الوظيفية**".

هدفت هذه الدراسة إلى البحث حول موضوع الأسس العلمية لبناء هياكل الأجور وأهمية اتباعها لتحقيق العدالة في سياسة الأجور والفئات الأجرية. حيث تم عرض الأسس الفكرية لبناء هياكل الأجور والمتمثلة في سياسة الأجور وما يجب أن تجسده من مبادئ وتحققه من أهداف منشودة لكل من الموظفين والمنظمة وضرورة تحقيق الواقعية بالاعتماد على نتائج دراسة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للنظام الإداري للدولة والتي تؤثر في تحديد مستويات الأجور وقد استخدم أسلوب التحليل الوصفي في الدراسة، ولم يتم استخدام نموذج قياسي في هذه الدراسة.

أهم النتائج:

- إن تصنيف الوظائف يشكل القاعدة الأساسية لتقويم الوظائف وتحقيق العدالة في هياكل الأجور.
- دراسة العوامل الاقتصادية والبيئية عموماً ذات الصلة يعد أساساً لرسم سياسة أجور يتحقق فيها مبادئ العدالة والكفاية.
- إن بناء هياكل أجور عادلة يتطلب كفاءات بشرية مؤهلة علمياً وفنياً في مجال الأجور خاصةَ وفي إدارة الموارد البشرية بشكل عام.

4. **(الخولي،2003)** " **تباين الأجور والرواتب في شركات القطاع الخاص السعودي**".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر في الأجور والرواتب للعاملين والموظفين في بعض شركات القطاع الخاص السعودي، واعتمدت الدراسة على بيانات أكبر مائة شركة سعودية، في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والقطاع الأولى، وحصلت على البيانات من خلال استبانه تم توزيعها على العاملين في الشركات وقد بلغ حجم العينة 205 عاملاً في العام 2002م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لاظهار التباين في الأجور وعلاقة

ذلك في البطالة والتدخل الحكومي في أسواق العمل، والمنهج التحليلي من خلال استخدام نموذج تطبيقي قياسي لتحليل العوامل المحددة والمؤثرة في تباين الأجور. باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المرحلي لتحليل البيانات والتعرف على مدى إسهام متغيرات البحث في تباين الأجورمن خلال تحليل العلاقة بين (لوغاريتم الأجور) كمتغير تابع، ومتغيرات (العمر– الخبرة– التعليم– عدد الموظفين– حجم المبيعات– حجم الأصول– رأس المال– نوع نشاط الشركة– مستوى الوظائف أو المهن– المناطق الجغرافية– الشكل القانوني للشركات– وجود ارتباط بالشركات الأجنبية) كمتغيرات مستقلة. ولتركيز الضوء على العوامل المؤثرة في تباين الأجور في كل قطاع على حدة تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي لكل المهن والوظائف والقطاعات الاقتصادية بشكل عام، ومن ثم تحليل خاص بكل قطاع مهني، وتحليل آخر خاص بكل نشاط اقتصادي على حدة.

أهم النتائج: أظهرت النتائج الخاصة بتحليل المتغيرات لجميع المهن والوظائف والقطاعات أن الأجور تزداد بزيادة مستوى التعليم وزيادة الخبرة العملية لهم، وتدفع الشركات الأكبر (من حيث رأس المال أو الأصول أو حجم المبيعات أو عدد العاملين) للعاملين فيها أجورًا أقل من الشركات الأصغر نسبياً. كما أن الشركات الأحدث من حيث النشأة (سنة التأسيس) تدفع أجورًا أعلى من الشركات الأقدم نسبياً . وتدفع الشركات التي يوجد بها مشاركة أجنبية في الملكية أو الإدارة أجوراً أعلى.

- الأجور ترتبط ارتباطا طردياً بكل من مستوى التعليم ، وخبرة العاملين ، والاشتغال بالأعمال الإدارية ، وانتماء المنشأة إلى قطاع الصناعات التحويلية ، أو المال والتأمين ، أو المرافق العامة. وترتبط الأجور عكسياً عند اشتغال العامل بأعمال كتابية أو خدمية أو بأعمال الإنتاج والتشغيل، وكذلك عندما تكون المنشأة فردية أو منتمية لقطاع التجارة، أو متواجدة في المنطقة الوسطى، أو من الشركات ذات حجم مبيعات كبير. ويتضح التفاوت في الأجور والمرتبات لنفس المهنة أو الوظيفة بين شركة وأخرى داخل القطاع الاقتصادي نفسه. ويظهر التباين نتيجة اختلاف بيئة العمل، وحجم المنشأة النسبي وهيكل الصناعة، وموقع العمل.

5. (الزعبي، 1995) " محددات أجور العمالة في القطاع الصناعي الأردني- دراسة تحليلية قياسية".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على محددات أجور العمالة في القطاع الصناعي، خلال الفترة الزمنية (1975-1991) من خصائص فردية يتمتع بها الأفراد (كالتعليم والخبرة والتدريب والجنس والصفات الشخصية)، وخصائص بيئة العمل (غطت العينة أربع مدن وهي عمان والزرقاء واربد والسلط) لقطاعات اقتصادية مختلفة، وشملت الدراسة على مصانع في القطاع العام والقطاع الخاص و القطاع شبه العام والخاص، حيث تم اختيار (865) عاملاً في كافة المستويات الإدارية كعينة للدراسة، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي في تلخيص ووصف البيانات والأسلوب التحليلي الكمي في تحليل البيانات الاحصائية وتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة، تم تقدير خمسة نماذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS).

أهم النتائج:

- كل زيادة سنه من سنوات التعليم تؤدي إلى زيادة الأجر بمقدار(4.5%)، وكذلك زيادة سنة من سنوات الخبرة تؤدي إلى زيادة الأجر بمقدار (5.2%)، وبينت أن العائد على الخبرة متناقص على المدى الطويل.
- تفاوت الأجور بين العاملين في المدينة والعاملين في القرية وكان لصالح العاملين بالقرية وكان ذلك مخالفاً لتوقعات الباحث، كما أن العاملين المنتسبين لنقابة عمالية تفوق أجورهم أجور غير المنتسبين لنقابات عمالية، وأن العاملين في الإدارة تفوق أجورهم العاملين في المجال الإنتاجي والبحثي، والعامل الذكر أجره أعلى من الأنثى، والمتزوج أعلى من الأعزب.

1.9.3 الدراسات الأجنبية

1. **(Afonso & others,2013) "Wage inequality determinants in European Union countries"**

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تفسير الزيادة في عدم المساواة في أجور دول الاتحاد الأوروبي لصالح العمل الذي يتطلب مهارات عالية، وقد تمت دراسة ثمانية عشر دولة من دول الاتحاد

الأوروبي، وغطت الفترة الزمنية من عام 1997 إلى عام 2009، و تم تقسيم العينة بالنظر إلى أداء الابتكار بالنسبة للدول إلى ثلاث مجموعات وهي : دول قائدة الابتكار، ودول أتباع الابتكار والمبتكرين المعتدلين.

واستخدم الباحثون الأسلوب التحليلي الوصفي في تتبع تطورات الأجور في الدول على مدى فترة الدراسة، كما استخدمت الأسلوب التحليلي الكمي من خلال عمل انحدار لكل مجموعة من المجموعات الثلاثة على حدة ومن ثم عمل انحدار آخر للعينة الكلية (18 دولة). وتم تقدير دالة الأجور باستخدام بطريقة المربعات الصغرى (OLS) كالآتي:

$$WP_{it} = \theta + \delta_1 SBTC_{it} + \delta_2 .IT_{it} + \alpha IM_{it} + \varphi .Edu_{it} + \beta .FDI_{it} + \nu_{it}$$

حيث أن :

WP_{it}: نسبة الأجور من خريجي الجامعات وحتي خريجي الثانوية في البلدi وفي الزمن t، $SBTC_{it}$: تطور المهارات المعرفية التكنولوجية للعامل في البلدi وفي الزمن t، IT_{IT}: التجارة الدولية في البلدi وفي الزمن t، (على اعتبار أن السعر النسبي المنخفض للسلعة المستوردة يجب أن يقلل من العائد على العامل الذي يُستخدم في انتاج السلعة المماثلة للسلعة المستوردة داخل الدولةi)، IM_{it}: مجموع العاملين المهاجرين كنسبة مئوية من السكان العاملين في البلدi وفي الزمن t، Edu_{IT}: الانفاق على التعليم كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في البلدi وفي الزمن t، FDI_{it}: كثافة الاستثمار الأجنبى المباشر في البلدi وفي الزمن t.

أهم النتائج:

- نتيجة الإنحدار للعينة الكاملة (جميع الدول القادة والأتباع والمبدعين المعتدلين) تشير الى أن تطور المهارات المعرفية التكنولوجية للعامل المفسر الرئيسي لعدم المساواة في الأجور داخل بلدان عينة الدراسة، وفي الدرجة الثانية تأثر التجارة الدولية تأثيراً ايجابياً لعدم المساواه في الأجور، والتعليم أيضا المتغيرات مؤثرة إيجاباً على عدم المساواة في الأجور، أما بالنسبة لهجرة العمالة لم يكن لها تأثير على عدم المساواة في الأجور.
- أظهرت النتائج في بلدان قادة الابتكار بأن التجارة الدولية هي الأكثر تأثيراً في عدم المساواة في الأجور. أما المهاجرين فكان تأثيرهم سلبياً على التفاوت بين الأجور لأن هذه الدول تستقبل العمال المهرة وبالتالي يزيد العرض على الطلب.

- مستوى الإنفاق على التعليم له تأثير إيجابي على عدم المساواة في الأجور في جميع البلدان والجماعات.

2. (Aixalá and Pelet, 2010) "Wage determinants in Spain" (1980-2000)

هدفت هذه الدراسة لتحليل مدى تأثير تطور الأجور الإسمية بالنسبة للبطالة والتضخم والإنتاجية في أسبانيا، خلال الفترة 1980–2000 وأخذت البيانات بشكل ربع سنوي وقد تم اختيار هذه الفترة لانها تترافق مع الفترة التى نظمت فيها العلاقات العمالية من خلال المفاوضات الجماعية واستخدام اليورو في أسبانيا وما كان له من تأثير على السياسات النقدية فضلاً عن التغيرات الهامة للإطار المؤسسي لسوق العمل، واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي في تلخيص ووصف البيانات، والأسلوب التحليلي الكمي في تحليل بيانات السلاسل الزمنية الاحصائية وتحديد العلاقات بين متغيرات الدراسة، فقد تم تقدير النماذج من القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(OLS)، من خلال المعادلة التالية:

$$W_t = \beta_0 + \beta_1 U_t + \beta_2 P_t + \beta_3 q_t + \in_t$$

حيث أن W_t هي الأجور الاسمية وهي مجموع المدفوعات من جميع قطاعات الاقتصاد، P_t متوسط مستوى الاسعار مأخوذه مؤشر أسعار المستهلك (CPI)، و U_t: معدل البطالة الكلي، q_tالإنتاجية وتقاس بقسمة الناتج المحلى الاجمالي على العمالة.

أهم النتائج:

- وجود علاقة طردية بين الأجور الاسمية والأسعار في المدى الطويل.
- نسبة البطالة لم يكن لها تأثير على الأجور الإسمية.
- هناك علاقة طردية بين الانتاجية والأجور الاسمية.

3. (Bogliacino, 2009) "Poorer workers. The determinants of wage formation in Europe"

هدفت هذه الدراسة مناقشة محددات الأجور في 38 قطاع، 21 ينتمون للتصنيع و17 إلى الخدمات، وتغطي ثماني دول أوروبية وهي (ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، هولندا، البرتغال المملكة المتحدة، والنرويج) والتي تمثل أكثر من 80٪ من اقتصاد الاتحاد الأوروبي. خلال الفترة الزمنية هو 1994 – 2006. وقد استخدم الباحث الأسلوب الوصفي في تحليل أهم

المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالأجور والعلاقات القائمة بينهم، والأسلوب التحليل الكمي في تحليل الانحدار للبيانات المقطعية عبر الزمن، بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، حيث تم دراسة أثر كل من (التكنولوجيا والابتكارات، العولمة "الانفتاح الدولي"، الطلب على العمالة، عدد ساعات العمل اليوميه المنافسة الدولية في تكلفة الإنتاج) على المتغير التابع وهو الأجر.

أهم النتائج:

- العولمة والابتكارات أثرت سلبياً على الأجور، بالرغم من الابتكارات أدت إلى تحسين الإنتاج، لكنها أدت إلى توفير العمالة، كما أن العولمة أدت إلى انتقال العمالة التي تتمتع بمهارت عالية وبالتالي إلى ارتفاع أجورهم، أما العمالة التي تتمتع بمهارت متوسطة أو ضعيفة فقد أدت إلى ضعف المساومة لديهم وبالتالي انخفاض أجورهم.
- الطلب على العمالة له دور رئيسي وإيجابي على الأجور.
- زيادة عدد ساعات العمل أدى إلى زيادة الأجور، ولكن مع قوة تأثير التفاوض الجماعي.
- أدت المنافسة الدولية في تكلفة الإنتاج لتخفيض أجور العاملين من خلال قبولهم للعمل لساعات إضافية بنفس الأجر.

4. (Marcelli،2009) "The Spatial Determinants Of Wage Inequality Evidence From Recent Latina Immigrants In Southern California"

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى العوامل المؤدية إلى انخفاض أجور المهاجرين اللاتينين في جنوب كاليفورنيا، واعتمد الباحث الأسلوب الوصفي في تحليل أسباب تدني أجور المهاجرين عن غيرهم من الرجال أو النساء الذين يتمتعون بمستويات مهارة مماثلة. وتركز المهاجرين في الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية، وأثر كل من العوامل الفردية مثل التعليم، والخبرة، ومهارت التحدث باللغة الإنجليزية ، وأثر مكان السكن و العرق في الحصول على وظائف، ومن ثم استخدم الأسلوب الكمي لدراسة المتغيرات السابقة وأثرها على أجور المهاجرين اللاتينين، للبيانات المقطعية من العام 2000، للفئة العمرية 18- 64، تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

أهم النتائج:

- تأثير العوامل الفردية على انخفاض أجور المهاجرين اللاتينين، وعدم الحصول على وظائف جيدة، حيث أنهم يتمتعوا بمهارات منخفضة في التعليم والخبرة ومعرفة اللغة الإنجليزية.
- وجود قيود على قدرتهم على التنقل والوصول إلى أماكن العمل بسبب بعد المسافة وعدم امتلاكهم وسائل نقل خاصة بهم، وصعوبة تنقل النساء بسبب الأعراف والتقاليد لديهم.
- أثر العرق أدى إلى حصولهم على وظائف متدنية مثل الخدمات المنزلية والشخصية، إعداد الطعام وإنتاج الملابس، مما أدى إلى تدني أجورهم.

5. (Sidhu, 2008) "Wage Disparity And Determinants Of Wages In The Indian Industry"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح التغيرات الهيكلية في الأجور وتحديد العوامل التي تؤثر على معدل الأجور في قطاع الصناعة الهندي في الفترة 1980–2004، قسمت الدراسة الصناعات الهندية في هذه الدراسة إلى أربعة عشر مجموعة. وقارن الباحث بين متوسط الأجور التى يتلقاها العمال ومتوسط رواتب الموظفين مع محاولة التعرف على أسباب تفاوت الأجور، واستخدم الباحث الأسلوب التحليلي الوصفي في الجانب النظري والأسلوب التحليلي الكمي من خلال تناول دور إنتاجية العمل على الأجور و تأثير التكنولوجيا على معدلات الأجور لكل قطاع من قطاعات الصناعة ، كما درست العلاقة بين إنتاجية العاملين و التكنولوجيا من ناحية أخرى، من خلال بيانات السلاسل الزمنية، واستخدام مجموعة من المعادلات الخطية البسيطة بحث تم تقدير كل متغير مستقل على حده في معادلة منفصلة بعمل انحدار لكل معادلة، بطريقة المربعات الصغرى.

أهم النتائج:

- التفاوت في الأجور في كل قطاع من قطاعات الصناعة الهندية قد اتسعت خلال الفترة 1980–2004.
- التكنولوجيا هي عامل حاسم ورئيسي في تحديد معدلات الأجور في القطاع الصناعي في الهند.
- العامل الثاني المؤثر في متوسط الأجر هو انتاجية العمل.

- وجود علاقة قوية بين التكنولوجيا وإنتاجية العمل.
- معدلات الأجور في القطاعات المنظمة في الهند لا تحددها ظروف السوق بسبب قوانين العمل الصارمة وحماية الحكومة.

6. (Bhattara, 2002) "Determinants of wages and labour supply in the UK"

هدفت هذه الدراسة على اكتشاف خصائص سوق العمل في المملكة المتحدة، مع تركيز خاص على شرح محددات الأجور والمشاركة في العمل(عرض العمل). واستخدمت الدراسة عينة طبقية وكان حجم العينة أكثر من 10 آلاف شخص من أجل تقدير الأجور، وقد تم أخذ بيانات مقطعية عبر الزمن من مسح القطاع العائلى في بريطانيا وشملت العينة5500 أسرة، من عام 1991 وحتى عام 1997، واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي في الجانب النظري والأسلوب التحليلي الكمي من خلال تطبيق البرنامج الاحصائي SPSS من أجل تحليل البيانات، والنموذج المستخدم كان كالآتي:

$$LogW_i = \beta_0 + \beta_1 S_i + \beta_2 Age_i + \beta_3 Age_i^2 + \beta_4 VC_i + \beta_5 Sex_i + \beta_6 E2L_i + \beta_7 RGSC_i + \beta_8 \mathrm{Re}gion_i + \epsilon_i^w$$

حيث أن: S_i:سنوات الدراسة، و Age_i: العمر، VC_i متغير وهمي من حيث مهارة العامل يأخذ القيمة 1 للعامل الماهر والقيمة 0 للعامل غير الماهر، و Sex_i: الجنس، $E2L_i$ اللغة (الإنجليزية– غير ذلك) ، $RGSC_i$ إنتاجية العامل، $Region_i$: مكان السكن، ϵ_i: حد الخطأ.

أهم النتائج:

- هناك علاقة طردية بسيطه بين سنوات التعليم والأجور، وأكبر دخل يمكن أن يتلقاه أي شخص بعد أن يمضي 45.8 سنة من الخبرة في سوق العمل.
- هناك تفاوت في التوزيع الإجمالي للأجور وكان لصالح أصحاب الإنتاجية الأعلى.
- وجود فجوة في الأجور لها علاقة بالجنس، حيث يزيد متوسط أجر الذكور بنسبة 25% عن النساء.كما أن أجور العاملين المهرة أعلى من أجور العاملين غير المهرة.
- وجود اختلاف في الأجور متعلق بالطلاقة اللغوية حيث زادت أجور من يتقنون اللغة الانجليزية بمعدل 24.9% عن الذين يمتلكون مهارات لغوية أدنى.
- اختلاف الأجور حسب المناطق داخل بريطانيا حيث حازت المدن الكبرى على أعلى الاجور مثل لندن ومانشستر.

1.10 التعليق على الدراسات السابقة:-

كان الهدف من استعراض الدراسات السابقة مايلي:-

1. بيان المنهجية المستخدمة في دراسة وتحليل محددات الأجور.
2. الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة في تحديد محددات الأجور بالإضافة إلى معرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير.
3. الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة بالأخص تلك المشابهة لطبيعة الاقتصاد الفلسطيني.

بعد مراجعة بعض الأدبيات المحلية والعربية والأجنبية المنشورة حول موضوع الدراسة يمكن القول بأن العوامل المؤثرة على الأجور يمكن تقسيمها كما يلي:

- الخصائص الفردية للعاملين ممثلة في: سنوات التعليم، سنوات الخبرة ،التدريب الذي حصل عليه العامل، المهارات التى يمتلكها العامل، الجنس، العمر، مدى اتقان اللغة الأم، نوع الوظيفة، العضوية في النقابات العمالية، مكان السكن، الحالة الاجتماعية. و تم في كل دراسة من الدراسات السابقة استخدام بعض من هذه العوامل كمتغيرات مستقلة، كما تم استخدام (سنوات التعليم- سنوات الخبرة "وتم تقسيمها إلى نوعين الأولى الخبرة الكلية للعامل، والثانية خبرة العامل في عمله الحالي"- وطبيعة العمل) في هذه الدراسة.
- خصائص الشركات: مثل أثر موقع الشركة على الأجور حيث درسها كل من (نصر، 2003) (الخولي، 2003)(Bhattara, 2002) (زعبي، 1995)، وحجم الشركة فقد استخدمها(الخولي، 2003)، كما استخدم (الحسون، 2004) و (الخولي، 2003) تأثير النشاط الاقتصادي في الأجور، واستخدمت دراسة (Afonso & others, 2013) تأثير المنافسة الأجنبية للشركة، واستخدم (Afonso & others, 2013) و(Bogliacno, 2009) و (Sidhu, 2008) مدى التطور التكنولوجي المستخدم في الانتاج، و تم دراسة كثافة رأس المال إلى العمل من قبل (الحسون، 2004) و (الخولي، 2003)، وتم استخدام كثافة رأس المال إلى العمل كمتغير مستقل في هذه الدراسة.
- المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة في: البطالة، التضخم (المستوى العام للأسعار) والتى استخدمت في دراسة كل من(عثمان، 2013) و (Aixalá and Pelet, 2010)، وتم استخدام التضخم في دراسة (العمري وحميدات، 2013).

- السياسات النقدية ممثلة بعرض النقود وقد تم استخدامها في دراسة (عثمان، 2013).
- عوامل تتأثر بخصائص العامل وبخصائص الشركة ممثلة في إنتاجية العامل حيث تمت دراستها في دراسة كل من (الحسون، 2004)، (عثمان، 2013)، (العمري وحميدات 2013)، (Sidhu, 2008)، (Aixalá and Pelet, 2010)، وتم استخدام إنتاجية العامل في هذه الدراسة كمتغير مستقل.
- دور كل من الحكومة في سن قوانين متعلقة بالعمل والعمال، مثل قانون الحد الأدني للأجور ودور النقابات العمالية ممثلة في الانتساب لها التى تم دراستها من قبل (زعبي، 1995)، وفي هذه الدراسة تم استخدام الانتساب للنقابات العمالية كمتغير مستقل.

– هناك عناصر التقاء واختلاف بين الدراسات السابقة، من حيث محددات الأجور لكل دراسة وهذا نابع من طبيعة كل دولة (من حيث طبيعة اقتصاد الدولة – وخصائص الشركات– ومدى التقدم التكنولوجي في الدولة– خصائص الأفراد في كل دولة...)، وقد تم اختيار المتغيرات في هذه الدراسة بناء على الدراسات السابقة، وبناء على طبيعة الاقتصاد في قطاع غزة.

أهم ما يميز هذه الدراسة

– ركزت على موضوع لم يحظ بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين بالرغم من أهمية هذا الموضوع، خاصة في فلسطين ونلاحظ ذلك من خلال قلة الدراسات السابقة المحلية.

– هذه الدراسة الأولى حسب علم الباحثة التى تركز على محددات الأجور في القطاع الصناعي الغزي، حيث أن قطاع الصناعة في قطاع غزة لم يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الباحثين، وكما تتميز الدراسة في الفترة التي تم اختيارها والتى تمثل نهاية حكم حكومة غزة، فهي تمثل خلاصة سياسات حكومة غزة ودور النقابات العمالية في هذه الفترة تجاه العمل والعمال في القطاع الصناعي، وأول سنة من حكم حكومة الوفاق، من أجل المقارنة بين محددات الأجور خلال هاتين المرحلتين. وأيضاً في ظل خصوصية الأوضاع في قطاع غزة من حصار بري وبحري وجوي، وانقسام بين شقي الوطن والحروب المتتالية على قطاع غزة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

الفصل الثاني

الأجور والنظريات المفسرة لها

- **مقدمة**
- **تعريف الأجور**
- **أشكال الأجور**
- **تحديد الأجور في النظم الاقتصادية**
- **العوامل المؤثرة في نظام الأجور**
- **أهمية الأجور**
- **خلاصة الفصل الثاني**

مقدمة:

تعتبر الأجور من أهم الجوانب التي تحظى بالاهتمام من قبل العاملين و أرباب العمل والمجتمع والحكومات، فالأجر بالنسبة للعامل قوة اقتصادية وشرائية تحقق له مستوى اقتصادي واجتماعي معين، أما بالنسبة لأرباب العمل فهو يمثل أحد تكاليف الإنتاج الواجب تقنينها إلى أقل حد ممكن مع الحفاظ على إنتاجية جيدة للعاملين حتى تحقق المؤسسة أهدافها وتعظيم أرباحها، والأجور تؤثر على المجتمع من خلال تحقيق الرواج الاقتصادي ، وقدرة أفراد المجتمع على تحقيق معدلات عالية من الإدخار وبالتالي إنعاش الاستثمارات في المجتمع، كما أن الضرائب التي تفرضها الحكومات على أجور العاملين تعتبر مصدر رئيسي لموازنات الحكومة وايراداتها.

وعندما يتم تناول مسألة الأجور لا يمكن الإقتصار على البعد الاقتصادي للأجور، ولكنها تعد أيضاً من أهم الأدوات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي لأي مجتمع.

يتمحور مضمون هذا الفصل في العناوين الآتية: مفهوم الأجر، وأشكال (أنواع) الأجر، وكيفية تحديد الأجر في النظم المختلفة مع التطرق للنظريات المفسرة للأجر، وأهم العوامل المؤثرة في الأجر، بالإضافة إلى أهمية وأهداف الأجر، والاعتبارات التي ينطوي عليها الأجر.

2.1 تعريف الأجور:-

تتعدد التسميات التى يستخدمها الكُتَاب والمؤلفون بالنسبة لما يُدفع للأفراد لقاء عملهم في المؤسسات فعادة ما يفرق الكتاب بين مصطلحين أساسيين هما مصطلح الأجور "Wages" ومصطلح الرواتب "Salary".

إذ يتم استخدام مصطلح الأجر للدلالة على مايحصل عليه العاملون الذين يتقاضون أجورهم على أساس الساعة أو اليوم أو الأسبوع، ويشغلون عادة مواقع في قاعدة الهرم التنظيمي للمنظمة "Blue-Collar"، في حين يستخدم مصطلح الرواتب للدلالة على مايحصل عليه العاملون الذين يتقاضون أجورهم على أساس شهري، وبشكل ثابت يرتبط بعدد الساعات التى يؤدوها، يمثل هؤلاء المستويات الإدارية العليا والوسطى، ويشغلون مراكز إدارية وفنية في المنظمة "White-Collar" (أبو شيخة، 2010، ص171-172).

وهناك فرق بين مفهومي معدل الأجر والدخل. فمعدل الأجر يشير إلى ما يتم دفعه للعامل لفترة زمنية معينة (في الساعة أو اليوم). بينما الدخل فهو مجموع القوة الشرائية للفرد أو للأسرة خلال

فترة زمنية معينة (الدخل الأسبوعي أو الشهري أو السنوي)، وهو يتضمن أيضاً الدخل المكتسب من غير العمل (عوائد استثمار مثلاً) وغير ذلك من أنواع الكسب (مساليا وآخرون، 2010، ص8).

الاختلاف بين مصطلح الأجر والراتب هو اختلاف شكلي وليس في المضمون، فكلاهما يعبر عن المبلغ النقدي الذي يدفع للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به. وسيتم استخدام مصطلح الأجور في هذه الدراسة للتعبير عن المبالغ المالية التي يتقاضها العاملون بغض النظر عن المكانة التي يشغلها العامل في المؤسسة.

- عرف الأجر بأنه "جميع ما يحصل عليه عنصر العمل مقابل خدماته الذهنية أو البدنية، إضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز الإنتاج والمكافآت التشجيعية أو بدل السكن وغيره" (الحبيب، 1994، ص62).
- وعرف الأجر في نظرية التوزيع أنه "ذلك الجزء من الناتج الكلي أو الصافي الذي يحصل عليه عنصر العمل لقاء مساهمته في الإنتاج جنباً إلى جنب مع عناصر الإنتاج الأخرى" (ربابعة،1999، ص6).
- وعرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه "ثمن سلعة العمل التي يقدمها العامل إلى صاحب العمل من خلال عملية الإنتاج" (المعهد العربي للتخطيط، 2002،ص6).
- وحسب الاتفاقية رقم (100) للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في العام 1951، في المادة رقم (1) فقرة (أ)، فإن تعبير "الأجر": يشمل الأجر أو المرتب العادي، الأساسي أو الأدنى، وجميع التعويضات الأخرى التي يدفعها صاحب العمل للعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، نقداً أو عيناً، مقابل كافة الاستخدامات (أولز وآخرون، 2013، ص108)؛ (منظمة العمل الدولية، 2009، ص64). وهنا يشمل الأجر جميع العناصر المضافة على الأجر أو المرتب العادي أو الأساسي أو الأدنى، جزءاً من الأجر في مفهوم الاتفاقية.
- وقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 كانون الأول 1948 في المادة 3/23 أن "لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه عند اللزوم وسائل أخرى للحماية الاجتماعية" (الجمعية العامة للأمم المتحدة).

- وحسب قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لعام 2000 فالأجر الأساسي : "هو المقابل النقدي و/أو العيني المتفق عليه الذي يدفعه صاحب العمل للعامل مقابل عمله، ولا تدخل في ذلك العلاوات والبدلات أياً كان نوعها". وهذا يعني "أن الأجر الكامل يشمل الأجر الأساسي مضافاً إليه العلاوات والبدلات" (قانون العمل رقم "7").
- وقد ميز الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ما بين الأجر النقدي وتعويضات العاملين حيث عرف الأجر النقدي: بأنه الأجر النقدي الصافي المدفوع للمستخدمين بأجر من قبل أصحاب العمل، (الجهاز المركزي للاحصاء،2012، 2، ص254). أما تعويضات العاملين فعرفها "بمجموع الأجور النقدية والعينية، بما في ذلك المساهمات في الضمان الاجتماعي، والتي تدفع لأي مستخدم مقابل عمل يؤديه" (الجهاز المركزي للاحصاء،2012، 2، ص 258).
- ومما سبق نلاحظ أن التعريفات السابقة أجمعت على أن الأجور مبالغ نقدية أو عينية تدفعها المنشأة للعاملين، مقابل الجهد المبذول (بدنياً كان أو ذهنياً) من العامل لصالح صاحب العمل بموجب عقد خلال فترة زمنية معينة، وبصورة أخرى يمثل تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ والراحة الذي ضحى به العامل مقابل العمل، وقد يحصل العامل على الأجر يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أوعلى أساس القطعه أو الساعة.

2.2 أشكال الأجور:-

يتقاضى العاملون أجورهم بأشكال مختلفة وتبعاً لطرق وأساليب تحددها الاتفاقيات أو عقود العمل وغالباً ما يرغب كل من العمال وأصحاب العمل في اللجوء إلى شكل للأجور يلبي رغبتهم المشتركة، وتختلف رغبات الطرفين بحسب ظروف العمل وشروط السوق إذ يميل العمال عادة إلى الحصول على أجر مضمون في حالة الركود الاقتصادي، ويرغبون بربط الأجر بالإنتاج في حالة الرواج، وكذلك أرباب العمل. ولكن قد لا تتفق رغبات الطرفين في كل الظروف (وهيبة،2008، ص14).

و يمكن تحديد أشكال الأجور وتقسيمها بحسب اعتبارات مختلفة إلى عدة أشكال:

1. **الأجور بحسب شكلها**

أ- **الأجر النقدي:** وهو مجموع الوحدات النقدية التي يتلقاها الفرد تعويضاً عن عمله، سواء كانت في شكل وحدات نقدية أم ورقية وبغض النظر عن قيمة ونوع تلك المعادن طالما كانت مقبولة في التعامل (ربابعة،1999، ص19).

ب-**الأجر العيني:** هو مقابل غير مادي يظهر في شكل خدمات تقدمها المنشأه للفرد مثل، الرعاية الطبية، العلاج، المواصلات، السكن، وجبات الغذاء أثناء العمل، وهذه الخدمات تدخل تكلفتها في ميزانية الأجور (المبيضين وآخرون، 2012، ص175). ويمكن أن يكون الأجر العيني مادياً بأن يقدم صاحب العمل جزءاً من الإنتاج إلى العامل مثل المنتجات الزراعية أو الصناعية وهو ما كان سائداً على وجه الخصوص في عهد الإقطاعين ، وهذا النوع من الأجر أقدم من الناحية التاريخية من الأجر النقدي.

2. **الأجور بحسب قوتها الشرائية التبادلية**

أ- الأجر الإسمي أو النقدي:هو مبلغ من المال يحصل عليه الفرد مقابل قيامه بعمل معين خلال فترة زمنية معينة (سليمان وآخرون،1999، ص351).

ب-الأجر الحقيقي:هو كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يحصل عليها العامل بواسطة الأجر النقدي، أي أن الأجر الحقيقي مرتبط بالمستوى العام للأسعار، فكلما ارتفع المستوى العام للأسعار كلما انخفض الأجر الحقيقي، أو انخفضت كمية السلع والخدمات الممكن الحصول عليها أي أن العلاقة عكسية ما بين الأجر الحقيقي والمستوى العام للأسعار (سليمان وآخرون،1999، ص351). والعلاقة بين الأجر الحقيقي والأجر النقدي تكون على الشكل التالي:

$$\text{الأجر الحقيقي} = \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

فإذا رافق ارتفاع الأجر النقدي ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار فلا يحكم على القوة الشرائية للأجر إلا بمعرفة نسبة ارتفاع كل منهما، فإذا ارتفع الأجر النقدي بنسبة أعلى من ارتفاع المستوى العام للأسعار، فهذا يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأجر، (أي زيادة الأجر الحقيقي).
أما إذا كان الإرتفاع في الأجر النقدي بنسبة أقل من الارتفاع في المستوى العام للأسعار فهذا يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للأجر (أي انخفاض الأجر الحقيقي)، أما إذا تساوى نسبة ارتفاع الأجر النقدي مع نسبة المستوى العام للأسعار فهذا يؤدي إلى ثبات القوة الشرائية للأجر(أي تساوي الأجر النقدي مع الأجر الحقيقي).

3. **الأجور من حيث محتواها**

أ- إجمالي الأجر: وهو ما يستحقه العامل من أجر مقابل الوظيفة، قبل خصم أي استقطاعات.

ب-صافي الأجر: وهو ما يحصل عليه العامل بعد خصم الاستقطاعات المتمثلة في الضرائب والتأمينات المختلفة (أبو شيخة، 2010، ص172).

4. **الأجور من حيث صفتها**

أ- الأجر بوصفه دخلاً: حيث يمثل أهم مكونات الدخل للعدد الأكبر من أفراد المجتمع، ومن خلاله يتحدد المستوى المعيشي لهؤلاء الأفراد: كتحديد نوعية المسكن والملبس والغذاء الذي يمكن لهم أن يتمتعوا به، فيما تكون الدخول الأخرى المتأتية من غير العمل كأرباح الأسهم والإيجارات ذات معدلات متدنية نسبياً قياساً بالأجور (الحسون، 2004، ص24).

ب- الأجر بوصفه تكلفة: حيث إن الأجور يمكن أن تؤثر على تكاليف الإنتاج بشكل مباشر خصوصاً للأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على عنصر العمل بشكل كبير، فتغير الأجور بارتفاعها يؤدي إلى تأثير اقتصادي مزدوج، فهو يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة، وأسعار المنتجات من جهة أخرى، مما يأثر سلبياً على القدرة التنافسية لمنتجات هذه الأنشطة مقارنة بالأنشطة ذات الكثافة الرأسمالية، التي تشكل تكلفة العمل فيها جزءاً يسيراً من إجمالي تكاليف الإنتاج (الحسون، 2004، ص24).

5. الأجور من حيث معايير الدفع

تتعدد طرق دفع الأجور، ولكن أهم هذه المعايير: (المبيضين وآخرون، 2012، ص177-178).

أ- الأجر حسب الزمن: هو ذلك الأجر الذي يكون محدد مسبقاً بناءاً على العقد بين صاحب العمل والعامل بحيث يحدد فيه مدة العمل وعدد ساعاته في اليوم. وتعتبر هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعاً لدفع الأجور لسهولة تطبيقها، وأكثرها قبولاً من العمال. وهذا الأجر لا يأخذ بعين الإعتبار إنتاجية العامل في تحديد الأجر.

ب-الأجر حسب الوحدات: يكون هذا الأجر حسب عدد الوحدات المنتجة من طرف العامل.

ت-أجر المكافأة: هذا الأجر يجمع بين الأجر حسب الزمن وأجر الوحدات، بحيث يتكون من جزأين: أحدهما أجر أساسي معين، وهو يطابق الأجر الزمني، والآخر إضافي يكافئ به الفرد إذا زاد إنتاجه عن مستوى معين تحدده الموسسة.

ث-أجر المجموعة: يشكل أجر المجموعة الصلة بين صاحب العمل ومجموعة العمال على أساس أن هؤلاء العمال يتقاضون أجراً جماعياً ثم يوزعونه بينهم.

6. الأجور من حيث تكرارها (دوريتها)

أ- الأجر الدوري: هو القابل للتكرار كل فترة صرف، ومثال ذلك الأجر الأساسي وغلاء المعيشة.

ب-الأجر غير الدوري: هو الذي يدفع على فترات زمنية طويلة لا تتفق ودورية الأجر، كما أنه ليس مقابلاً صريحاً للوظيفة، ومثال ذلك المنح النقدية التى يحصل عليها العامل في المناسبات، كالمكافآت السنوية، ومنح الأعياد، وما في حكمها (أبوشيخة، 2010، ص179).

2.3 تحديد الأجور في النظم الاقتصادية:-

تعددت النظريات التي تحدد الأجور في النظم الاقتصادية المختلفة، وفقاً للأسس أو الفلسفات والمنطلقات التي يعتمدها كل نظام، ففلسفة النظام الرأسمالي تنظر إلى الأجور على أنها تكلفة يتحملها صاحب المشروع وتؤثر على حجم أرباحه لذلك يجب تقليصها إلى أقل حد ممكن

لتحقيق أكبر عائد، أما بالنسبة لفلسفة النظام الإشتراكي ففيها يتم التركيز على دور الدولة في تقسيم المنتوج الاجتماعي إلى قسمين أحدهما مخصص للاستثمار والثاني مخصص للإستهلاك والذي من خلاله تقوم الدولة بدفع الأجور. أما في الاقتصاد الإسلامي فأجور العمال تخضع لعوامل مختلفة مثل نوع العمل، ومستوى العيشة، وثمن السلعة المنتجة، وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة.

2.3.1 النظام الرأسمالي

ينطلق النظام الرأسمالي في تحديد الأجور من مبدأ الحرية الاقتصادية وعلى أساس آلية السوق، فهو تعامل مع الأجر على أنه قيمة العمل الذي يقدمه العامل إلى صاحب العمل، مقابل أجر نقدي أو عيني متفق عليه من خلال عقد العمل، وهذا الأجر يتأثر بقوى الطلب والعرض على الأيدي العاملة في الأسواق، ولأن العمال يتعرضون إلى استغلال من أرباب العمل في مجال الأجور وساعات العمل وظروف وبيئة العمل، أدى ذلك إلى ظهور النقابات العمالية للدفاع عن حقوق العمال والتفاوض مع أرباب العمل لزيادة أجور العاملين وتحديد حد أدنى لها، والمطالبة بحقوقهم في التأمينات المختلفة (كالتأمين الصحي والتأمين ضد إصابات العمل...)، وتحسين بيئة العمل.

وتساهم حكومات الدول الرأسمالية في تحديد هذه الأجور وسن القوانين الناظمه للأجور كقانون الحد الأدني للأجور أو قانون الحد الأعلى للأجور. ويؤثر في تحديد الأجور في النظام الرأسمالي ثلاثة جهات وهي أرباب العمل والنقابات العمالية والحكومة.

أما النظريات المفسرة لتحديد الأجور في النظام الرأسمالي وكان من أهمها:

1. نظرية حد الكفاف:-

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات، حيث تمثل خلاصة أفكار المدرسة الفيزوقراطية (الطبيعية) وزعيمها (كيناي)، وكذلك المدرسة التقليدية التي تبناها(آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت مل)، ووفقاً لهذه النظرية فالعمل سلعة تباع وتشترى في السوق بحيث يحدد سعرها بحسب كمية الضروريات اللازمة للحفاظ على حياة العامل وأسرته عند (حد الكفاف) (الوادي وآخرون، 2010، ص304). فإذا زاد أجر العامل عن حد الكفاف لسبب أو لآخر فإن ذلك يشجع الأفراد على الإنجاب وبالتالي يؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يؤدي إلى زياد حدة المنافسة بين

العمال للحصول على العمل وهذا بدوره يقود العمال إلى قبول أجر تحت حد الكفاف، وإذا انخفض الأجر تحت حد الكفاف تسود الأمراض والأوبئة ويرتفع معدل الوفيات وينخفض عرض العمل وتشتد المنافسة بين أصحاب العمل للحصول على العمالة اللازمة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأجور إلى مستوى حد الكفاف ولهذا يجب أن يحدد أجر العامل عند مستوى حد الكفاف (سعيد، 2010، ص353).

وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات أهمها: (العزاوي وآخرون، 2010، ص192).

- أن ارتفاع المستوى المعاشي للعاملين عن طريق زيادة رواتبهم وأجورهم لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة النسل والإنجاب، فقد أثبت الإحصائيات أن أكثر الشعوب رفاهية أقلها إنجاباً والعكس صحيح.
- أن ارتفاع أجور العاملين وارتفاع مستوى معيشتهم سينعكس بدوره على زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤدي إلى التوسع في الإنتاج كماً ونوعاً أفقياً ورأسياً، وتكون نتيجة ذلك زيادة الطلب على الأيدي العاملة.
- أن انخفاض أجور العاملين ورواتبهم سيؤدي إلى انخفاض ولائهم ورغبتهم في العمل، وقلة إنتاجيتهم والبحث عن منافذ أخرى لزيادة دخولهم عن طريق ترك العمل في منشآتهم الحالية والعمل في غيرها أو الاشتغال في أعمال إضافية، وكل هذا يؤدي إلى نتائج في غير صالح رب العمل والمنشأة. فتنخفض بذلك الإنتاجية والأرباح.

2. نظرية رصيد الأجور:-

وهي مكملة لنظرية حد الكفاف وعرضها جون ستيوارت ميل (J.S.Mill) مؤسس هذه النظرية في كتابه المشهور مبادئ الاقتصاد السياسي في عام 1848 (سعيد، 2010، ص353). وتنص هذه النظرية على أن الأجور تتحدد في فترة زمنية معينة بناء على القوة النسبية لكل من قوة العمل (عرض العمل)، ورأس المال المتاح (طلب المنتجين على العمال) كما تفترض هذه النظرية أن الرصيد المخصص للأجور ثابت وأن أي محاولة من قبل العمال لزيادة الأجور لن تنجح لأنه ثابت خلال فترة زمنية معينة، إلا أنه يمكن زيادة مكاسب فئة من العمال على حساب فئة أخرى (الوادي، 2010، ص304-305).

أي أن متوسط أجر العامل = رأس المال المخصص لدفع الأجور / حجم القوى العاملة (سعيد،2010، ص353)

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها لا تربط بين الأجر وحجم الإنتاج أو بين الأجر وإنتاجية العامل، وكما أنها عجزت عن تفسير ظاهرة اختلاف الأجور بين الصناعات المختلفة (سعيد، 2010، ص354).

3. نظرية الفائض المتبقي:-

يرى الاقتصادي الأمريكي "ولكرWalker " بان الأجور عبارة عما يفيض بعد دفع عوائد عوامل الإنتاج الأخرى (الريع والفائدة والربح). والتي تحكمها قوانين ثابته، أما الأجور فلا قوانين ثابته تحكمها. وعليه فإن الأجر هو المتبقي بعد حصول عوائد عناصر الإنتاج الأخرى على مخصصاتها (رشيد، 2010، ص176).

هذه النظرية تسمح بالربط بين الأجور والناتج والإنتاجية. فإذا ما ارتفع الناتج وزادت الإنتاجية فإن الأجور بالضرورة لابد أن تزداد، والعكس صحيح. وتفسير تباين الأجور في قطاعات الانتاج المختلفة.

و يؤخذ على هذه النظرية أنها لا تراعي ظروف العرض والطلب التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد الأجور (رشيد، 2010، ص 176).

4. نظرية الإنتاجية الحدية للأجور:-

تفترض هذه النظرية وجود المنافسة الكاملة لسوق العمل أي أن أجر العامل ثابت ومعروف لدى كل مشروع أو مؤسسة لها نشاط اقتصادي في السوق، وتنص هذه النظرية على أن أجر العامل يتحدد عندما يتساوى مع إنتاجيته الحدية ومع أن أرباب العمل دائماً يسعون وراء تحقيق أكبر ربح ممكن فإنهم يستمرون في توظيف عدد أكبر من العمال حتى تتعادل الإنتاجية الحدية للعامل الأخير مع أجره أو مع التكلفه الحدية للإنتاج. وبما أن كل صناعة تخضع لقوانين تناقص الغلة فلا بد للناتج الحدي للعامل أن يبدأ في التناقص مع ثبات أجر العامل فيستمر صاحب العمل في توظيف عمال جدد حتى يصل نقطة التوازن التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي مع معدل الأجر أو التكلفة الحدية (سعيد، 2010، ص354). وحين تختلف الإنتاجية

الحدية للعمل بين الصناعات المتعددة تسود المنافسة الكاملة، تتيح للعامل التنقل من صنعة ذات إنتاجية حدية أقل إلى صنعة ذات إنتاجية أعلى، حتى تتساوى الإنتاجية الحدية في جميع الصناعات. وتبعاً لهذا يستوي الأجر فيها كلها (البدوي، 2004، ص83).

وقد وجهت لهذه النظرية ثلاثة انتقادات وهي:- (البدوي، 2004، ص83-84)

- أتباع هذه النظرية يولون جانب الطلب من ناحية العمال اهتماماً بالغاً؛ لأن الأجر هو ثمن العمل، ويتحدد بتفاعل قوى العرض مع قوى الطلب، ولكنه لا يغلب أحدهما على الآخر.
- يوجد تباين في مستويات الأجور بين المهن والصناعات المختلفة؛ إذ لا يمكن التنقل من مهنة إلى مهنة أخرى، ويعسر التعرف على الفرص المتيسرة.
- تباين الأجور يؤثر في عرض العمل؛ لأن مستوى معيشة العامل لا يمكن أن يستقر تبعاً لهذا التباين.

5. نظرية القوة الشرائية:-

هذه النظرية تعتبر أن الهدف الأساسي من أجر العامل هو حماية معيشته، وكلما زادت الأجور زادت القوة الشرائية للعاملين، وزاد الطلب على المنتجات والعكس صحيح، لذلك يتم دفع أجور أعلى للعمال على أساس أن المنشأة أو أرباب الأعمال يستطيعون تحمل هذه الزيادة التى تسبب زيادة الإنتاج والأرباح (حميد، 1994، ص78). أي أن أرباب العمل يستطيعون تعويض الزيادة في التكاليف الناتجة من زيادة أجور العاملين عن طريق زيادة الإنتاج والأرباح.

6. نظرية العرض والطلب "النظرية الحديثة للأجور" :-

تعتبر هذه النظرية أن الأجور تتحدد نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، فعندما تتعادل الكمية المطلوبة من العمل مع الكمية المعروضة منه يتحدد الأجر السائد في السوق (رشيد، 2010، ص177). فمن جانب الطلب يعتبر الطلب على العمل مشتقاً من طلب المستهلكين على السلع، فزيادة الطلب على سلعة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل الذي ينتج تلك السلعة، ويتأثر الطلب على العمل كذلك بأسعار عوامل الإنتاج الأخرى كالآلات، فإذا ارتفعت أسعارها فسوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، ويتأثر الطلب أيضاً بالتقدم التكنولوجي، فاستخدام الآلات الأوتوماتيكية يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، المقصود

بالطلب هنا ليس طلب مؤسسة فردية بل يشمل طلب جميع المؤسسات (بكري واسماعيل، 1995، ص265-266).

أما عرض العمل فيقصد به عدد العمال المستعدين للاستخدام عند معدلات الأجور المختلفة، هذا بالنسبة للاقتصاد الكلي ويتوقف على عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية، أهمها سن العمل وحجم السكان وتركيبتهم وموقف المجتمع من عمل المرأة ونحو ذلك (بكري واسماعيل، 1995، ص266-268).

هناك من ينتقد نظرية الطلب والعرض ويعتبرها مخالفة لواقع تحديد الأجور في الدول الرأسمالية الصناعية في الوقت الحالي، إذ تبنت الدول الرأسمالية الصناعية نظام الحد الأدنى للأجور، ويتم تحديده بناء على لجنة عليا لاتفاقيات الأجور الجماعية، وتضم هذه اللجنة مندوبين عن النقابات العمالية وأرباب العمل، ويتم تحديد الأجر بناء على مرونة الطلب وأسعار المواد الاستهلاكية في تلك الدول (حبيب،1984 ص207).

7. نظرية المساومة الجماعية:

هذه النظرية تعتبر أن الحد الأدنى للأجر وزيادته يتوقف على من يمتلك قوة المساومة، ففي حالة انتشار البطالة وزيادة المعروض من قوة العمل فإن صاحب العمل هو الذي يحدده والعكس صحيح، كما يتحدد الأجر وفقاً للمفاوضات التي تحدث بين أرباب العمل ونقابات العمال وفقاً لأسلوب المساومة الجماعية، أو عن طريق مجالس العمال في كل منشأة (حميد، 1994، ص78).

وقد بدأ أسلوب التفاوض من خلال المساومة الجماعية في بريطانيا، وباشرت الدولة تحديد الأجور بصدور The Trade Boards act(المجالس التجارية) سنة 1909. كما صدر سنة 1959 قانون آخر ينظم تحديد الأجور عرف باسم The Wages Councils act (مجالس الأجور)، ويقوم التدخل المباشر للدولة في تحديد الأجور على نظام إنشاء هيئات خاصة تتولى تحديد الأجور الدنيا للعمال في المهن والصناعات المختلفة وكانت بذلك رائدة هذه التجربة التي اقتبستها بلدان عديدة فيما بعد (إلياس، 1980، ص104) .

وقد تم الاعتماد على نظرية الإنتاجية الحدية للأجور في تحديد أهم المحددات للأجور في هذه الدراسة حيث تم أخذ متغير الإنتاجية الكلية للعامل كمحدد من محددات الأجور في القطاع

الصناعي (ولم يتم استخدام الإنتاجية الحدية للعامل لصعوبة الحصول عليها)، كما تم الاعتماد أيضاً في تحديد محددات الأجور على نظرية المساومة الجماعية من خلال استعانة الدراسة بمتغير انتساب العمال للنقابات العمالية كمحدد من محددات الأجور، حيث تم استخدام هاتين النظريتين في تحديد محددات الأجور في القطاع الصناعي بقطاع غزة.

2.3.2 النظام الإشتراكي

يعرف الاقتصاد الإشتراكي الأجر بأنه" حصة العامل من قسم من المنتوج الاجتماعي المخصص للاستهلاك الشخصي ويعبر عنه بالنقود ويتم تحديده وفقاً لكمية ونوعية العمل الذي يبذله كل عامل" (ربابعة، 1999، ص6). وقد عرفه كارل ماركس بأنه " دفع ثمن العمل حسب قيمته أو حسب أسعار لا تتلاءم مع هذه القيمة" (ربابعة، 1999، ص6).

ولا يتم تحديد الأجر وفقاً لظروف الطلب والعرض، بل يأخذ بالاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة، حيث تقوم الدولة بوضع خطة اقتصادية شاملة، تحدد فيها رصيد الأجور بالنسبة للاقتصاد الوطني، ومعدلات أجور العمال المختلفة باختلاف القطاعات التي يعملون بها (جاسم والراوي، 1989، ص87).

وبما أن العمل هو المصدر الوحيد للدخل، فإن التوزيع يتم بناء عليه، ضمن قاعدة التوزيع الإشتراكية "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله" وذلك وفقاً لخطة الدولة الاقتصادية، وبالطبع لا توجد قواعد ثابته للتوزيع، إذ يختلف بإختلاف أولويات الخطة في الإنفاق بين الاستثمار والإستهلاك، فيما يخصص للإستهلاك يتم توزيعه على العاملين بناء على كمية العمل ونوعيته (ربابعة، 1999، ص63). ويتم وضع خطة اقتصادية في النظام الإشتراكي عن طريق طلب الدولة من أجهزتها المختصة في كل قطاع موضع تقديرات لعدد العمال اللازمين لإنتاج كمية معينة من الناتج، ووضع تكلفة تقديرية لإنتاج كمية معينة من الناتج، ووضع تكلفة تقديرية لإنتاج الوحدة الواحدة، ومن خلال هذه التقديرات يمكن تقدير النفقات الإنتاجية لجميع الوحدات، وبناء على ذلك يمكن للدولة تحديد مستوى الأجور في كل صناعة، ولكن تلك المستويات من الأجور قابلة للتعديل تبعاً لظروف الطلب على العمل، وللتغيرات الطارئة على السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويؤخذ بالاعتبار في الخطة الاقتصادية تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة، وأن أي خطأ أو اختلاف في الأجور عن أجر التوازن سوف يظهر على شكل فائض أو

عجز في عرض العمل لأن الجهاز المركزي في النظام الإشتراكي يقوم مقام سوق العمل في النظام الرأسمالي (جاسم والراوي، 1989، ص88).

وتحكم الأجور في النظام الإشتراكي ثلاثة قواعد هي: (البدوي، 2004، ص92)

- لا يستلم العامل جميع ما يستحقه من قيمة، وإنما يستلم جزءاً منه فحسب في صورة أجر، وتحصل الدولة الباقي.
- الأجور ليست موحدة في جميع الأعمال، وإنما تختلف من عمل إلى عمل، وتبعاً لنوع العمل ومقداره.
- الدولة هي التي تحدد أجور العمال، ومقدار الأجور الكلية في المشروع. ولكن هذا التحديد مرن، فيمكن أن يزيد الأجر إذا زاد الإنتاج عن الخطة المقررة، ولكن زيادته لا تصل إلى مقدار زيادة الإنتاج، للمحافظة على قيمة الفائض في المجتمع مرتفعة.

2.3.3 الاقتصاد الإسلامي:

يولى الإسلام الأجر اهتماماً كبيراً؛ باعتباره وسيلة لإشباع حاجات الفرد المعيشية المختلفة، فقد سبق الإسلام العديد من نظريات الأجور المتعارف عليها في الفكر الاقتصادي، من حيث عدالة التوزيع وتقليل التباين بين الأجور وحماية حقوق العامل، حيث يجري تقدير الأجرة على أساس التوازن بين منفعة الجهد الذي يبذله الأجير في السوق والطلب لهذه المنفعة وليس مستوى المعيشة عند أدنى حد، فإذا لم يحدث التوازن في السوق فيتحدد الأجر بقيمة المثل في المجتمع، ويتم تقدير أجر المثل من خلال خبراء في هذا المجال (المالكي، 2006، ص169).

وقد أقر الإسلام للعامل حقه في الحصول على أجر عادل، ومن ذلك قوله تعالى على لسان إبنة شعيب: "قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا" (سورة القصص، آية 25). هذا وقد حدد الإسلام أجر العامل حسب ما هو متعارف عليه من الأجور، وحسب نوع العمل ومدى ما يبذله فيه من وقت وجهد، وحسب المكان والزمان. وحتى يحافظ الإسلام على العلاقة الحسنة بين العاملين وأصحاب العمل وعدم وقوع النزاع بينهم، ومن أجل الحفاظ وحماية حق العامل في أن يأخذ أجره كاملاً غير منقوص وأن يكون مجزياً ومناسباً لعمله، أمر الإسلام المتعاقدين بتحديد الأجرة قبل البدء بالعمل وفي ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم "إذا استأجر أحدكم أجيراً فليعلمه أجره" (البيهيقي، 1991، ص320)

ويتحدد الأجر العادل في الاقتصاد الإسلامي من خلال أربعة أسس هي: (بدوي، 2004، ص10)

- توازن الطلب والعرض للعمل.
- المستوى العام للأسعار في المجتمع.
- مقدار الجهد والعمل الذي يبذله العامل.
- طبيعة وظروف ونوعية العمل المطلوب.

2.4 العوامل المؤثرة في مستوى الأجور:-

هناك الكثير من العوامل التي لها تأثير في تحديد مستويات الأجور وتقسم هذه العوامل إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية على النحو التالي:

أولاً: العوامل الخارجية

1. العرض والطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل.

يبقى عرض الأيدي العاملة والطلب عليها من أهم العوامل المؤثرة في نظام الأجور، رغم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإصدارها للقوانين واللوائح الناظمة لموضوع الأجور التي يتقاضاها الأفراد، ورغم ظهور النقابات العمالية واتحاداتها التي أخذت تستخدم نفوذها وقوتها وضغوطاتها على أرباب العمل وأصحاب المنشآت لمعاملة الأفراد بشكل أكثر إنسانية، فالأيدي العاملة تبقى كبقية السلع تحكمها عوامل السوق من عرض وطلب، فعندما يكون عرض الأيدي العاملة كبيراً والطلب عليها قليلاً تكون الأجور منخفضة، وإذا كان عرض الأيدي العاملة قليلاً والطلب عليها كبيراً تكون الأجور مرتفعة (ناصر، 2004، ص20-21).

2. سوق العمل وحالة الاقتصاد.

يمثل الوضع الاقتصادي عاملاً مهماً يؤثر في مستوى الأجور، لأنه يؤثر في معدلات الدوران في مستوى الأجور التي تدفعها المنشآت المناظرة والمنافسة؛ ففي فترات الكساد يتردد العامل الذي يشعر بعدم الرضا في تركه لعمله خوفاً من عدم ايجاد فرصة عمل أخرى، هذا يسمح بجعل مستوى الأجور ذا مخاطر كثيرة. أما في فترات الإنتعاش الاقتصادي فالطلب على العاملين المؤهلين يزداد، مما يشجع العاملين على تركهم لعملهم الحالي، للحصول على فرصة

أفضل، ويجعل عملية الاحتفاظ بهم من قبل أرباب العمل أكثر صعوبة، مما يستدعي رفع مستوى الأجور (المبيضين وآخرون، 2012، ص183-184).

3. القوانين واللوائح الحكومية.

القوانين واللوائح الصادرة عن الحكومات والتي تحدد فيها السياسة التي ستتبعها فيما يتعلق بالأجور، والأسس الناظمة لها، حيث تعتبر هذه القوانين واللوائح من أهم العوامل المؤثرة في نظام الأجور، وفي بعض الدول يتم تحديد الحد الأدني والأعلى للأجر لكل عمل من الأعمال التي يقوم بها الأفراد، وموعد استحقاق الأجر وغيرها، لكن يجب أن تتمتع هذه القوانين بالمرونة وقابلية التعديل بشكل مستمر بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية وتكاليف المعيشة بشكل أساسي (ناصر، 2004، ص21).

4. النقابات العمالية وقوتها.

تؤثر النقابات العمالية القوية إيجاباً على زيادة أجور منتسبيها من العمال، وذلك بفضل قوة الضغط والمساومة والقدرة على التفاوض مع أصحاب العمل، وبالتالي فإن مستوى أجور العمال يكون أعلى من أجر العمال في المهن والصناعات غير الأعضاء في نقابات عمالية. ويمكن أن تؤثر النقابات في ذلك من خلال سياسة الإضراب عن العمل للحصول على مكاسب لمنتسبيها، وتبرز القوة التفاوضية للنقابات بشكل واسع في الدول المتقدمة بينما تقل قدرة النقابات العمالية في الدول النامية في التأثير على أجور منتسبيها (الحسون، 2004، ص31-32).

5. تكاليف المعيشة و المستوى السائد للأسعار.

وهي من المتغيرات الرئيسية المؤثرة في تحديد معدل الأجور، وتعكس تكاليف المعيشة مستوى الدخل اللازم للفرد لتغطية الحد الأدنى من حاجاته الأساسية، وعادة ما يتم الاستعانة بميزانية الأسرة عند تحديد معدلات الأجور. ويجب أن يراعي تكلفة المعيشة في تحديد الأجر، وكذلك المتغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار في السوق يجب أن يظهر أثرها على معدل الأجور ومداه، ولذلك يراعي عند تحديد الحد الأدنى للأجور أن يغطي تكاليف المعيشة للفرد (حميد، 1993، ص79).

ولذا تقوم بعض الإدارات بمنح مخصصات غلاء معيشة لعمالها للمحافظة على استمراريتهم في العمل لديها دون التطلع لعمل إضافي لتكملة دخولهم (زويلف، 1993، ص266). وهذا أمر

طبيعي لأن تكاليف المعيشة تتأثر بالتغيرات التي تحدث في الأسعار، والتي يؤثر ارتفاعها على انخفاض القوة الشرائية للنقود، الأمر الذي يتطلب تعديل معدلات الأجور طبقاً لهذه التغيرات، وعادة ما يستعان بالرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية لإجراء هذا التعديل(حميد، 1993، ص79).

6. المستوى السائد للأجور.

يعتبر معيار الأجور السائدة في الدولة أو في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة من المعايير التي تتسم بالبساطة والموضوعية، فالعامل الذي يعمل نفس العمل يحصل على نفس الأجر الذي يحصل عليه نظيره في المنطقة الأخرى. (حميد، 1993، ص 82). ومراعاة الأجور السائدة تقلل المنافسة في سوق العمل وتحقق مبدأ تكافؤ الأجور (حميد، 1993، ص 82). لأن دفع المنشأة لأجور أقل سيجعلها تتعرض لمشكلة تأمين الأيدي العاملة المناسبة على مستوى الدولة، أو هجرة الأفراد المميزين من الدولة إلى الدول التي تتمتع بأجور مرتفعة في مجال عملهم.

ثانياً: عوامل داخلية

1. قدرة المنشآت على الدفع.

تتأثر قدرة المنشآت على دفع معدلات مرتفعة أو منخفضة من الأجور بمجموعة من العوامل، مثل قدرات المنشأة المالية، ووضعها التنافسي بين المنشآت الأخرى، ومعدلات الربحية وكفاءتها الإنتاجية، فمن غير الممكن مثلاً أن تدفع منشأة تعاني من مشاكل مالية أجوراً مرتفعة للعاملين لديها، مما يجعل الأفراد يبحثون عن المنشآت التي تتمتع بقدرات عالية على دفع الأجور والتعويضات الأخرى (ناصر، 2004، ص22-23).

2. الإنتاجية.

يعتبر هذا العامل الأساس المفضل من قبل أرباب العمل والاقتصاديين عند تحديد معدلات الأجور، والإنتاجية هي النسبة بين قيمة العمل (المخرجات) إلى القيمة الكلية للسلعة، والتي تقاس بمقدار الساعات التي يستغرقها انتاج وحدة واحدة من السلعة (المدخلات)، ومن المفيد الربط بين العمل والإنتاج، مع العلم أنه أحد المتغيرات التي تساهم في زيادة الإنتاج مثل عوامل

أخرى (حميد، 1994، ص 80). وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار الزيادة في الإنتاجية عند تحديد مستوى الأجور.

3. طبيعة الوظيفة أو العمل.

تختلف الوظائف والأعمال بعضها عن بعض فمنها ماهو سهل ومنها ماهو صعب، ومنها ما يجمع ما بين السهولة والصعوبة، ومنها ماهو بدني ومنها ماهو عقلي، ومنها الإداري أو الفني أو التنفيذي، ولكل منها أجره المتفق مع الجهد الذي يبذله والمسؤولية والمخاطرة التي يتحملها العامل.

2.5 أهمية الأجور:-

للأجور أهمية بالغة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسة أوعلى مستوى المجتمع.

أولاً: بالنسبة للعاملين.

1. الأجر يمثل عاملاً هاماً في تحديد مستوى معيشة أي عائلة، فهو المصدر الأساسي للدخل لمواجهة متطلبات الحياة، كما أنه يمثل عائد الجهد والوقت المبذول في العمل (حميد، 1993، ص76).
2. الأجر وسيلة لشعور العامل بالأمان والإندماج في المجتمع، إذ يعتبر الأجر وسيلة يقيس بها الفرد مكانته، وكذا مدى احترامه لذاته.(المبيضين وآخرون، 2012، ص176).
3. الحصول على أجور عالية قد تشجع العامل على زيادة كفاءته وتحسين مؤهلاته الشخصية ومساهمته في العمل للاستفادة من هذه الإمكانيات المتاحة في زيادة الأجور (وهيبه، 2008، ص13).

ثانياً: بالنسبة للمؤسسة.

1. يمثل الأجر أحد عناصر تكلفة الإنتاج التي يجب تخفيضها لتحقيق المزيد من الأرباح. وهذه التكلفة تدخل في ميزانية المؤسسة. كما أنها تختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة نشاطها ومدى اعتمادها على العنصر البشري في عمليات التشغيل.
2. الأجور وسيلة لجذب الكفاءات المناسبة للعمل، وإبقاء الكفاءات العاملة بها (المبيضين وآخرون، 2012، ص176).
3. يعتبر الأجر عنصر تحفيز للأفراد لتحسين أدائهم في العمل، وزيادة إنتاجهم كماً ونوعاً.

4. إن مقدار ما تدفعه المنشأة للأفراد من أجور، قد يدل في بعض الأحيان على القدرة والإمكانيات المالية لهذه المنشأة، وعلى مركزها المالي بين المنشآت الأخرى (ناصر، 2004، ص14).

ثالثاً: بالنسبة للمجتمع. (ناصر، 2004، ص14)

1. في حال كانت الأجور مرتفعة فإنها تمكن الأفراد من الادخار الذي من الممكن أن يساهم في الاستثمار، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني.
2. ارتفاع مستويات الأجور يمكن الدولة من فرض ضرائب على دخول الأفراد، واستخدامها في العديد من المشاريع الخدمية العامة.
3. الأجور من شأنها أن تساهم بدور كبير في تحسين حركة الاقتصاد والتبادل في الأسواق وبالتالي تنشيط عملية الاستهلاك، ومن ثم عمليات الإنتاج.
4. من خلال الأجور يستطيع المجتمع أن يحافظ على الأيدي العاملة الخبيرة والجيدة.

2.6 أهداف الأجور

تسعى المنظمات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المستقبلية هي (المبيضين وآخرون، 2012، ص177).

1. استقطاب العمالة المناسبة بعروض مالية مغرية، لإشباع حاجاتهم.
2. المساهمة في توفير إتجاهات إيجابية ناحية العمل، الرضا الوظيفي، لإبعاد الشكاوي والغياب وتقليل الحوادث وتقليل معدلات ترك العمل.
3. الربط بين مستويات الأداء ومستويات الأجور، وصولاً إلى الرقي الأدائي بين العاملين.
4. إحكام الرقابة على تكاليف الأداء، من خلال تحديد مستويات الأجور ووفقاً للمستويات التنظيمية، والوظيفية.

2.7 الأبعاد الأخرى للأجور:

حدد Belcher الاعتبارات التي تنطوي عليها الأجور بأنها اعتبارات اقتصادية من حيث كون الأجور ثمناً يدفع مقابل العمل، كما أن للأجور عدة اعتبارات أخرى وهي اجتماعية ونفسية وسياسية وأخلاقية(Belcher, 1963, p368). وفيما يلي توضيح لهذه الاعتبارات:

1. الاعتبارات الاقتصادية:

إن الأجر كالعملة المعدنية له وجهان، الأول يمثل التكلفة بالنسبة لصاحب العمل، أما الوجه الآخر فيمثل الدخل بالنسبة للعامل، ويكون الأجر المدفوع مقابل خدمات العامل عبارة عن عملية اقتصادية محكومة بنفس المنطق كأي عملية شراء يحاول المشتري أن يحصل على أكبر كمية وأعلى جودة ممكنة مقابل مايدفعه من النقود، وبهذا المعنى أيضاً يبيع العامل خدماته للحصول على أعلى سعر ممكن، وبهذه الطريقة يفترض أن سعر العمل يتحدد على أساس طلب المشترين وعرض البائعين، مما ينتج عنه تخصيص العنصر الاقتصادي المحدود الكمية وهو العمل والذي من خصائصة أنه ليس سلعة يمكن شراؤها (عبد الوهاب وآخرون، 2012، ص58).

فالأجور تساهم في تنشيط عملية الاستهلاك وبالتالي تنشيط عملية الإنتاج، ومن خلال استخدام المتبقي أو الفائض من الأجور في استثمارات معينة تخلق فرص عمل ومصادر دخل إضافية تساهم في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني وزيادة إمكانياته لدفع أجور مرتفعة تساعد في تحسين الوضع المعاشى لجميع الأفراد (ناصر، 2004، ص15).

2. الاعتبارات الاجتماعية:

ينظر كل فرد إلى الأجر الذي يحصل عليه كمحدد للمركز الاجتماعي الذي يحتله، بالإضافة إلى كونه وسيلة لشراء احتياجاته، وفي هذا تفسير لما يعلقه الأفراد من دلالات حتى على الاختلافات الطفيفية في الأجر، وما يفسر أيضاً الأهمية التي يعلقها الأفراد على طرق الدفع وعلى تكرار الدفع باعتبارها تنطوى على قيمة رمزية، وبصرف النظر عن مقدار المبالغ المدفوعة، فالأجر هنا يكون بمثابة حماية للمركز الأدبي الحالي من جانب كل فرد والرغبة أيضاً في تحسين هذا المركز كقيم إنسانية عامة (عبد الوهاب وآخرون، 2012، ص58).

3. الاعتبارات النفسية:

لما كانت الحاجات هي الحافز للأفراد فإنه بمقدار ما تستطيع فيه الأجور إشباع الحاجات النفسية تتحول إلى وسيلة لتحفيز الأفراد العاملين.

في الماضي كان يعتقد بأن الأجر هو الدافع الوحيد للعمل، وهذا الاعتقاد يبسط حقيقة معقدة فعملية تحفيز الأفراد عملية متشابكة، وهناك عوامل متعددة تتعامل مع بعضها وتؤدي إلى تحفيز

الأفـراد، ولا يـتم هـذا التفاعـل بطريقـة مبسـطة كمـا كـان يعتقـد فـي الماضـي(Belcher, 1963, p370).

4. الاعتبارات السياسية:

تنطوي هذه الاعتبارات على سياسة الدولة فيما يتعلق بسياسة الأجور المطبقة في البلد من خلال القوانين واللوائح التي تنظم موضوع الأجور، حيث تستطيع الدولة ومن خلال اتباع سياسة محفزة للأفراد يدفع بموجبها أجوراً مرتفعة، وأن تساهم في تحسين علاقاتها معهم (ناصر، 2004، ص16).

كما يمكن اعتبار دور النقابات العمالية في مفاوضاتها والضغط على أرباب الأعمال في مستويات الأجور وبنود العقد الأخرى المؤثرة على الأجور(كالعلاوات السنوية و المكافآت ...) من ضمن الاعتبارات السياسية.

5. الاعتبارات الأخلاقية:

الأجور يجب أن تكون عادلة، وهناك اختلاف حول مفهوم عدالة الأجور. فلا يوجد معيار متفق عليه حول العدالة، لذا يجب تحقيق العدالة وعدم الانحياز لأي طرف من الأطراف (Belcher, 1963, p370). يجب أن تحقق العدالة عند تقييم وظائف العاملين و تقييم مؤهلاتهم وخبراتهم حتى يتقاضو أجوراً مناسبة لوصفهم وتوصيفهم الوظيفي، وأن تحافظ المؤسسة على مستوى ملائم للأجور لأن الأجور المنخفضة تدفع العاملين إلى سلوك غير أخلاقي كالسرقات والرشوة واستغلال الوظيفة لأغراض العاملين الخاصة.

2.8 خلاصة الفصل الثاني:-

تناول هذا الفصل مفهوم الأجور، وقد أجمعت هذه التعريفات على أن الأجور مبالغ نقدية أو عينية تدفعها المنشأة للعاملين، مقابل الجهد المبذول (بدنياً كان أو ذهنياً) من العامل لصالح صاحب العمل بموجب عقد خلال فترة زمنية معينة، وبصورة أخرى يمثل تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ والراحة الذي ضحى به العامل مقابل العمل، وقد يحصل العامل على الأجر يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً أوعلى أساس القطعه أو الساعة.

كما تم شرح النظريات المفسرة لطرق تحديد الأجور، وقد تعددت هذه النظريات على حسب النظم الاقتصادية المختلفة وفقاً للأسس أو الفلسفات والمنطلقات التي يعتمدها كل نظام، ومن أهم نظريات النظام الرأسمالي التي تم الاستناد إليها في هذه الدراسة نظرية الإنتاجية الحدية للأجور، وتنص هذه النظرية على أن أجر العامل يتحدد عندما يتساوى مع إنتاجيته الحدية، ومن هنا استخدمت الدراسة الإنتاجية الكلية للعامل كمحدد من محددات الأجور في القطاع الصناعي (ولم يتم استخدام الإنتاجية الحدية للعامل لصعوبة الحصول عليها)، كما تم الاعتماد على نظرية المساومة الجماعية، حيث تعتبر هذه النظرية أن الحد الأدنى للأجر وزيادته يتوقف على من يمتلك قوة المساومة، كما يتحدد الأجر وفقاً للمفاوضات التي تحدث بين أرباب العمل ونقابات العمال وفقاً لأسلوب المساومة الجماعية، وهنا استعانة الدراسة بمتغير انتساب العمال للنقابات العمالية كمحدد من محددات الأجور، حيث تم استخدام هاتين النظريتين في تحديد محددات الأجور في القطاع الصناعي. كما تناول هذا الفصل كيفية تحديد الأجور في النظام الإشتراكي، الذي يحكمه مقولة "من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"، وتطرق أيضاً للاقتصاد الإسلامي ودوره في عدالة التوزيع وتقليل التباين بين الأجور وحماية حقوق العاملين، وفي الاقتصاد الإسلامي يقدر الأجر على أساس التوازن بين منفعة الجهد الذي يبذله الأجير في السوق؛ والطلب لهذه المنفعة. وإذا لم يحدث توازن في السوق فيتحدد الأجر بقيمة المثل في المجتمع.

كما تم عرض العوامل الخارجية المؤثرة في الأجور مثل (العرض والطلب على الأيدي العاملة، حالة الاقتصاد، القوانين واللوائح الحكومية....)، والداخلية مثل (قدرة المنشأة على الدفع، الإنتاجية، طبيعة العمل).

الفصل الثالث

واقع القطاع الصناعي ومعدلات الأجور

- **المبحث الأول: واقع و أداء القطاع الصناعي في فلسطين.**
- **المبحث الثاني: واقع وأداء القطاع الصناعي في قطاع غزة.**
- **المبحث الثالث: هيكلية الأجور في القطاع الصناعي.**
- **خلاصة الفصل الثالث.**

المقدمة:-

يمثل القطاع الصناعي أهمية بالغة في الاقتصاديات العالمية، لما يسهم به من تطور الاقتصاد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة، وتتسابق الدول لتطويره وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يشكل الرافعة لأي اقتصاد لكون هذا القطاع يعمل على الترابطات الأمامية والخلفية للأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يساهم في إرساء الأساس المادي للتقدم والنمو. وتطوره مقياس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأي بلد من البلدان في العصر الحديث.

فهو يوفر فرص عمل للأفراد، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للعاملين في الصناعة مما يسهم في الزيادة على الطلب. كما أنه يؤدي إلى تنويع منتجات الدول وصادراتها ويحقق لها قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية الاقتصادية للخارج.

وقد تعرض القطاع الصناعي في فلسطين إلى تشوهات واختلالات متعددة، من جراء تدمير بنيته التحتية وقاعدته الإنتاجية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والتحكم في مدخلاته من الواردات وصادراته من خلال التحكم الإسرائيلي بالمعابر، وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي، مما كان له الأثر الأكبر على أجور العاملين في هذا القطاع.

في هذا الفصل سيتم استعراض واقع القطاع الصناعي الفلسطيني والغزي، بالإضافة إلى هيكلية الأجور في هذا القطاع.

3.1 المبحث الأول: واقع وأداء القطاع الصناعي الفلسطيني

المتتبع لتطور القطاع الصناعي في فلسطين يلاحظ من خلال المؤشرات الرئيسية المتعلقة بقطاع الصناعة (كمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة والتوظيف فيه وصادرات هذا القطاع) أن القطاع الصناعي لم يلعب دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية، سواء في فترة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حتى وقتنا الحالي مروراً بتسلم السلطة الفلسطينية لأراضي قطاع غزة والضفة الغربية، وكان السبب الرئيس لهذا الدور الضعيف والأداء المتدني هو السياسات الإسرائيلية، التي أدت إلى تشوه هيكل القطاع الصناعي، الذي يظهر جلياً "بصغر حجم المنشآت الصناعية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف

القدرة التنافسية للعديد من الصناعات الفلسطينية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي". (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

وسيتم في هذا المبحث تناول: واقع وأداء القطاع الصناعي في فلسطين. من خلال تعريف الصناعة وأهم تصنيفاتها، وفروعها، أهداف التصنيع في فلسطين، مع متابعة التطور التاريخي للصناعة الفلسطينية، والتعرف على أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني، والخصائص الرئيسية للقطاع الصناعي، وتحليل مؤشرات أداء هذا القطاع ودوره في عملية التنمية وبخاصة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف والصادرات، والأسباب التي أدت إلى ضعف أداء هذا القطاع، وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهت هذا القطاع خلال الفترة السابقة.

3.1.1 القطاع الصناعي

سيتم التعرف في هذا الجزء على مفهوم القطاع الصناعي، وأهم تصنيفاته، وأنشطته، وأهدافه وأهميته، و أبرز الإستراتيجيات الصناعية.

أولاً: مفهوم القطاع الصناعي

القطاع الصناعي " وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحولها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي، وخدمات ذات طبيعة صناعية للمحافظة على القيمة الاستعمالية أو إعادة تصنيعها". (المعماري، 2010، ص13-14).

وعرف أيضاً بأنه ذلك القطاع الذي يعمل على إدخال تعديل على المواد قبل إعادة بيعها بهدف زيادة بهدف زيادة قيمتها الشرائية أو لفرض زيادة طلب عليها قبل تصنيعها. (مركز الدراسات والأبحاث، 2014، ص7).

والواضح أن معظم الكتاب عرفوا الصناعات التحويلية على أنها القطاع الصناعي لأنها تمثل أكبر نسبة في القطاع الصناعي، وتمحورت تعريفاتهم " بأنه عملية تحويل المواد الخام من حالة إلى حالة أخري صالحة للاستخدام والاستهلاك، سواء كان الناتج يستهلك بصورة مباشرة (السلع الاستهلاكية) أو يستخدم في إعادة الإنتاج (السلع الوسيطة) أو يساعد في تسهيل عملية الإنتاج (آلالات ومعدات ومواد خام)".

ثانياً: أهم تصنيفات القطاع الصناعي

لقد تم تصنيف وتحليل الهيكل الصناعي في الدول إلى عدة تصنيفات أهمها: (القريشي، 2000، ص70-71)

- على أساس الصناعات الاستخراجية أو التحويلية.
- على أساس أهمية المنتوج ونوعه كالصناعات الثقيلة أو الخفيفة.
- حسب حجم المشروع حيث تقسم الصناعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.
- أساس ملكية المشروع حيث تقسم الصناعة إلى خاص وعام ومختلط وربما تعاوني.
- حسب الأنشطة والفروع التسعة الرئيسية وذلك بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (**Isic**) (International Standard Industrial Classification).

ويعتبر من أكثر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجبه قسمت الصناعة إلى المجموعات الرئيسية الآتية: (United Nations, 2008, p43)

- التعدين واستغلال المحاجر.
- الصناعة التحويلية.
- امدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكيف الهواء.
- امدادات المياه، أنشطة الصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها.

وهذا التصنيف معمول به لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبناء عليه قسمت الصناعة في فلسطين إلى:

1. صناعة التعدين واستغلال المحاجر:

وتعد صناعة الحجر والكسارات الصناعة الاستخراجية الرئيسية في فلسطين، وتلعب دوراً هاماً في تلبية الطلب المحلي لقطاع الإنشاءات من جهة، وفي الصادرات التقليدية من جهة أخرى.(منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014، ص7).

بلغت مساهمة قطاع الحجر والرخام في فلسطين بنسبة 1.8% من الإنتاج العالمي و4.5% من إجمالي الناتج القومي الفلسطيني و26% من إجمالي الصادرات لعام 2011، ويقدر حجم الإنتاج السنوي للحجر والرخام في فلسطين ب16 مليون متر مربع وحجم المبيعات السنوي يقدر

ب400 مليون دولار، وتعتبر هذه المكانة متقدمة مقارنة مع حجم الأراضي الفلسطينية (ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013، ص7).

وحسب نتائج المسح الصناعي 2013 فقد بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا النشاط 211 مؤسسة وتشغل 1721عاملاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 2، ص35)، وآلاف العمال الذين يعملون في القطاعات المساندة لهذا القطاع. منها 14 منشأة في قطاع غزة وتشغل 42 عاملاً. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 4، ص113). وتتركز معظم الصناعات الاستخراجية في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فلا يوجد بها أية صناعات استخراجية سوى الرمال التي يتم استخراجها بدون تخطيط (وزارة الاقتصاد الوطني).

2. الصناعات التحويلية:

تقوم هذه الصناعة على إدخال عمليات تحويلية بالوسائل الميكانيكية والكيماوية والطبيعية على الخامات المتنوعة نباتية وحيوانية لتغير طبيعتها وشكلها وجعلها صالحة للاستخدام. وهذه الصناعة تشمل عملية تصنيع المواد الخام، وعمليات تجميع الأجزاء المصنعة.

وهي تمثل القطاع الأكبر من المنشآت الصناعية الفلسطينية بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث شكلت الصناعات التحويلية 80.56% من إجمالي أنشطة الصناعة في شهر شباط 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). أما بالنسبة لأنشطة التعدين وإمدادات المياه والكهرباء فلا تتجاوز مساهمتها في القطاع الصناعي نسبة 19.44%.

وبموجب تصنيف الجهاز المركزي للاحصاء المعتمد على تقسيم (**Isic**) فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية في فلسطين الى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي: (الراعي، 2003، ص11)

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث.
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك.

- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم).
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- الصناعات التحويلية الأخرى.

3. صناعة الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء:

وتشمل على فرع إمدادات الكهرباء (مد الأسلاك الكهربائية وعلب تجميع الكهرباء، والمقابس الكهربائية).

4. إمدادات المياه، أنشطة الصرف الصحي، وإدارة النفايات ومعالجتها:

يشمل هذا الفرع أنشطة تجميع المياة ومعالجتها وتوزيعها للأغراض المنزلية والصناعية، وكذلك الأنشطة التي تتصل بإدارة مختلف أنواع النفايات، مثل المخلفات الصناعية والمنزلية، الصلبة وغير الصلبة.

ثالثاً: أهداف التصنيع في فلسطين:-

يمكن تحديد أهداف التصنيع في فلسطين على النحو التالي: (وزارة الاقتصاد الوطني)

- زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.
- رفع قدرة القطاع الصناعي على تغطية الحاجات الأساسية للسكان.
- زيادة حجم الصادرات الفلسطينية من خلال تطوير الصناعات القائمة واستحداث صناعات جديدة.
- توسيع وتطوير العلاقات التشابكية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- نقل التكنولوجيا والمعرفة وتوسيع العلاقات التشابكية في القطاعات الأخرى وتطويرها.
- الانفكاك من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل قدر الإمكان على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

رابعاً: أهمية القطاع الصناعي:-

تنبع أهمية القطاع الصناعي من الآثار الإيجابية التي يتركها ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيل الأيدي العاملة، وزيادة الإنتاجية، والقيمة المضافة وتوفير السلع محلياً

واحلالها مكان السلع المستوردة، وإمكانية نقل التكنولوجيا، وتوسيع نطاق التجارة الخارجية، وتوفير مصادر جديدة من النقد الأجنبي للدولة وزيادتها، وجذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية.

والاستثمار في القطاع الصناعي يرفع من مستوى المعيشة بما يدره من مال، وما يوفره من رفاهية للأفراد بمقتنياتها المختلفة، وتساهم الصناعة بتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، كالزراعة والتجارة، والنقل بما تقدمه من منتجات أساسية، كالأسمدة، والآلات الزراعية، ومواد الطاقة ووسائل النقل الحديثة، وتنشيط هذه القطاعات بما تطلبه وتستخدمه في عملية التصنيع، كمدخلات القطاع الزراعي في الإنتاج. كما أنه يعمل على تنشيط قطاع التجارة الخارجية والداخلية.

خامساً: إستراتيجيات التصنيع:-

أبرز الإستراتيجيات الصناعية التي اتبعت في الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي هما:

- **أولاً: استراتيجية التصنيع الموجه للإحلال محل الواردات:-**

جوهر هذه الاستراتيجية يتلخص في إنتاج السلع الصناعية المستوردة محلياً؛ وهذه الاستراتيجية الاولى التي طبقت في معظم الدول التي سعت إلى التصنيع (علاونة، 1993، ص109). حيث تقوم على تصنيع السلع الاستهلاكية الخفيفة والمعمرة التي يعتمد البلد في الحصول عليها على الاستيراد من الخارج حيث يتم فرض حماية جمركية مرتفعة على الواردات المماثلة لمنع استيرادها، وتمر هذه الاستراتيجية بمرحلتين رئيسيتين هما:-

المرحلة الأولى: احلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية الخفيفة غير المعمرة مثل الملابس والمواد الغذائية والأدوات المنزلية والأحذية والمدخلات المطلوبة لإنتاجها كخامات النسيج والجلود والخشب حيث تناسب هذه الصناعات الدول النامية حديثة التصنيع للأسباب الآتية: (زكي، 1989، ص40)؛ (إسماعيل، 1992، ص62).

- الحاجة إلى عمالة كثيفة (غير ماهرة).
- عدم حاجتها إلى استخدام تكنولوجيا متطورة.

- ملاءمتها للسعة المحدودة لأسواق البلدان المتخلفة نظراً لضآلة متوسط دخل الفرد وصعوبة التصدير للخارج.
- الارتفاع النسبي للربحية.
- فترات الاسترداد للاستثمارات غير كبيرة.

المرحلة الثانية: احلال الواردات مكان السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل الثلاجات والآليات والمعدات والسيارات (إسماعيل، 1992، ص62).

وتمتاز هذه الصناعات بما يلي:- (زكي، 1989، ص41)

- الحاجة إلى عمالة عالية المهارة.
- الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية.
- الحاجة إلى كوادر تنظيمية وإدارية كفؤة.
- كبر حجم المشروع مع حجم السوق المحلي في الدول النامية وازدياد أهمية وفورات الحجم الكبير.
- فترات الاسترداد للاستثمارات كبيرة.
- تواضع عائد الربح المتحقق.

ومن أجل ضمان نجاح استراتيجية إحلال السلع المحلية الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة بدلاً من السلع المستوردة من الخارج، لابد أن تستخدم الدولة السياسات الجمركية المختلفة في حماية المنتجات المحلية وتقليص حجم المنتجات الأجنبية التي تدخل إلى الدولة، حتى يتسنى للمنتجات المحلية النهوض والقدرة على المنافسة المستقبلية، لذلك تقوم الدولة برفع معدل الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، ولكن إذا كانت السلع المنتجة محلياً تستخدم مواد خام مستوردة فيجب أن يتم أيضاً تخفيض الرسوم الجمركية على هذه المواد الخام.

- **ثانياً:- إستراتيجية التصنيع الموجه إلى التصدير**

تقوم هذه الاستراتيجية على اختيار عدد معين من الصناعات التي يكون الهدف من إقامتها التوجه إلى السوق الخارجي، مع توافر الطلب الخارجي عليها، فتحديد نوع الإنتاج ومواصفاته وحجمه ومعدلات نموه تتوقف على اتجاهات الطلب الخارجي، حيث تعمل الدول المتبنية لهذه

الاستراتيجية على توفير الحوافز المختلفة للصادرات من حيث الضرائب والإجراءات والمعلومات عن الفرص التسويقية الخارجية.

في فلسطين اعتمدت الحكومة الفلسطينية سياسة السوق المفتوح منذ عام 1994 ولم تتبنى أي من هاتين السياستين، ولكن في عام 2007 طبقت حكومة غزة سياسة إحلال الواردات على الصناعات الرائدة لديها، وهي الصناعات الغذائية (رقائق البطاطس– العصير– البسكويت)، وصناعة الملابس (الجينز– الزي المدرسي– العباءه– الجلباب)، والصناعات الورقية (الدفاتر– محارم ورقية– محارم ورقية مبللة)، وصناعة الدهانات المائية حيث أنها لا تحتاج إلى عمليات صناعية متطورة، واستثنت صناعة الأخشاب لأنه لا يوجد لها منافس. وكانت الحماية من خلال استخدام نظام الحصص حتى النصف الأول من عام 2013، وبعد ذلك بقي نظام الحصص ولكن مع وجود تعليات إضافية على السلع شبه الجاهزة والجاهزة، أي أن سياسة الإحلال تنوعت ما بين نظام الحصص (التي بقيت على الملابس والدهانات المائية حتى الآن)، والتعليه مع نظام الحصص (المستخدمة على الصناعات الغذائية والورقية). أما في الضفة الغربية فاستمرت سياسة السوق المفتوح فيها، واستخدمت التعليات والجمارك على الواردات بهدف إيرادي وليس حمائي.

أما سياسة تشجيع الصادرات فلم يتم تطبيقها بصورة عملية في فلسطين. (دائرة التجارة والمعابر في غزة)

3.1.2 تطور القطاع الصناعي في فلسطين تاريخياً

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات هيكلية متعددة نتيجة للربط القسري طويل الأمد مع الاقتصاد الإسرائيلي، والذي تكرس حتى بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي بكافة أدواته وأشكاله. وتتمثل هذه التشوهات في مجموعة من الاختلالات في أسواق السلع والخدمات والموارد وهياكل الإنتاج والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي والموارد المالية وتشوهات المرافق العامة والبني التحتية، وتشوهات في مصالح الفئات والأشخاص التي نجمت عن ارتباط مصالح فئات فلسطينية معينة بالاقتصاد الإسرائيلي. إضافة إلي التشوهات الجغرافية نتيجة للسيطرة الإسرائيلية علي الأراضي ومصادرتها وعدم بسط السيادة الفلسطينية علي مختلف الأراضي الفلسطينية. (النقيب، 2003، ص2)، وقد ساهم أيضاً

الانقسام الفلسطيني والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية بشكل عام وعلى قطاع غزة بشكل خاص، والحروب المتتالية على قطاع غزة التي استهدف فيها القطاع الصناعي لمنع تطوره وتقدمه.

سيتم استعراض المراحل الثلاثة التي مر بها القطاع الصناعي الفلسطيني: المرحلة الأولى فترة الانتداب البريطاني منذ عام 1918 ولغاية 1948، أما المرحلة الثانية فتمثل فترة الاحتلال الإسرائيلي، وسوف يتم تقسيم هذه الفترة إلى قسمين: القسم الأول يمتد من 1948 وحتى عام 1967، والقسم الثاني تمتد ما بين الأعوام 1987 و 1993، أما المرحلة الثالثة فترة قيام السلطة الفلسطينية وحتى الآن وسيتم تقسيمها إلى ثلاثة فترات: الأولى من عام 1994 وحتى عام 2000، أما الفترة الثانية فتمتد من عام 2000 إلى عام 2006، والفترة الثالثة والأخيرة فتمتد من عام 2007 وحتى الوقت الحاضر. وقد تم في التقسيم مراعاة المراحل السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية. حيث سيتم التطرق بشيء من التفصيل لهذه المراحل للتعرف على وضع وخصائص القطاع الصناعي في كل مرحلة من هذه المراحل.

أولاً: فترة الانتداب البريطاني 1918-1948:

كان الاقتصاد الفلسطيني في فترة الانتداب البريطاني اقتصاداً بدائياً، وكان قطاع الزراعة العماد الرئيسي للاقتصاد وأهم مصادر للدخل المحلي، وانعكس ذلك على التطور الصناعي، فانتشرت الصناعات الزراعية كصناعة الصابون واستخراج الزيوت النباتية وطحن الحبوب. كما كان هناك بعض الصناعات الأخرى كصناعة النسيج، ودباغة الجلود، والحدادة والصناعات الخشبية. وقد تميزت هذه الصناعات بالطابع الحرفي البسيط، وكان الإنتاج الصناعي موجهاً للسوق المحلي بهدف سد الاحتياجات المحلية منه باستثناء الصابون حيث صدر الفائض منه إلى الأسواق العربية (نوفل، 1994، ص89، 90).

وساهم الانتداب البريطاني في دعم وتطوير رأس المال الصهيوني سياسياً واقتصادياً بشكل مباشر. وكان هذا الدعم على حساب رأس المال الفلسطيني، وبرزت أهم صوره بما يأتي:- (نصر الله وعواد، 2004، ص10)

- فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، مما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال الصهيونية الضخمة ودخول الكفاءات والخبرات الصناعية.

- تقديم دعم بطرق غير مباشره مثل رفع الرسوم الجمركية على السلع الإنتاجية والمواد الخام المستوردة. بينما عاملت الصناعات العربية معاملة متناقضة فوضعت أمامها العقبات الإدارية مثل عدم منحها رخص استيراد المواد الأولية (عكاشة، 1993، ص10).
- إنشاء بنية تحتية تتلاءم مع احتياجات رأس المال الصهيوني.
- منح رأس المال الصهيوني امتيازات عديدة مثل: امتياز الكهرباء، واستغلال مياه البحر الميت، وامتيازات لاستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في فلسطين، بالمقابل وحرمت رأس المال العربي الفلسطيني من الحصول على تلك الامتيازات.
- اعتماد القوات العسكرية البريطانية على المؤسسات الصناعية الصهيونية للحصول على متطلباتها التموينية.
- وضع العقبات والعراقيل أمام تطور رأس المال المحلي العربي الفلسطيني.
- منع الفلسطينين من استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة.

بالإضافة إلى ذلك فإن من أهم المعوقات أمام تطور الصناعة الفلسطينية في تلك الفترة ندرة المواد الخام مثل الفحم والحديد وضيق السوق المحلي (نوفل، 1994، ص90).

نتيجة الدعم البريطاني وكذلك دعم الوكالة اليهودية لليهود نمت وتطورت الصناعات الإسرائيلية، مقابل إضعاف ومحاربة القطاع الصناعي الفلسطيني والمنافسة الإسرائيلية له، مما أوجد ظاهرة "الثنائية" في القطاع الصناعي في فلسطين. والجدول التالي يوضح الفروقات مابين القطاع الصناعي الفلسطيني والإسرائيلية خلال فترة الانتداب البريطاني.

جدول رقم (1-3)

مقارنة بين تطور الصناعة الفلسطينية والإسرائيلية خلال فترة الانتداب البريطاني (1925- 1942)

السنة	عدد المصانع		عدد العمال		رأس المال		الإنتاج السنوي	
	الفلسطينية	اليهودية	الفلسطينية	اليهودية	الفلسطينية	اليهودية	الفلسطينية	اليهودية
1925	425	536	3500	4894	75	54	-	-
1937	375	1556	3700	21964	50	11064	-	7892
1942	1558	1907	8800	37700	2231	12093	3500	17000

*المرجع: أسامة، نوفل (2004)، ص 92-93 *رأس المال والإنتاج السنوي مقدرة بالألف جنية فلسطيني.

من البيانات السابقة يتبن أن القطاع الصناعي الفلسطيني حقق تقدماً طفيفاً فهناك زيادة في عدد المصانع وأعداد العاملين ورأس المال الفلسطيني، لكن مقارنة بالقطاع الصناعي الإسرائيلي نلاحظ تدهور الصناعة الفلسطينية، وتقدم وتطور القطاع الصناعي الإسرائيلي على حساب القطاع الصناعي الفلسطيني.

ثانياً: فترة الاحتلال الإسرائيلي

1. فترة قيام الكيان الصهيوني1948-1967

جاءت حرب 1948 لتقطع أوصال فلسطين، لثلاثة أجزاء، ليقام الكيان الصهيوني على الجزء الأكبر والأغنى في الموارد الطبيعية والأكثر تطوراً، ولتخضع الضفة الغربية للحكم الأردني وقطاع غزة للإدارة المصرية. وهذا أدى إلى تفتيت وحدة عوامل الإنتاج الفلسطينية. مما أدي إلى تغيرات جوهرية في القطاع الصناعي.

ارتبط اقتصاد الضفة الغربية حتى عام 1967 باقتصاد المملكة الأردنية الهاشمية (الضفة الشرقية) بالرغم من تخلف الصناعة في الضفة الغربية إلا أنها كانت أفضل حالاً من الصناعة في الضفة الشرقية (إمارة شرق الأردن)، فقد كانت تعتمد إمارة شرق الاردن على الاقتصاد البدوي من تربية المواشي والزراعة وخضوع ملكية الأراضي للقبائل مقابل نمط إنتاجي سلعي في الضفة الغربية، وقد قامت الحكومة الأردنية بعدد من الإجراءات عرقلة نمو القطاع الصناعي في الضفة الغربية ومن هذه الإجراءات:

- ركزت خطة التنمية الصناعية الأردنية اهتمامها في تنمية الصناعات في الضفة الشرقية، وتركزت المشاريع الصناعية الكبيرة فيها كمصفاة البترول ومصانع الإسمنت، كما أن السلطات الأردنية منعت إعطاء تراخيص للمشاريع التي يتجاوز رأس مالها28000 دولار في الضفة الغربية (صامد، 1985، ص180). كما تم منح الحوافز الاستثمارية للمشاريع في الضفة الشرقية فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية ببداية الخمسينات في الضفة الغربية 254 منشأة تستوعب 3562 عامل، مقابل 153 منشأة صناعية تستوعب 1171عامل في الضفة الشرقية. وتغير هذا الوضع مع مرور الزمن حيث أصبح الجزء الأكبر من التكوين الرأسمالي من نصيب الضفة الشرقية، ففي عام 1965 بلغ نصيب الضفة الغربية 2.3% فقط من إجمالي التكوين الرأسمالي في الأردن (نصر الله وعواد، 2004، ص12).

- تركز الدعم الحكومي على صناعات الضفة الشرقية، ولم تحظ صناعات الضفة الغربية بأكثر من 3.2%من الدعم الحكومي الأردني. وارتكز تطور الصناعة في الضفة الغربية في الفترة 1952–1967 على الصناعات الموجودة أصلاً قبل عام 1948، ولم تدخل أية صناعات جديدة باستثناء صناعة البلاستك وتعليب الأغذية (صامد، 1985، ص180).
- تحفيز هجرة الأيدي العاملة الصناعية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، مما أدى إلى نقل المهارات والخبرات الصناعية من خلال سياسة التمييز في الأجور، فقد بلغت الأجور المدفوعة في الضفة الشرقية ضعف الأجور المدفوعة في مؤسسات الضفة الغربية (نصر الله وعواد، 2004، ص12).

وبالنسبة لقطاع غزة فقد واجه بعد عام 1948 مشاكل اقتصادية كبيرة ناجمة عن ضيق المساحة وافتقاره للمواد الأولية، والطاقة ورؤوس الأموال بالاضافة إلى الكثافة السكانية الكبيرة الناجمة عن تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين من المناطق التي احتلها الكيان الصهيوني، ولم تتخذ السلطات المصرية بصفتها الإدارة المشرفة على قطاع غزة المبادرة لتطوير الاقتصاد، الأمر الذي جعل الاستثمار مقصوراً على المبادرات الفردية التي اتجهت لقطاع الزراعة حيث تتوفر المياه والسوق، ولتلبية الاحتياجات المحلية، ولم يحظ قطاع الصناعة بأهمية تذكر حيث لم يزد إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي عام 1967 عن 3.3% (صامد، 1985، ص181). كما أن ندرة الموارد المالية سببت مشكلة أساسية في الصناعة، لأن قطاع الصناعة يحتاج إلى إلى تمويل كبير، وفي هذه الفتره حرص أصحاب رؤوس الأموال على إبقاء أموالهم خارج القطاع، في ظل ضعف الوعي المصرفي حيث أن الأموال لم تودع في البنوك لاستثمارها في الصناعة (نوفل، 1994، ص103–104).

وضع القطاع الصناعي في قطاع غزة كان أسوأ مما كان عليه الحال في الضفة الغربية، فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 4.4% فقط عام 1966، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حوالي1000 منشأة صناعية عام 1967 قبل الاحتلال الإسرائيلي، تشمل صناعة البسط والنسيج ومعاصر الزيتون والمطاحن والفخار والتبغ والحلويات وبعض الورش الميكانيكية مع القليل جداً من المصانع التي تعتمد على الآلات والمعدات الحديثه (نصر الله وعواد، 2004، ص12).

من الواضح خلال هذه الفترة كرس الاحتلال تراجع وتبعية القطاع الصناعي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، ولم تكن الأردن ومصر معنيتان في تطور القطاع الصناعي الفلسطيني بل إهتمت بقطاعاتها الصناعية على حساب القطاع الصناعي الفلسطيني.

2. فترة الاحتلال الصهيوني للجزء المتبقي من فلسطين 1967- 1994

لقد كان لحرب 1967 وما نتج عنها من احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة الأثر السيئ على قطاع الصناعة، حيث وجهت إليه ضربة قاسية شلت نشاطه بسبب هجرة الأيدي العاملة الماهرة وانقطاع التزويد بالمواد الخام التي كانت تأتي عن طريق مصر والأردن، وبالتالي ظهور تغيرات جذرية في العلاقات الاقتصادية وخاصة الصناعية بين الأراضي المحتلة وإسرائيل، فقد عمد الاحتلال إلى تشجيع صناعات معينة بمدها بالمواد الأولية اللازمة وتسويق انتاجها للسوق والمصانع الإسرائيلية ومن سمات هذه الصناعات أنه يغلب عليها الطابع الحرفي وذات تكنولوجيا متخلفة (دائرة شئون الوطن المحتل، 1986، ص17).

وسعى الاحتلال الإسرائيلي من خلال السياسات التي فرضها على القطاع الصناعي لأن يبقى هذا القطاع خادماً لها وبعيداً عن منافسة الصناعات الإسرائيلية، حيث نجحت إسرائيل في تطبيق سياسة (التعاقد من الباطن)، كما واستهدف الاحتلال الإسرائيلي محاصرة نمو قطاع الصناعة الفلسطيني عبر حرمانه من التسهيلات الائتمانية، ومنع التراخيص، واللجوء إلى إغراق السوق الفلسطينية بمنتجات إسرائيلية مماثلة مدعومة، وفرض نظام ضريبي مجحف بغية منع نشوء صناعات وطنية معززة للقدرة الذاتية الفلسطينية، واستخدام آلية الطلب لحفز الاستثمار في الصناعات التي تحتاجها السوق الإسرائيلية وأسواقها التصديرية (نصر، 2002، ص i).

ولم ينم قطاع الصناعة الفلسطيني (بفرعيه الاستخراجي والتحويلي) خلال سنوات الاحتلال نمواً يذكر، وبقيت أهميته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى الذي كان عليه عام 1967، حيث لم يزد عام 1991 عن 8% ولم يزد قدرته التشغيلية إلا بنحو 1.7% خلال الفترة 1970-1991، حيث استوعب 15.5% من إجمالي العمالة الفلسطينية في الاقتصاد المحلي عام 1991 (Statistical Abstract of Israel, 1993, pp.766&781). ونجم عن هذه السياسات التي اتبعتها إسرائيل لتشويه الاقتصاد الفلسطيني، وتسخيره لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

انعكس تأثير السياسات والإجراءات الإسرائيلية على المؤسسات الصناعية، حيث انخفض عددها من أكثر من 5000 مؤسسة في العام 1968، إلى حوالي3700 مؤسسة في العام1991. وقد حدث الانخفاض الحاد في الضفة الغربية، حيث تقلص عدد المؤسسات من أكثر من 4000 مؤسسة إلى أقل من نصف هذا العدد خلال نفس الفترة، أما في قطاع غزة؛ فقد كان هناك ارتفاع في عدد المؤسسات الصناعية بأكثر من 70% خلال الفترة نفسها نتيجة لزيادة نشاط التعاقد من الباطن مع المؤسسات الإسرائيلية، وبخاصة في صناعة الملابس والجلود، إضافة إلى الزيادة في نشاط بعض السلع التي كان يشتريها الإسرائيليون من قطاع غزة، مثل الخشب والأثاث وصيانة وتصليح السيارات (نصر،2002، ص7-8).

<u>ويمكن عرض أهم معالم هذه الفترة بما يلي:-</u>

- ظهور صناعات متعاقدة من الباطن مع إسرائيل، خاصة تلك التي تتطلب كثافة في العمل، مثل صناعة الملابس، وبقيت العمليات الفنية مثل التصميم تتم داخل إسرائيل (عبد الشافي، 1997، ص2). حيث زادت أهمية الصناعات التي تعتمد على استيراد مدخلاتها من إسرائيل والموجهة لتلبية الطلب في السوق الإسرائيلية أو في أسواقها التصديرية، كصناعات النسيج والملابس التي ارتفعت نسبتها من 12% عام 1968 إلى 20% عام 1990من مجموع المنشآت الصناعية الفلسطينية، واستوعبت ربع العمالة الصناعية الفلسطينية، والصناعات المعدنية التي ارتفعت أهميتها من 20% إلى 33% خلال نفس الفترة (منظمة التحرير الفلسطينية، 1993، ص805).
- غالبية الصناعات التي نشأت تركزت في منشآت صغيرة الحجم وفي أحسن الأحوال متوسطة الحجم و ذات طابع حرفي، أي أنها قامت بتشغيل عدد محدود من العمالة (عبد الشافي، 1997، ص2)، حيث بلغت نسبة المؤسسات الصناعية التي يعمل بها أقل من عشرة عمال حوالي 93% من إجمالي المؤسسات الصناعية في الضفة وغزة. ويمكن تفسير صغر حجم المؤسسات الصناعية بعدم وجود نظام مصرفي يدعم إنشاء مؤسسات كبيرة من خلال توفير رأس المال اللازم، ونظام الضرائب والقوانين التي تحد من قدرة المؤسسات الصناعية من التوسع، ورغبة المستثمرين الفلسطينين في تجنب التعقيدات والإجراءات القانونية الإسرائيلية، وتفضيلهم مشاريع صغيرة تتسم بالمرونة (نصر، 2002، ص8).

- تعرضت بعض الصناعات الوطنية إلى المنافسة غير المتكافئة من قبل الصناعات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة حيث تقوم سلطات الاحتلال بدعم الصناعات الإسرائيلية فتصبح أرخص من الصناعات الوطنية (نوفل، 1994، ص108). حيث تمكن الاحتلال عبر سياسته الضريبية المجحفة من رفع تكاليف الإنتاج الصناعي الفلسطيني وخفض ربحيته وتقليص قدرته التنافسية لحساب المنتجات الإسرائيلية المتفوقه والمدعومة، وكذلك أدى إهمال الاحتلال الإسرائيلي تحديث أو صيانة البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإضعاف القدرة التنافسية، وكان من أهم القطاعات الصناعية التي تعرضت للتراجع هي المنشآت الصناعية المعتمدة على الخامات المحلية، والموجهة لتلبية الاستهلاك المحلي كالصناعات الغذائية التي تراجعت نسبتها إلى مجموع عدد المنشآت من 26% عام 1968، إلى 10%عام 1990، والصناعات الجلدية من 12% إلى 8% خلال نفس الفترة (منظمة التحرير الفلسطينية، 1993، ص803). وحولت الضرائب لتغطية نفقات الاحتلال وتحويل الفائض منها إلى خزينة الحكومة الإسرائيلية (مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل). وفرض الاحتلال على المنشآت الفلسطينية أن لا تزيد نسبة استخدام المواد الخام المحلية عن 30% في المنشآت الصناعية في الضفة الغربية، و50% لمنشآت قطاع غزة (صامد الاقتصادي، 1983، ص135).
- منع التوسع الأفقي للصناعات الفلسطينية ومنع إصدار التراخيص لإنشاء مصانع جديدة أو توسيع القائم منها وخاصة المشاريع الكبيرة التي تعتمد على استغلال الموارد الاقتصادية المحلية كمصنع الإسمنت في الخليل (نصر الله وعواد، 2004، ص13).
- غالبية الصناعات تابعة لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي، أي أنها غير مسجلة رسمياً، وذلك بسبب:
  - إما لمعرفتها بأنها لن تحصل على تراخيص من سلطات الاحتلال.
  - أو تخوفاً من دفع الضرائب الباهظة، وملاحقتها في حالة عدم الدفع (عبدالشافي، 1997، ص3).
- خضوع التكنولوجيا المستخدمة لتقدير صاحب المنشأة وخبرته، وعادةً ما تكون التقنية مصدرها إسرائيل على شكل معدات مستعملة، أو يتم تصنيع بعض المعدات محلياً عن

طريق الخبرة المكتسبة من إسرائيل، وهذا النمط من التكنولوجيا فرض قيوداً على الصناعات المحلية من حيث جودة المنتج، وعدم قدرته على إنتاج بضائع قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، أو منافسة بضائع أجنبية تملأ السوق المحلي (عبد الشافي،1997 ، ص3).

- عملت سلطات الاحتلال على جذب الأيدي العاملة داخل إسرائيل وبأجور أفضل من الأجور المدفوعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي حرم قطاع الصناعة من الاستفادة من هذه العمالة خاصة الماهرة، لذلك فإن ظروف الاحتلال حالت دون أن يلعب هذا القطاع الدور المتميز في عملية التطور والتنمية (نوفل،1994، ص108).
- إغلاق جميع المصارف التي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل حرب 1967 مما أدي إلى حرمان الاقتصاد الفلسطيني من نظام مصرفي يساهم في عملية تراكم رأس المال واستبداله بنظام مصرفي إسرائيلي يعمل على خدمة رأس المال الإسرائيلي في الضفة وغزة، ويسهل الحركة التجارية بشكل يتناسب مع مصالح رأس المال الصهيوني (نصر الله وعواد، 2004، ص13).
- فرض قيود مشددة على تدفق الأموال من الخارج بهدف منع سكان المناطق المحتلة من تعويض الخسارة الناجمة عن غياب الجهاز المصرفي والنقدي في المناطق المحتلة ولمنع توجيه الأموال إلى الاستثمار في القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة (صامد الاقتصادي، 1985، ص184).
- استخدام إسرائيل سياسة الإغراق، حيث عمدت إلى إغراق السوق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية منخفضة الجودة، والمدعومة والتي لها منافسة في السوق الفلسطيني مما عرض الصناعات المحلية إلى منافسة حادة وغير متكافئة أفقدتها القدرة على الصمود والبقاء في السوق المحلي وذلك لتعرضها لخسائر كبيرة جداً.

3. أثر انتفاضة 1987 (الأولى) على القطاع الصناعي:

تأثر القطاع الصناعي بانتفاضة 1987 بشكل كبير، حيث انخفض الإنتاج الصناعي في الضفة الغربية بحوالي 30%، وفي قطاع غزة بأكثر من 40% خلال الفترة 1987- 1990، نظراً لتخفيض الطاقة الإنتاجية للمصانع بسبب الإضرابات الشاملة والجزئية، وحظر التجوال والقيود

الصارمة على استيراد المواد الخام والتصدير، إضافة إلى العوائق التي كانت تفرضها إسرائيل قبل الانتفاضة (نصر، 2002، ص9). وأظهرت دراسة قامت بها بعثة البنك الدولي للأراضي المحتلة أن معدل النمو الحقيقي في القطاع الصناعي كان سالباً أو قريباً من الصفر في الفترة 1987-1990، وأن عدد المؤسسات الصناعية انخفض من 2462 إلى 1978 مؤسسة في الضفة الغربية في ذات الفترة، كما انخفضت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 7.6% إلى 5.9% في الضفة الغربية، ومن 13.9% إلى 12.2% في قطاع غزة. (The World Bank, 1993, pp29-33). كما انخفض عدد العاملين في الصناعة وعدد المؤسسات الصناعية في الاراضي الفلسطينية بحوالي 15% في الفترة نفسها، وقد صاحب ذلك تحول في الطلب المحلي باتجاه السلع المنتجة محلياً، نتيجة المقاطعة الفلسطينين للمتجات الإسرائيلية خلال فترة الإنتفاضة. فقد أظهرت دراسة للعام 1990 أن حصة السوق المحلية في الإنتاج الصناعي زادت من 65% إلى 73%، بالرغم من انخفاض الإنتاج الصناعي خلال الانتفاضة بسبب الإضرابات المتكررة (نصر، 2002، ص9). وقد ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية من 19000عامل في العام 1989 إلى24000 في العام 1993، أما في قطاع غزة فقد ارتفع عدد العمال من8000 عامل عام 1989، إلى أكثر من 11000عاملاً في العام 1993. هذه الزيادة جاءت بسبب زيادة الطلب المحلي على السلع الوطنية، إذ ارتفع الإنتاج لعدد كبير من المؤسسات إلى حوالي 50% مقارنة عما كان عليه الحال قبل الانتفاضة (نصر الله وعواد، 2004، ص13-14). هذه المكاسب التي حققتها الانتفاضة جعلت سلطات الاحتلال تفرض ضرائب عالية على أصحاب المصانع، وتغلق المدن والقرى الفلسطينية وإعلانها مناطق عسكرية بشكل متكرر ومستمر، وتمنع دخول الأمول من الخارج (حيث سمحت فقط بإدخال بمبلغ 200$ لكل شخص). ففي فترة الانتفاضة كرست إسرائيل سيطرتها على القطاع الصناعي، وعرقلة محاولات تطوره ونموه.

ثالثاً: فترة تواجد السلطة الفلسطينية 1994 وحتى الآن

وقد مرت بثلاثة مراحل أما الأولي فتمد من عام 1994 إلى الربع الثالث من العام 2000 وهي منذ تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في الأراضي الفلسطينية وحتي بداية انتفاضة الأقصى، والمرحلة الثانية تمتد من الربع الرابع للعام 2000 وحتى عام 2005 وهي فترة الإنتفاضة

الثانية، أما الفترة الثالثة فتبدأ منذ عام 2006 وحتى وقتنا الحاضر وهي الفترة التي فازت بها حركة حماس بانتخابات المجلس التشريعي وما ترتب عليها من حصار ومن ثم انقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والحروب المتتالية على قطاع غزة.

1. المرحلة الأولي من عام 1994- حتي الربع الثالث من عام 2000 .

بعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور في عام 1994، وحصولها على صلاحيات كامة في أجزاء محددة في الضفة الغربية وقطاع غزة (مناطق أ)، وعلى صلاحيات محدودة في أجزاء أخرى (مناطق ب)، شهدت السنوات الأولى (1994-2000) لقدوم السلطة أهم مراحل التحول الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، وحاولت جاهدة تطوير هذا القطاع من خلال مد شبكات البنية التحتية وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل، مما أدي إلى تطور ونمو القطاع الصناعي الفلسطيني، وقامت السلطة الفلسطينية بإنشاء وزارة الصناعة، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، بالإضافة إلى الاتحادات التخصصية للصناعة، وقامت هذه الجهات بالعمل على إعادة تأهيل القطاع الصناعي، ونموه، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالى، وزيادة التشغيل، من خلال المحاولة لإيجاد برامج لتمويل بعض الأنشطة الصناعية بشروط ميسرة، وإنشاء مكتب التأهيل الصناعي، وإقامة الدورات التدريبية لأفراد القطاع الخاص، استمرت السلطة الفلسطينية في تطوير القطاع الصناعي وجذب الاستثمارات وزيادتها من خلال إصدار قانون الاستثمار وقانون هيئة المدن والمناطق الصناعية وإنشاء مؤسسة المواصفات والمقاييس والقوانين الاقتصادية الأخرى التي ساهمت في تحسين الأوضاع الاقتصادية و تطوير النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية حتى بدء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني واندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 2000/9/28، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية من11842 في عام 1994، إلى 14849 منشأة في عام 1999، وزادت قيمة الإنتاج من 888917 ألف دولار أمريكي عام 1994، إلى 1613737 ألف دولار أمريكي عام 1999، مما أثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الفلسطيني شهد حتى عام 1999 استقرار نسبياً، أدى إلى نتائج إيجابية في المؤشرات الاقتصادية المختلفة، ولكن الممارسة الإسرائيلية لم تسمح بحدوث تغييرات

هيكلية على بنى الاقتصاد الفلسطيني في الفترة الممتدة من عام 1994- 1999 ويعود ذلك لتركة الاحتلال واستمرارية نمط العلاقات الاقتصادية والتجارية خلال المرحلة الانتقالية، حيث تميزت هذه المرحلة بالاعتماد الكبير على المنح والمساعدات الخارجية بدلاً من تنويع وإثراء مصادر الدخل المحلية .

وواصلت إسرائيل سيطرتها الاقتصادية على السوق والتجارة الفلسطينية من خلال المزايا التي جلبها لها اتفاق باريس الاقتصادي، فإقرار الضرائب غير المباشرة على الطراز الإسرائيلي والخضوع للسياسة النقدية الإسرائيلية عبر اعتماد الشيكل عملةً رئيسيةً متداولة في السوق والبنوك والمعاملات التجارية الفلسطينية والتحكم في حركة العمال، مضافاً إليها سياسات الإغلاق والحصار المستمر للمناطق الفلسطينية أدى إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي (مقداد، 2001، ص13).

واتجهت سياسات الاحتلال لتقييد الاقتصاد الفلسطيني في الإغلاقات الشاملة والتصاريح الأمنية متحججه بالمبررات الأمنية، والتي بدأت تمارسها إسرائيل وألحقت خسائر فادحة بالاقتصاد الفلسطيني، وأضرت كثيراً بالبيئة الاستثمارية وثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من هذه العوائق؛ فقد بلغ مجموع ما استثمر 9.4 بليون دولار في كل من الضفة والقدس الشرقية وغزة، بالأسعار الثابته لسنة 1997شاملاً القطاع الخاص والعام. وقد شكل التكوين الرأسمالي 37.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1994-1999 وقد ازدادت هذه النسبة إلى 39% في العام 1999 (مكحول، 2002، ص7).

انعكست التطورات السياسية على القطاع الصناعي، فقد قامت إسرائيل في العام 1996 بتطبيق سياسة جديدة تقوم على الإغلاق الداخلي للأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الإغلاق الشامل، حيث يمنع تنقل الأشخاص والبضائع ووسائط النقل بين مدن وقرى الضفة الغربية. وفي نهاية تموز 1997 قامت إسرائيل بإغلاق الحدود الدولية مع مصر والأردن للمرة الأولى. مما أدى إلى تحقيق قطاع الصناعة نمواً سالباً بلغ حوالي -10.5% في عام 1996، وتراجعت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 22% في العام 1994 إلى 16.8% في العام 1996 (نصر، 2002، ص12-13).

2. المرحلة الثانية خلال انتفاضة الأقصى 2000-2005

تكبد القطاع الصناعي الفلسطيني خسائر فادحة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول العام2000، جراء الإجراءات الإسرائيلية، متمثلة بالإغلاق الشامل لمناطق السلطة الفلسطينية والحصار المفروض على معظم المدن الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض، مما جعل الاقتصاد الفلسطيني يواجه ظروفاً صعبة. وشمل الحصار قطاع غزة والضفة الغربية، وشددت إسرائيل حدة الحصار على الأراضي الفلسطينية، وحولتها لمناطق شبه معزولة عن العالم الخارجي (حتى عن بعضها البعض). وبحسب دراسة قام بها الأونكتاد أن الإغلاق الداخلي أدى إلى تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 54 منطقة معزولة (UNCTAD Secretariat, 2001, p5). وقامت إسرائيل بإغلاق المعابر والحدود الدولية مع مصر والأردن لفترات طويلة، ومنعت الصادرات الفلسطينية من الوصول للأسواق الإسرائيلية، أو عبر موانئها والمعابر الحدودية التي تسيطر على العالم الخارجي، كما أعاقت تدفق الواردات الفلسطينية وخصوصاً مدخلات الإنتاج القادمة من – أو عبر – إسرائيل مما أثر على القطاع الصناعي، حيث أدى التراجع في الصادرات لأضرار فادحة، خاصة أن القطاع الصناعي يعتمد على إسرائيل في تسويق إنتاجه، مثل صناعة الحجر والرخام والملابس (وخصوصاً التعاقد من الباطن)، إضافة للأضرار الناتجة عن عدم القدرة على التسويق المحلي بين المحافظات الفلسطينية نفسها، أو الأضرار المباشرة نتيجة قصف وتدمير المنشآت الصناعية المتكررة (نصرالله، 2003، ص21). تأثرت معظم المؤسسات الصناعية بالإجراءات الإسرائيلية، فقد أشارت دراسة غير منشورة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 92.5% من المنشآت الصناعية تراجع مستوى إنتاجها نتيجة الأحداث، بنسب متفاوتة ولأسباب مختلفة. ومن بين الصناعات التي تأثرت أكثر من غيرها تلك التي تعتمد على الأسواق الإسرائيلية في توفير مستلزمات الإنتاج، أو في تسويق المنتجات الجاهزة، مثل صناعة الملابس والأحذية وقطع وتشكيل الحجارة. وأرجعت الدراسة نسبة 45% من تراجع إنتاج المنشآت الصناعية خلال الانتفاضة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطنين(ضعف الطلب المحلي)، وأن 16% منها كان بسبب إغلاق المعابر والحدود، وحوالي 14% بسبب عدم توفر المواد الخام. كما أشارت إلى أن حوالي 61% من المؤسسات في الصناعات التحويلية اضطرت إلى الحصول على مستلزمات الإنتاج من خلال وسيط

إسرائيلي للمحافظة على إنتاجها، ولكنها مقابل ذلك تكبدت تكاليف إضافية. ومن ناحية أخرى، فإن حوالي ربع المنشآت قامت بتسريح جزء من عمالها خلال فترة الانتفاضة، بينما قامت أكثر من نصف المنشآت التي حافظت على مستوى إنتاجها بتوفير سكن قريب من مكان العمل للعاملين فيها،مما أدى إلى تكبد تكاليف إضافية (نصر، 2002، ص24-25).

وبالرغم من قيام إسرائيل بإعادة الإنتشار في عام 2005 وانسحابها من قطاع غزة إلا أنها أبقت سيطرتها على معابرها ومنافذها البرية والبحرية والجوية، ومارست حصاراً قاسياً عليها. وفي الضفة الغربية سيطرت أمنياً وإدارياً على نحو 60% من أرضها، ومازالت تتحكم بمنافذها. (صالح وآخرون، 2015، ص2)، ويتابع الاحتلال التحكم بحركة الأفراد والبضائع ويضع مئات الحواجز في داخل الضفة الغربية، كما بنى جداراً عنصرياً عازلاً أضر بشكل كبير بالحياة الاقتصادية.

وحسب وزير الصناعة فان 90% من المصانع الفلسطينية تعتمد على المواد الخام المستوردة وهذا يفسر الانخفاض التدريجي الذي تعرضت له القدرة الإنتاجية لكثير من الصناعات الفلسطينية مثل صناعة الأغذية والصناعات الجلدية والكيماوية والبلاستيكية والخشبية وصناعة الحجر، ونتيجة كل هذه الإجراءات والحصار الإسرائيلي بعد العام 2000، انخفض الإنتاج بحوالي 60% في المتوسط مما كبد هذا القطاع خسائر جسيمة. وقد قدرت خسائر قطاع الصناعة اليومية المباشرة بحوالي 2.7 مليون دولار، وتقدر إجمالي خسائر قطاع الصناعة بحوالي 898 مليون دولار منها خسائر مباشرة في الإنتاج 664.2 مليون دولار وخسائر في الثروة القومية 20 مليون دولار وخسائر إضافية طارئة 9 مليون دولار، أما خسائر الفرص الضائعة فتقدر ب 204.75 مليون دولار (مقداد، 2001، ص13).

3. المرحلة الثالثة منذ 2006 وحتى الآن

اشتد الحصار الاقتصادي في عام 2006 عقب الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حيث شددت إسرائيل قبضتها على الضفة الغربية وقطاع غزة واستخدمت أساليب جديدة في الحصار، كالحصار المالي حيث حذرت البنوك التجارية من التعامل مع الحكومة الفلسطينية، وأقنعت العالم بفرض حصار سياسي ومالي على هذه الحكومة، وباشرت بإغلاق المعابر بشكل تدريجي ومنعت العمال من الدخول إلى داخل الخط الأخضر

للعمل، وقيدت دخول الوقود، وتوقفت عن دفع مستحقات المقاصة، وحاول الفلسطينيون تجاوز ذلك من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية في بداية عام 2007. ولم تصمد هذه الحكومة طويلاً، فقد تهاوت بعد تأسيسها بثلاثة أشهر وحصل انقسام بين شطري الوطن حيث أسفر الانقسام عن وجود حكومتين الأولى في غزة والثانية في الضفة الغربية، وأعلنت إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً في حزيران 2007 وأغلقت المعابر بشكل تام وفرضت حصاراً هو الأول من نوعه في حجمه ومنعت إدخال أغلب المواد التموينية والمواد الخام للزراعة والصناعة والإنشاءات، وأبقت دخول الحد الأدنى من المواد الغذائية ولم تسمح بتصدير أية سلعة من البضائع المنتجة في القطاع، وألغت الكود الجمركي لقطاع غزة ، وبالتالي حرمت تجار القطاع من الاستيراد المباشر. وفي المقابل تركز الدعم المقدم من الدول المانحة بما فيها أغلب الدول العربية والإسلامية إلى الحكومة في الضفة الغربية، وذلك على حساب قطاع غزة، وعقد مؤتمر باريس الاقتصادي في منتصف 2007 تمخض عنه مجموعة من المشاريع التي قدرت بنحو 7 مليار دولار وجهت معظمها إلى الضفة الغربية، فيما حرم القطاع من المشاريع الأساسية تحت حجة سيطرة حركة حماس على القطاع، وأثر ذلك على مستوى حياة الأفراد في قطاع غزة، ولوحظ اتساع التباين في المؤشرات الاقتصادية بين الضفة والقطاع (وزارة التخطيط، 2010، ص4).

كل هذه التطورات أثرت بشكل سلبي على القطاع الصناعي، حيث تم إغلاق معظم المصانع في قطاع غزة نتيجة عدم توافر المواد الخام، مما دفع بسكان قطاع غزة الاستعاضة عن الاستيراد من إسرائيل بسبب إغلاق المعابر بالتوجه نحو تهريب البضائع المصرية وغيرها من خلال الأنفاق، والتي شكلت متنفساً هاماً لهم خاصة في مجال المواد الغذائية والوقود، كما ساهمت الأنفاق في إنعاش القطاع الصناعي من خلال الحصول على المواد الخام، وكذلك الحصول على الوقود بأسعار رخيصة نسبياً، في المقابل كان الاقتصاد في الضفة الغربية يحقق انتعاشاً بسبب الدعم المقدم من الدول المانحة، والذي أصبح بمجمله يحول للضفة الغربية دون أن يحصل قطاع غزة على شيء من هذه المعونات، بالإضافة إلى عدم وجود حصار اقتصادي شامل كما هو موجود في قطاع غزة. حيث تشير الإحصائيات إلى تراجع الناتج المحلي لقطاع غزة بالأسعار الثابته في عام 2007 بمعدل 1.4% مقارنة مع عام 2006، وذلك من 1.344

مليار دولار في العام 2006 إلى 1.27 مليار. وعند مقارنة هذه المؤشرات مع الضفة الغربية نجد أن الناتج المحلي للضفة الغربية ارتفع بمعدل 9.5%، من 2.977 مليار دولار في عام 2006 إلى 3.26 مليار دولار في عام 2007.وذلك بسبب تركز المساعدات والنشاط الاقتصادي في الضفة على حساب قطاع غزة تحت ما يسمى بالسلام الاقتصادي في الضفة الغربية.

وفي يوليو 2013 تم إغلاق الأنفاق مع الجانب المصرى فازداد الأمر سوءاً بالنسبة للقطاع الصناعي الغزي واستمرار الحصار والحروب المتتالية على قطاع غزة، وسيتم التطرق بالتفصل لهذه التطوارت في المبحث القادم.

3.1.3 واقع الصناعة الفلسطينية

لدراسة واقع القطاع الصناعي لابد من التطرق إلى هيكل القطاع الصناعي الفلسطيني، وأهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة به، بالإضافة إلى الأهمية النسبية له.

أولاً: هيكل القطاع الصناعي

تساعد دراسة هيكل القطاع الصناعي على معرفة طبيعة وشكل القطاع الصناعي، وتتبع التطورات التي تحدث على القطاع الصناعي يعتبر من المؤشرات الهامة التي توضح طبيعة عمل هذه الصناعات والعوامل المؤثرة في تطورها والعقبات التي تواجهها.

اتصف القطاع الصناعي الفلسطيني بالطابع الحرفي والعائلي، واعتمد بشكل اساسي على الأسواق المحلية، ومعظم الصناعات الفلسطينية تصنف تحت بند الصناعات الصغيرة فبحسب الجدول (3.1) بلغت نسبة الصناعات الصغيرة 92.2% للعام 2012. والتى تشغل من1-9 عمال(حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). وحسب هذا التصنيف تقسم المنشآت حسب عدد العمال فيها إلى:

- المنشآت الصغيرة جدا عدد عمالها من 1-4
- المنشآت الصغيرة عدد عمالها 5- 9
- المنشآت المتوسطة 10-19
- المنشآت الكبيرة جدا 19 فأكثر.

وبناء على البيانات الواردة في الجدول رقم(3.2) فإنه يغلب على تركيبة القطاع الصناعي نشاط الصناعات التحويلية التي شكلت 95.72% من مجمل عدد المنشآت الصناعية عام 2012 في فلسطين.

جدول (3.2)

عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي حسب أقسام الصناعة وفئات حجم العمالة للعام 2012

أقسام الصناعة	مجموع المنشآت	نسبة المنشآت[5]	فئات حجم العمالة					
			4-1	9-5	19-10	49-20	99-50	100+
التعدين واستغلال المحاجر	276	1.51	109	128	32	5	2	-
الصناعات التحويلية	17424	95.72	13373	2700	935	335	54	27
امدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	61	0.34	33	9	4	5	3	7
امدادت المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	441	2.42	394	37	7	3	-	-
**عدد المنشآت الصناعية	18202	-	13909	2874	978	348	59	34
**نسبة المنشآت	100	100	76.4	15.78	5.37	1.91	0.0032	0018

- المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012، 2، ص56.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بالقطاع الصناعي

سيتم استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي كالآتي:

1. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013 نحو15.5%، وانخفضت في عام 2014 لتصبح 14.5% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، 1، ص17). بينما بلغت مساهمته بالتشغيل 101100 عامل في العام 2013 مقابل 107800 عامل في العام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، 1، ص20).

[5] من إعداد الباحثة

وقد تباينت مساهمة القطاع الصناعي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2013 حيث جاءت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة بعد قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والمفرق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فالمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي كان قطاع الخدمات للضفة الغربية وقطاع غزة، اذ يساهم ب 41.5% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية. بينما بلغت مساهمة هذا القطاع ب 52.5% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة، بينما يساهم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بحوالي 18.6% في الضفة الغربية، مقابل 13.6% في قطاع غزة، ونشاط الصناعة بنسبة 17.8% في الضفة الغربية مقابل 10.1% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014، 1، ص17). والشكل التالي يوضح هذه النسب.

شكل (3.1)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

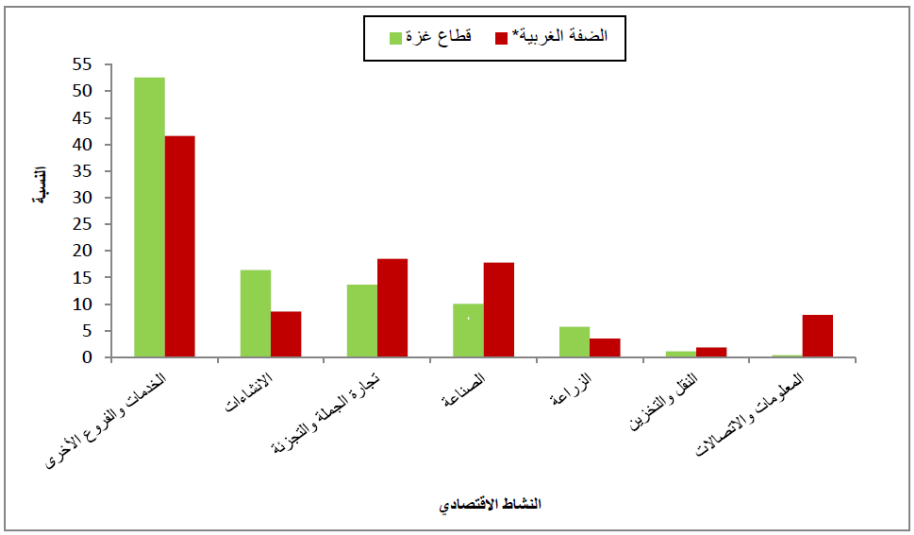

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014، 1، ص17

كما تباينت مساهمت القطاع الصناعي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة أيضاً خلال العام2014، وحافظ القطاع الصناعي على المركز الثالث في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبقيت أنشطة الخدمات وتجارة الجملة والتجزئة تمثل المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغ مساهمتها في الناتج المحلي

الإجمالي للضفة الغربية 44.7%. إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة ارتفعت عن عام 2013 لتبلغ 67.4%، أما أنشطة تجارة الجملة والتجزئة فتساهم بنسبة 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية مقابل 13.0% في قطاع غزة، بينما تساهم أنشطة الصناعة بنسبة 16.0% في الضفة الغربية مقابل 9.2% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015، 1، ص17) والشكل (3.2) يوضح هذه النسب.

شكل (3.2)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004

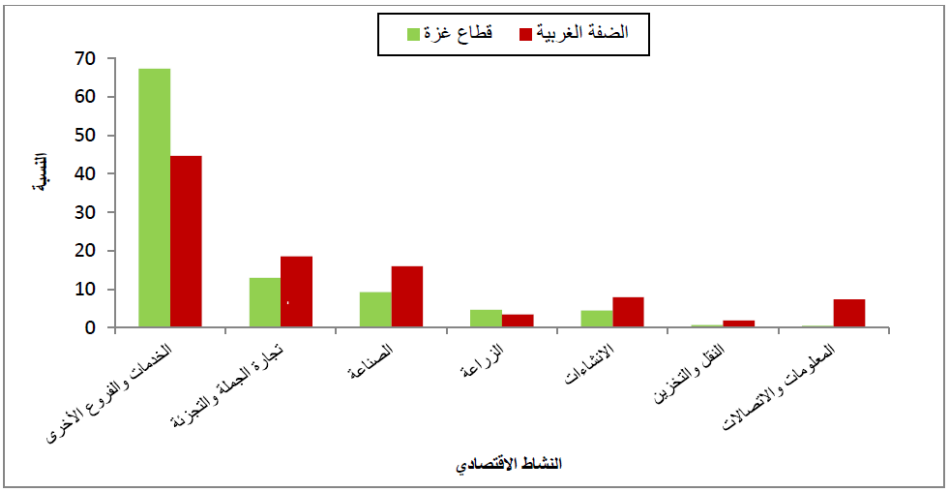

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2015،1، ص17

2. تطور عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين في القطاع الصناعي

من المؤشرات الهامة لأي قطاع عدد المنشآت العاملة فيه، ومساهمته في تشغيل العاملين، حيث سيتم تتبعها للقطاع الصناعي من خلال الجدول (3.3).

الجدول رقم (3.3)

أعداد المنشآت والعاملين بالصناعة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1994- 2014

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين
1994	11,842	50,532
1995	10,912	47,814
1996	10,925	50,690
1997	14,438	66,113
1998	14,471	65,099
1999	14,849	72,660
2000	14,509	76,918
2001	14,506	69,569
2002	14,179	65,526
2003	13,693	60,185
2004	12,690	58,979
2005	12,211	58,242
2006	11,351	49,990
2007	14,508	61,690
2008	14,539	59,641
2009	15,322	67,052
2010	15,617	65,538
2011	17,090	72,022
2012	16,263	78,724
2013	16,201	79,566
2014	17,057	86,253

- يقصد هنا بالأراضي الفلسطينية باقي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.
- المصدر: سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول (3.3) انخفاض عدد المنشآت الصناعية في عام 1995 عن العام السابق له مباشرة ب921 منشأة وبالتالي انخفض عدد العاملين في نفس الفترة ب 2718

عـاملاً، ويمكـن إيعـاز هـذا الإنخفـاض لسـببين، الأول فـي هـذه الفتـرة كانـت السـلطة الوطنيـة الفلسطينية تعمل علـى إقامـة الـوزارات والمؤسسـات والأجهزة الأمنيـة، أدى ذلك إلـى تحـول عدد كبير من العاملين في القطاع الإنتاجي إلى العمل في هذه المؤسسات، وكذلك الحال لأصحاب هذه المنشآت فإن عدداً منهم تحول إلى أنشطة أخرى كالتجارة والإستيراد أما السبب الثاني فيعود إلى إغلاق العديد من المصانع التي كانت تعمل بنظام التعاقد من الباطن مع إسرائيل.

بعد عام 1995 كانت السلطة الفلسطينية قد أكملت بناء وزاراتها وأصبحت تقوم بمهامها، فقد اهتمت وزارة الصناعة بالقطاع الصناعي وتم إقامة هيئة المدن الصناعية مما أثر إيجاباً على القطـاع الصـناعي وأدى إلـى تزايد عدد المنشـآت والعـاملين فـي القطـاع الصـناعي بشـكل مطـرد حتـي عـام 1999، وفـي عـام 2000 تراجـع القطـاع الصـناعي مـن حيـث عدد المصـانع وأعداد العمال بسبب انتفاضة الأقصى، واستمر التراجع حتى عام 2006 نتيجة الممارسات الإسرائيلية مـن حصـار وإغـلاق للأراضـي الفلسـطينية، خاصـة بالضـفة الغربيـة حيـث كانـت تمنـع تنقـل الأشخاص والبضائع ووسائل النقل بين المدن والقرى. وفي عام 2007 حتى عام 2011عاود القطاع الصناعي نشاطه وتطوره في الضفة الغربية، لأنه في عام 2007 كان قطاع غزة يقع تحت وطأة الحصار الإسرائيلي، نتيجة فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعة، مما أدى إلى صعوبة استيراد المواد الخام اللازمة للمصانع وتصدير المنتجات الصناعية من قطاع غزة، أما فـي عـام 2010 فقـد سـاهمت الأنفـاق بـين قطـاع غـزة ومصـر علـى إعـادة الانتعـاش للقطـاع الصناعي بقطاع غزة. وفي عام 2012 عاد القطاع الصناعي للتراجع بسبب تحول العديد من أصحاب المنشآت الصناعية للنشاط التجاري (الاستيراد والتصدير) والعودة لتشديد الحصار على قطاع غزة، بالإضافة إلى الحروب المتتالية على غزة، وتدمير العديد من المصانع بشكل كلي أو جزئي.

عندما نقارن بين عامي 2013 و2014، نجد أن عدد المنشآت زاد في العام 2014 وكذلك الحال بالنسبة لعدد العاملين، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة عدد المنشآت الصناعية التى تم ترخيصها من قبل أصحابها، وكان الهدف الأساسي لأصحاب هذه المنشآت الحصول على تصاريح للتنقل عبر معبر إيرز، بعد التسهيلات التي قامت بها إسرائيل، والانتفاع من هذه التصاريح سواء للسفر أو للتجارة.

3. تطور مساهمة الصناعة في القيمة المضافة

القيمة المضافة هي مفهوم أساسي يتعلق بالإنتاج ويشير إلى بالقيمة المتولدة لأية وحدة تمارس أي نشاط إنتاجي. ويعرف إجمالي القيمة المضافة في المؤسسة بحاصل طرح الاستهلاك الوسيط من إجمالي الإنتاج. أما صافي القيمة المضافة فيتم الحصول عليها بطرح استهلاك رأس المال الثابت من إجمالي القيمة المضافة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 3، ص278)، كما وتمثل القيمة المضافة مجموع عوائد عوامل الإنتاج كالأجور والأرباح والفوائد والريع، وتتأتى أهمية هذا المؤشر كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي، كما وأنه يستبعد أي إسراف أو هدر في استخدام المواد الخام في عملية الإنتاج (القريشي، 2000، ص239).

تعتبر استخدام مقياس القيمة المضافة كمؤشر أفضل من استخدام مؤشر إجمالي الإنتاج لأنها تقيس بشكل أفضل وأكثر دقة مساهمة القطاع الإنتاجي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن القيمة الإجمالية للإنتاج تشمل قيمة الموارد الوسيطة المستخدمة في الإنتاج وبالتالي تؤدي إلى تضخم القيمة. خاصة في الصناعات المعتمده على التجميع، أو الصناعات التي تمثل فيها مستلزمات الإنتاج المشتراه من خارج المنشأة جزءاً كبيراً من قيمة الإنتاج النهائي. والجدول (3.4) يوضح القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمتها في GDP، وإنتاجية هذا القطاع ونسبة مساهمته في GDP.

جدول رقم (3.4)

أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية

للفترة 1994- 2014

السنة	القيمة المضافة	نسبة مساهمة القيمة المضافة في GDP	الإنتاج	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP
1994	705.9	22.91	888.9	22.1
1995	702.8	21.29	913.4	20.5
1996	592.1	17.72	883.7	16.8
1997	607.5	15.86	1,391.3	15.3
1998	671.5	15.33	1,285.9	14.8
1999	659.3	13.90	1,613.7	14.6
2000	591.5	13.64	1,708.6	13.6
2001	673.9	17.13	1,270.3	16.7
2002	572.4	16.63	976.9	16.6
2003	696.9	17.76	1,058.3	17.8
2004	707.6	16.34	1,460.1	16.3
2005	831.8	17.34	1,457.2	17.3
2006	643.6	13.96	1,474.3	14.0
2007	710.2	14.45	1,808.2	14.5
2008	894.5	17.16	2,056.1	17.2
2009	925.9	16.34	2,293.6	16.3
2010	956.6	15.62	2,700.3	15.6
2011	963.3	13.99	2,819.3	14.0
2012	1,091.6	14.92	3,798.0	14.9
2013	1,158.5	15.49	4,021.5	15.5
2014	**1,078.3	14.47	4,102.9	14.5

- قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بالمليون دولار أمريكي.
- القيمة المضافة للأعوام 1995-2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004
- المصدر: الحسابات القومية للجهاز المركزي للاحصاء (موقع الجهاز المركزي للاحصاء)
- المصدر: المسح الصناعي للأعوام (1994-1995- 1996)

- المصدر سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة
- ** تقديرات أولية عرضة للتنقيح والتعديل
- تم حساب نسبة مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من قبل الباحثة
- نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP بالأسعار الثابتة : سنة الأساس1997 للسنوات (1994- 1999)، وسنة الأساس 2004 للسنوات (2000- 2014)

نلاحظ من الجدول (3.4) أن:

- القيمة المضافة للقطاع الصناعي أخذت منحى متذبذباً حتي عام 2005، وبعد ذلك اتخذت منحى تصاعدياً، وهذا يدل على أن المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي تحسن بعد العام 2005، كما أنه يدل على تقليل الهدر في استخدام المواد الخام في عملية الإنتاج.
- تراجع القطاع الصناعي في مساهمته في القيمة المضافة في العام 2014 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن كان التراجع في قطاع غزة أكثر حدة مقارنة بالضفة، فقد تراجع في الضفة الغربية بنسبة 3.4%، بينما تراجع في قطاع غزة بنسبة 23.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، 1، ص 16). ويمكن إيعاز هذا التراجع إلى زيادة مساهمة القطاع الخدماتي والتجاري في الناتج المحلي، على حساب القطاع الصناعي، وذلك بسبب اتجاه الأفراد في فلسطين إلى محاكات الشعوب الأخرى في نمطهم الاستهلاكي للسلع المستوردة، ومتابعة التطورات التكنولوجية.
- إنتاجية القطاع الصناعي بشكل عام متذبذبة ولكنها باتجاه تصاعدي ، باستثناء عامي 2001-2002 بداية اندلاع انتفاضة الأقصى وقوة تأثيرها في هذيين العامين بالإضافة إلى أثر الإغلاقات والحصار.
- لم يظهر أثر كبير لحصار غزة والحروب عليها على إنتاجية القطاع الصناعي حيث أن حجم القطاع الصناعي الغزي أصغر وأقل إنتاجية من القطاع الصناعي في الضفة الغربية.
- الدعم والمساعدات التي كانت توجه لقطاع غزة تحولت للضفة الغربية في فترة حصار غزة، مماساعد على زيادة إنتاجية القطاع الصناعي في الضفة الغربية.
- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي اتجهت إلى التراجع حتي بلغت في عام 2000 أدني مساهمة لها قدرت ب 13%، ويمكن إيعاز هذا التراجع إلى زيادة مساهمة القطاع الخدماتي على حساب القطاع الصناعي، وذلك بسبب الحياه التي كان

يعيشها الناس في مناطق السلطة الفلسطينية حيث كان الاتجاه نحو الرفاهية بسبب زيادة الدخول، فنشط القطاع السياحي وقطاع الاتصالات. بالإضافة إلى ميل الأفراد لشراء السلع المصنعة المستوردة كبديل للصناعات المحلية.

- ما لبثت أن ارتفعت هذه النسبة من عام 2001 إلى عام 2005، ويمكن تفسير هذه الزيادة بسبب الحصار الذي فرض على الأراض الفلسطينية وتقطيع الضفة الغربية وصعوبة التنقل بين المدن والقرى، وانخفاض دخول الأفراد في تلك الفترة نتيجة الظروف السياسية، أدي إلى تحول الناس لشراء السلع المحلية الصنع، وبالتالي زاد الإنتاج الصناعي وزادت مساهمته في GDP.
- بعد عام 2005 كان الاتجاه العام لمساهمة القطاع الصناعي في GDP تنازلياً، باستثناء عامي 2008- 2009، ويعود هذا التراجع إلى عدة عوامل أهمها:-

أ- استمرار الحصار، ومنع استيراد المواد الخام والتدمير الذي أصاب القطاع الصناعي الغزي وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة على قطاع غزة مما أدي أن أن تنتج المصانع بأقل من طاقتها الإنتاجية.

ب- زيادة مساهمة قطاع الخدمات بنسبة كبيرة (فهو يشمل على مجموعة كبيرة من الأنشطة من بينها الأنشطة المالية وأنشطة التأمين وخدمات الإقامة والطعام والأنشطة العقارية والإيجارية والمهنية والعلمية والتقنية والإدارية والخدمات المساندة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي وغيرها).

ت- زادت مساهمة القطاع الصناعي في GDP للعامين 2008-2009 وهذا ناتج عن تحول جميع الإعانات والدعم للضفة الغربية مما أدي إلى زيادة المشاريع الصناعية الفردية، بالإضافة إلى بداية حفر الأنفاق في قطاع غزة مما أدي إلى دخول بعض المواد الخام لقطاع غزة مما عمل على تنشيط القطاع الصناعي.

4. الصناعة والتجارة الخارجية (الأداء التصديري)

يسهم القطاع الصناعي بشكل فعال في حجم التجارة، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (3.5) أن الصادرات الصناعية في العام 1996 بلغت 276,366 ألف $، واتخذت الصادرات

منحى إيجابياً حتى بلغت قيمتها 407,185 ألف $ في عام 2007، مع تراجعها في عامي 2001 – 2002 متأثرة بانتفاضة الأقصى.

جدول رقم (3.5)

إجمالي قيمة الصادرات الفلسطينية المرصودة من القطاع الصناعي للفترة (1996–2014)

السنة	فلسطين	المنطقة	
		الضفة الغربية	قطاع غزة
1996	276,366	256,517	19,849
1997	303,819	283,970	19,849
1998	320,174	297,159	23,015
1999	299,372	275,068	24,304
2000	363,271	334,158	29,113
2001	267,538	242,854	24,684
2002	222,098	202,458	19,640
2003	234,351	204,873	29,477
2004	265,949	245,101	20,848
2005	289,008	263,221	25,787
2006	321,414	294,761	26,652
2007	407,185	406,940	246
2008	452,425	452,425	–
2009	446,127	446,127	–
2010	463,691	463,691	–
2011	589,249	589,249	–
2012	627,110	627,110	–
2013	699,279	699,279	–

- القيم بالألف دولار أمريكي.
- المرجع: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، بيانات غير منشورة.
- الجدول رصد قيمة الصادرات لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حتي عام 2007، أما بعد عام 2007 فرصد صادرات الضفة الغربية فقط وذلك بسبب الانقسام الفلسطيني وعدم توافر بيانات حول صادرات قطاع غزة، لمنع عملية التصدير.

نلاحظ من الجدول (3.5) أن الصادرات الصناعية للضفة الغربية أعلى من صادرات قطاع غزة، وهذا عائد إلى كبر حجم القطاع الصناعي وتطور في الضفة مقارنة بالقطاع الصناعي بقطاع غزة، بالإضافة إلى سهوله إجراءات التصدير في الضفة مقارنة بقطاع غزة.

وتتركز التجارة الخارجية لفلسطين مع دولة الاحتلال الصهيوني، فقد بلغت الصادرات المرصودة إلى دولة الاحتلال ما نسبته 89.5% من إجمالي الصادرات الفلسطينية في العام 2013. وهو يعكس حجم ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد دولة الاحتلال (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 1، ص27).

أما بالنسبة لأبرز السلع التي تم تصديرها إلى خارج فلسطين عام 2013 يأتي في مقدمتها أحجار البناء والتي تمثل 11.2% من حجم الصادرات الكلية الفلسطينية، كما تم تصدير العديد من المنتجات الصناعية مثل أكياس النايلون بنسبة 4.3% ، لفائف محتوية على تبغ (سجائر) بنسبة 3.9%، أحذية نسائية بنسبة2.9%، حجر رخام بنسبة 2.4%، أثاث خشبي بنسبة 2.3%، فرشات زنبرك بنسبة 1.7% من حجم الصادرات الكلية الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، 1، ص28).

ثالثاً: الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني:

تظهر أهمية القطاع الصناعي من خلال بيانات عام 2013 التاليه:

- يتكون القطاع الصناعي الفلسطيني من 16,201مؤسسة، ويستوعب79,566 عامل.قدرت إنتاجيتهم ب4,021,524.7 ألف دولار أمريكي.
- بلغت القيمة المضافة 1,626,789 ألف دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2014، 2، ص41).
- بلغ نصيب الضفة الغربية من عدد المؤسسات الصناعية 11,655 مقابل 4,546 مؤسسة في قطاع غزة.
- كانت القيمة المضافة الإجمالية للمؤسسات الصناعية هي 1,401,888.2 ألف دولار و 224,900.8 ألف دولار أمريكي للضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.
- ساهمت هذه المؤسسات في تشغيل 61,300 عاملاً بالضفة الغربية و18,266 في قطاع غزة.
- أنتجت المؤسسات لصناعية في الضفة الغربية 3,265,127.2 ألف دولار مقابل إنتاج 756,397.5 ألف دولار في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014، 2، ص69

وص117)، حيث يمتاز قطاع الصناعة في الضفة الغربية بكبر حجمة وعدد العاملين فيه وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والقيمة المضافة مقارنة بالقطاع الصناعي الغزي.

- بلغت مساهمت مؤسسات القطاع الصناعي في فلسطين 25.2% من إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في فلسطين خلال العام 2013. كما يظهر في الشكل رقم (3.3).

الشكل رقم (3.3)

التوزيع النسبي للقيمة المضافة للمؤسسات العاملة في القطاع الخاص والأهلي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي، 2013

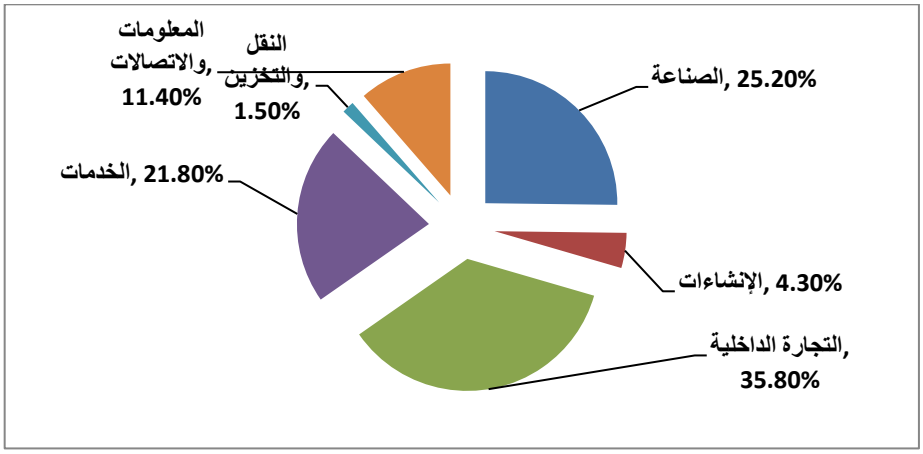

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2013، 2، ص19[6]

نلاحظ من خلال الشكل (3.3) أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي الفلسطيني في القيمة المضافة في القطاع الخاص والأهلي بلغت 25.20%، وهي تأتي بالمرتبة الثانية بعد قطاع التجارة الداخلية، وهي نسبة جيدة ولكنا نجدها تنخفض عند إضافة القطاع العام وهذا بسبب كبر حجم قطاع الخدمات في القطاع العام مما يؤثر على هذه النسبة.

[6] عند الحديث عن فلسطين في احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء فانه يقصد بها أراضي السلطه الفلسطينية (القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة)

3.1.4 الأسباب التي أدت إلى ضعف أداء القطاع الصناعي، وأهم المشاكل والمعوقات التي واجهت هذا القطاع.

يعاني القطاع الصناعي الفلسطيني من العديد من المشاكل، يمكن تحديدها في السياسات الإسرائيلية، (والتي تتمثل في التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر،الحصار والاغلاقات الاعتداءات المتكررة على القطاع الصناعي، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية)، وضعف الترابطات الأمامية والخلفية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وصغر حجم المنشآت، وارتفاع تكاليف المعاملات الخاصة بالاستيراد والتصدير، وعدم تلقى القطاع الصناعي الدعم والمساندة الكافية من السلطة الفلسطينية، وضعف دور البنوك في دعم للصناعة الفلسطينية.

و هناك نوعان من المعوقات؛ أولهما المعوقات التقليدية التي تعاني منها القطاعات الصناعية في الدول النامية. والمعوقات الأخرى التي يتميز بها القطاع الصناعي الفلسطيني عن باقي القطاعات الصناعية في أي دولة أخرى فتتمثل في مجموعة السياسات الإسرائيلية المخططة والتي تكبح تطور القطاع الصناعي الفلسطيني، لأسباب اقتصادية متعلقة بابقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، من ناحيتين الأولى أن لا ينتج الاقتصاد الفلسطيني إلا السلع التي يحتاج لها السوق الإسرائيلي وغالباً ما تكون عبارة عن مواد خام للصناعات الإسرائيلية، ومن الناحية الأخري أن تبقى الأراضي الفلسطينية سوقاً استهلاكياً لمنتجاتها.

ويمكن تصنيف المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي حسب المجموعات الرئيسية التالية:-

أولاً: المشاكل والمعيقات الذاتية :

المشاكل والمعيقات الذاتية يقصد بها المعيقات الناتجة عن مشاكل في القطاع الصناعي الفلسطيني بذاته ولا دخل للاحتلال الإسرائيلي بها، وهي غالباً تتمثل في المعيقات التي تعاني منها الدول النامية بشكل عام، ويمكن حصرها فيما يلي:

1. ضعف السياسات والتشريعات والقوانين الداعمة للصناعة.

قيد اتفاق باريس الاقتصادي حرية السلطة الفلسطينية في فرض سيادتها على شؤونها الاقتصادية والتجارية، وبالرغم من وضع السلطة الفلسطينية للإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الصناعي في فلسطين والمتمثل في مجموعة القوانين ذات الشأن الاقتصادي التي من شأنها

جذب وتنظيم الاستثمار كقانون تشجيع الاستثمار وقانون المدن والمناطق الحرة والمواصفات والمقاييس. إلا أنه لم تتوفر في السياسة الاقتصادية بعض القوانين التي تؤثر بشكل إيجابي على القطاع الصناعي، كقانون إنشاء سلطة تطوير المصالح الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وقانون محاربة الاحتكار وقانون المنافسة (مركز التخطيط الفلسطيني، 2005، ص78).

2. ندرة المستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل: (أبو ظريفة، 2006، ص3،4)

أ-المشاكل المتعلقة بالمواد الخام:

تفتقر الأراضي الفلسطينية للمواد الخام اللازمة للصناعة لذلك تلجأ معظم فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الإسرائيلية في استيراد المواد الخام حيث تقدر نسبة المواد الخام المستوردة من إسرائيل أو من خلالها بأكثر من 94% في العام 2014 (حسب الإدارة العامة للمعابر والحدود) ويتبع ذلك ارتفاع أسعارها والتأخير المستمر في استلامها بسبب الفحص الأمني على المعابر وبسبب الإغلاقات المستمرة، مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية، أما بالنسبة للمنشآت التي تستورد مستلزمات إنتاجها من الخارج ومن خلال إسرائيل، فهي أيضاً تعاني من إجراءات الاستيراد من الخارج، بالإضافة إلى المعوقات الإسرائيلية لإدخال هذه المواد الخام.

ب-المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:

يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر وذلك بسبب أن معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع إما قديمة أو بدائية في مجال التكنولوجيا، مما يترتب على ذلك تعطلها في كثير من الأحيان، الأمر الذي يزيد من تكلفة الصيانة بالإضافة إلى ما تواجهه المنشآت الصناعية من معوقات في استيراد الآلات والمعدات الحديثة بسبب القيود الإسرائيلية من فرض رسوم جمركية عليها وصعوبات في التخليص والفحص الأمني مما ترتب عليه إحجام الكثير من أصحاب المصانع على تجديد الآلات والمعدات لمصانعهم وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية وزيادة تكلفة المنتج وضعف القدرة التنافسية لها.

ج- عدم ملاءمة مواقع المصانع وأبنيتها:

تبين من خلال أكثر من مسح ميداني للمنشآت الصناعية أن مواقع الإنتاج لمعظمها تقع خارج المناطق الصناعية وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية حيث إن سلطات

الاحتلال لم تعمل على إنشاء المناطق الصناعية المناسبة والمزودة بكل الخدمات لتلك المصانع.

3. ضعف البنية التحتية:

البنية التحتية هي الأساس الذي تقوم عليه أي صناعة كانت، مما يسهل عملية الإنتاج والتسويق والشحن، وتسهيل مهام المنشأة الصناعية، فكثيراً ما يعلل الاقتصاديون الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة إلى الاختلافات في مدى توافر البنية التحتية. المتمثلة في شبكة المواصلات والاتصالات، الكهرباء، المياه، التمويل، التعليم، الصحة، الإسكان وغير ذلك من الخدمات التي يحتاج لها المجتمع.

في فترة الاحتلال لم يهتم الإسرائيليون بإقامة البنية التحتية، و بعد انسحابه سعى لتدميرها من خلال الاعتداءات والحروب، ومنع استيراد القطع اللازمة لإعادة تأهيلها. مما أدى إلى معاناة المنشآت الصناعية الفلسطينية، من تدني خدمات البنية التحتية أو عدم توافرها، شأنها في ذلك شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولاسيما خدمات الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي وطرق المواصلات، الأمر الذي شكل عائقاً أمام نموها وتطورها.

4. معوقات نقص المؤسسات الداعمة والمساندة:

مع وجود بعض المؤسسات التي تعنى بالصناعات الصغيرة والمتوسطة (التي تمثل النسبة الأكبر من المنشآت الصناعية الفلسطينية)، كجزء من المنشآت الاقتصادية الفلسطينية كالغرف التجارية والصناعية والاتحادات العمالية، إلا أنها لا تزال تعاني من نقص حاد لمؤسسات التسويق وجمعيات التصدير، ومؤسسات الترويج، والمعارض التجارية، ومؤسسات التمويل، ومراكز التدريب والتطوير (محمد وعبد الكريم، 2011، ص69).

5. مشاكل تتعلق بنقص التمويل:

يعد نقص التمويل من أبرز العقبات التي تواجه المنشآت الصناعية في فلسطين ويمكن حصر أهم المشاكل المتعلقة بالتمويل بما يلي:

- محدودية مصادر التمويل للمنشآت الصناعية.
- قلة الاهتمام بتمويل المشاريع الريادية، والتركيز عند منح القروض من قبل مؤسسات التمويل للمشاريع القائمة والناجحة.

- حجم المخاطرة في تمويل المشاريع الصناعية أو أي مشروع اقتصادي مرتفعه، بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين.
- ارتفاع كلفة التمويل حيث بلغت نسبة الفائدة على الاقراض 9.10% على الدينار الأردني و6.41 على الدولار الأمريكي، و10.96على الشيقل الإسرائيلي، في العام2014 (سلطة النقد، 2015، ص90). مع عدم وجود دعم أو حماية من قبل الحكومه للمشاريع الصناعية وخاصة الصغيرة منها، والتي تمثل الغالبية العظمي للمنشآت الصناعية.

وقد واجهت الصناعة بشكل أساسي مشاكل كثيرة نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو تطوير صناعات قائمة خلال سنوات الاحتلال وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته مما نتج عنه اعتماد منشآتنا الصناعية على التمويل الذاتي حيث يشكل التمويل الذاتي أكثر من 90% من منشآتنا الصناعية القائمة مما يترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وصغر حجم المنشآت الصناعية التي تم إقامتها (مقداد، 2011، ص135).

6. ارتفاع التكاليف وطول الفترة الزمنية اللازمة للاستيراد والتصدير.

فالقطاع الصناعي الفلسطيني يعاني من التكاليف المرتفعة لعملية الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى الفترة الزمنية الطويلة لإتمام هذه العمليات ، فحسب تقرير "ممارسة أنشطة الاعمال" الصادر عن البنك الدولي لعام 2015، فإن الوقت اللازم لتصدير أي منتج من الأراضي الفلسطينية إلى الخارج، يحتاج إلى 23 يوم، وتكلف كل حاوية (كونتينر) 1705$.(World Bank Group, 2015, p67). بينما في إسرائيل فإن الوقت اللازم للاستيراد هو 10 أيام وتكلفة الحاوية الواحدة 620$، أما في مصر والأردن فيحتاج التصدير ل12 يوم، وتكلفة الحاوية للأردن 825$ ومصر 625$ (www.arabic.doingbusiness.org). أما بالنسبة للاستيراد فإن الوقت اللازم للاستيراد في الأراضي الفلسطينية 38 يوم، وتكلف الحاوية الواحدة 1425$ (World Bank Group, 2015, p67). بينما الوقت اللازم للاستيراد في إسرائيل 10 أيام، و15 يوماً لكل من مصر والاردن، أما بالنسبة لتكلفة الحاوية الواحدة ففي إسرائيل تكلف 565$، و790$، 1425$ لكل من مصر والأردن بالترتيب (www.arabic.doingbusiness.org)، وهنا

نلاحظ الفرق ما بين الأراضي الفلسطينية والدول المجاوره لها من حيث ارتفاع تكاليف الاستيراد وطول الفترة الزمنية للاستيراد والتصدير بالنسبة للدول الأخرى.

7. تكاليف التحويل واستخدام أكثر من عملة

حيث يتم التعامل في السوق الفلسطينية بثلاث عملات رئيسية (الدينار الأردني، والدولار الأمريكي، والشيقل الإسرائيلي)، بنسب متفاوتة حسب درجة الاستخدام والثقة في العملة، وتتأثر العملات بالظروف الاقتصادية والسياسية للدولة، وما يميز طبيعة الأعمال في الأراضي الفلسطينية ضرورة التعامل بأكثر من عملة في تعاملات المنشآت، مما يؤثر على ارتفاع تكاليف التحويل وزيادة درجة المخاطرة، حيث في الغالب يستخدم المستورد الفلسطيني الدولار الأمريكي في جميع المعاملات التجارية الخارجية، وبالمقابل يدفع المنتج جميع تكاليف الإنتاج المحلية (بما فيها أجور العمال)، ويبيع المنتجات في السوق الفلسطيني بالشيقل الإسرائيلي مما يزيد من تكاليف التحويل (نصر الله، الصوراني، 2005، ص18-19).

8. ضعف التسويق:

تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء في عهد الاحتلال أو حالياً في ظل السلطة الفلسطينية حيث لازالت إسرائيل تسيطر على كل المعابر والتي من خلالها يتم تسويق وتصدير منتجاتنا المصنعة.

ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي:-

أ- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، حيث أضر ذلك بكثير من الصناعات خاصة نتيجة إغلاق منافذ التسويق الداخلية (بين المدن الفلسطينية أو بين الضفة والقطاع) والخارجية من قبل إسرائيل حيث إن جزءاً كبيراً من الصناعات الفلسطينية تعمل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية (أبو ظريفة، 2006، ص4).

ب-المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة الإسرائيلية حيث فتحت إسرائيل القطاع والضفة على مصراعيها للسلع والمنتجات الإسرائيلية حيث بلغت حجم صادرات إسرائيل للضفة والقطاع أكثر من مليار دولار وحتى الآن ومع مجيء السلطة الفلسطينية مازالت المنتجات الإسرائيلية تدخل أسواقنا بدون أية قيود حيث لا

بد من وجود سياسات حماية وذلك لحماية الصناعات الفلسطينية الوليدة وإعطائها القدرة على المنافسة (أبو ظريفة، 2006، ص5).

9. ضعف الترابطات الهيكلية بين النشاطات الصناعية:

نتيجة لغياب التنوع في التركيبة الصناعية وضعف التشابك بين الوحدات الإنتاجية، فلا توجد هناك علاقة متبادلة بين مختلف فروع الصناعة وبين الأنشطة الإنتاجية الزراعية والخدمية ليسهل على الصناعة الحصول على احتياجاتها من المنتجات الجانبية للصناعات الأخرى، مثل الصناعات الخشبية التي تستخدم كمدخلات لصناعات الأخرى وبالتالي فإن هذه الصناعات الجديدة تتميز بوفرة الخامات اللازمة لها، مع انخفاض في أسعارها وضمان الحصول عليها بطرق ميسرة (رجب، 1997، ص2-8).

10. ضعف الخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي :

الخبرة الفنية والتقدم التقني ضروري لمواكبة مدى التقدم الذي يحدث في مجالات الإنتاج والتي تمكن من خلال استيراد ونقل التكنولوجيا زيادة الطاقة الإنتاجية، إلا أن إسرائيل كانت تضع الكثير من الحواجز والمعوقات لنقل التكنولوجيا هذا بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية وذلك يرجع إلى نقص مؤسسات التعليم التقني والفني، بالإضافة إلى غياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط الصناعي الضروري لإنطلاقة حقيقية وصحيحة للقطاع الصناعي (أبو ظريفة، 2006، ص5).

11. ضعف ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتجات المحلية.

ضعف ثقة المستهلك الفلسطيني بالمنتج المحلي يؤدي لإضعاف قدرة المصانع المحلية على الإنتاج والتطوير، والفرق في جودة السلع والمنتجات المحلية مع ارتفاع أسعارها و تدني سعر السلع المستوردة من بعض الدول التي تحقق وفورات الحجم الكبير في الصناعة وبدرجات الجودة المطلوبة لكل بلد، وزهد ثمنها مع الظروف الاقتصادية الحالية يفضل المستهلك الجودة الأقل لسعرها المنخفض مما يترتب عليه ضعف كبير في المنتج الفلسطيني من حيث الجودة والسعر والصعوبات التي يواجهها أصحاب المنشآت الصناعية لتوفير تلك الميزتان في منتجه (الراعي وآخرون، 2005، ص27).

ثانياً: المشاكل والمعوقات الناتجة عن سياسة الاحتلال الإسرائيلي:

ويمكن عرض أهم هذه المشاكل والمعوقات كالآتي:-

1. المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإغلاقات

تستخدم إسرائيل سياسة الإغلاق لأسباب أمنية غير مبررة وبأشكال متعددة من قيود مفروضة علي حركة السلع والخدمات التي تحد من حرية إتمام المعاملات الاقتصادية وتزيد من أعبائها المالية والإدارية نتيجة لارتفاع تكاليف التنقل والإنتاج الناجمة عن عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وصعوبة الحصول علي المدخلات الإنتاجية، بالتالي تؤثر سلبيا علي تحسين البيئة الاستثمارية ورفع كفاءة الأنشطة الصناعية، وبالتالي يتوقف إنهاء الأزمة الاقتصادية في قدرة القطاع الخاص للوصول للأسواق العالمية من خلال فتح الحدود ورفع الإغلاقات، وتوفير مدخلات الإنتاج والتكنولوجيا بأسعار تنافسية، وإمكانية تسويق المنتجات الوطنية بحرية تامة. (Migdad, 1999, p57).

2. التحكم بالمعابر.

أبقت إسرائيل سيطرتها الكاملة على الحدود والمعابر الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام1993، حيث لا يوجد اتصال مباشر بين الأراضي الفلسطينية و الخارج لا جواً ولا براً ولا بحراً، وتتم التجارة الفلسطينية أما عن طريق الموانئ أو المطارات الإسرائيلية مرورا بالمعابر التي تربط الأراضي الفلسطينية بإسرائيل، حتى بعد الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة فقد بقى الحال علي ما هو عليه، ووضعت قوات دولية باتفاقيات بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، وحددت شروطا صعبة وأبقت المعابر تحت السيطرة الإسرائيلية، وما تزال إسرائيل مسيطرة وإن لم يكن بشكل مباشر.

وتتم حركة التجارة الخارجية للضفة الغربية مع البلدان الأخرى (ماعدا إسرائيل) من خلال الموانئ والمطارات الإسرائيلية مرورا بنقاط تفتيش متعددة المراحل تفصل بين الخط الأخضر الإسرائيلي ومحافظات الضفة الغربية، أو من خلال معبري جسر اللنبي ودامية مع الأردن. ويخضع النظام الإداري والأمني المتبع علي المعابر الإسرائيلية للعديد من التعقيدات المفروضة علي حركة التجارة الخارجية الفلسطينية، الأمر الذي يربك العملية الإنتاجية والتجارية، التي تتأثر

بفترات التأخير في التخليص والتفتيش، والفحص الأمني والصحي، والرسوم العالية عليها، ونظام التصاريح المعقد، وفي حال التأخير يلزم التاجر الفلسطيني استئجار أرضيات في الموانئ الإسرائيلية بأسعار عالية، وتتبعها تكاليف النقل المرتفعة بسبب تعدد مراحل النقل والتنزيل والتحميل علي المعابر، والاضطرار لسلوك طرق التفافية وعرة خاصة في محافظات الضفة الغربية ليتمكن التجار من توفير السلع والمواد الخام لمتاجرهم ومصانعهم، مما يسهم في إرباك البيئة الاستثمارية والإنتاجية، ويزيد من تكاليف المعاملات التي تؤثر علي القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية من ناحية وترفع مستوي الأسعار علي المستهلك من ناحية أخرى (نصر الله، الصوراني، 2005، ص18).

3. ارتفاع الضرائب والرسوم الجمركية الإسرائيلية.

يفرض الاحتلال الإسرائيلي ضرائب باهضه على المنتجات الفلسطينية مثل ضريبة الإنتاج والدخل والقيمة المضافة، بالإضافة إلى الرسوم الجمركية على المواد الخام مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الأرباح.

4. عدم استقرار البيئة الاستثمارية في فلسطين.

نظراً للسياسات والقيود الإسرائيلية يعمل القطاع الصناعي في فلسطين في بيئه من عدم الاستقرار السياسي، وتردد وتأخر الدول المانحة عن سداد إلتزامتها للسلطة الفلسطينية، وتشير نتائج مسح بيئة الاستثمار في الأراضي الفلسطينية الذي نفذه البنك الدولي مطلع عام 2015 إلى غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي يشكلان أهم عائقين للاستثمار في المناطق الفلسطينية. وتأتي صعوبات التنقل والحركة ممثله في التجارة عبر الحدود في المرتبة الثالثة، يضاف إلى ذلك صعوبات مجال التمويل، وحدة المنافسة، والسياسات العامة والفساد. كل ما سبق يجعل البيئة الاستثمارية في فلسطين طاردة للاستثمارات (مجموعة البنك الدولي).

هذه صورة لأهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي والتي ترتبط في معظمها بسياسات الاحتلال السابقة وذلك لتدمير القطاع الصناعي ومنع تطويره وتنميته وما زالت تلك السياسات السابقة تمارس حتى اليوم حيث ما زالت إسرائيل تفرض حصاراً وإغلاقاً على الأراضي الفلسطينية وتشن الحروب، وما زالت تتحكم في المعابر والمنافذ مع العالم الخارجي وحتى مع أسواقنا الداخلية في الضفة والقطاع.

بالإضافة إلى ما سبق هناك العديد من المعوقات التي يمكن إضافتها لهذه المعوقات وهي خاصة بقطاع غزة نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها القطاع وسيتم التطرق لها في المبحث التالي.

3.2 المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في قطاع غزة

يتمتع الاقتصاد الغزي بخصوصية عن اقتصاد الضفة الغربية وباقي الاقتصاديات العربية والأجنبية، وذلك نتيجة للظروف السياسية التي مر بها قطاع غزة خلال السنوات السابقة، من تعرضه للفصل عن العالم الخارجي بالحصار المفروض عليه، والحروب المتتالية عليه، مما أثر بشكل كبير على القطاع الصناعي الغزي وأدائه، وذلك نتيجة قوة الترابط مابين القطاع الصناعي الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، من خلال استيراد المواد الخام اللازمة للصناعة من أو عبر إسرائيل، واعتماد بعض المنشآت الصناعية على خدمات الصيانة من إسرائيل، هذا من جهه ومن جهة أخرى يتميز الاستثمار الصناعي بطول فترد استرداد رأس المال المستثمر، وتاثره بالاستقرار السياسي والأمني. حيث شنت الحروب المتتالية التى دمرت البنية التحتية التي تعد أساساً في قيام الصناعات، كل ذلك أتى على العديد من المنشآت الصناعية بشكل كلى أو جزي، وأدى إلى تآكل رأس المال الصناعي أو هروبه إلى الخارج، والحد من قدراته المستقبلية.

وفي هذا المبحث سيتم استعراض وضع القطاع الصناعي الغزي وهيكليته ومساهمته في الناتج المحلى الإجمالي والتوظيف من خلال تحليل المؤشرات الرئيسية، وأثر الحصار والحروب المتتالية عليه، وأهم معيقاته.

3.2.1 القطاع الصناعي في قطاع غزة

في هذا الجزء سيتم التعرف على هيكل القطاع الصناعي الغزي، وأهم المؤشرات الرئيسية له.

أولاً: هيكل القطاع الصناعي في قطاع غزة

يتألف القطاع الصناعي من مجموعة من المشاريع الصناعية التي تؤلف فيما بينها مايعرف بالفروع الصناعية وهذه الأخيرة تشكل بمجملها القطاع الصناعي. وتختلف الفروع الصناعية فيما بينها من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الناتج الصناعي، فمنها ما يمثل نسبة صغيرة في إجمالي النشاط ومنها ما يشكل نسبة كبيرة من المجموع. والنسب والأوزان النسبية للفروع الصناعية المختلفة في إجمالي الناتج الصناعي تمثل ما يعرف بالبنية أو الهيكل الصناعي.

وعليه فإن بنية القطاع الصناعي تعكس مساهمة كل من الفروع الصناعية المختلفة في تكوين الناتج الصناعي الإجمالي (القريشي، 2000، ص69). والجدول رقم (3.6) يظهر فروع القطاع الصناعي في قطاع غزة من حيث عدد المصانع العاملة في كل فرع ووزنه النسبي بالنسبة للقطاع الصناعي وأعداد العاملين في كل فرع، حسب تقسيم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

جدول رقم(3.6)

هيكل الصناعة في قطاع غزة للفترة 2013-2014

القطاع الصناعي	الوضع في عام 2013			الوضع في عام 2014		
	عدد المصانع العاملة	الوزن النسبي للقطاع[7]	عدد العاملين	عدد المصانع العاملة	الوزن النسبي للقطاع	عدد العاملين
قطاع الصناعات الغذائية	45	3.43	2700	30	5.30	1500
قطاع الصناعات البلاستيكية	75	5.72	2000	29	5.13	950
قطاع الصناعات الكيميائية	35	2.66	560	18	3.18	240
قطاع الصناعات الورقية	26	1.98	360	11	1.94	120
قطاع صناعات الخياطة والنسيج	180	13.72	2900	86	15.22	1200
قطاع الصناعات المعدنية	180	13.72	1500	75	13.27	460
قطاع الصناعات الجلدية	20	1.52	260	16	2.83	120
قطاع الصناعات الخشبية	350	26.69	6400	130	23.00	3300
قطاع الصناعات الإنشائية	240	18.30	1400	70	12.38	800
قطاع الصناعات الألمنيوم	140	10.67	600	90	15.92	320
قطاع الصناعات التقليدية	20	1.52	88	10	1.76	60
الإجمـــالي	1311	100	18768	565	100	9070

المصدر: الاتحاد العام للصناعة بيانات غير منشورة.

[7] من إعداد الباحثة

- نلاحظ من الجدول (3.6) أن عدد المنشآت الصناعية وعدد العاملين فيها انخفض في العام 2014 عنه في العام 2013 في جميع القطاعات الصناعية، نتيجة استمرار الحصار وأزمة الكهرباء حيث لم يستطيع العديد من أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة توفير المولدات الكهربائية بالإضافة إلى الوقود لتعويض الانقطاع في التيار الكهربائي، وأيضاً تأثير الحرب الثالثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في عام 2014.
- القطاعات الصناعية التقليدية والجلدية والورقية والكيميائية تمثل أقل النسب في المشاركة بالقطاع الصناعي، وأن القطاعات الصناعات الخشبية تمثل النسبة الأكبر في المشاركة في القطاع الصناعي، كما أنه القطاع الأكثر تشغيلاً للعاملين.
- تراجع قطاع الصناعات الخشبية والإنشائية في وزنها النسبي للعام 2014 عنه في عام 2013، يعود إلى منع إسرائيل دخول أنواع معينة من الأخشاب لقطاع غزة، بالإضافة إلى تراجع قطاع الإنشاءات الذي كان يستخدم فيه الأخشاب لصناعة الأبواب وغيرها، أما بالنسبة لتراجع الوزن النسبي لقطاع الإنشآت فهو يعود إلى منع إسرائيل لدخول مواد البناء كالإسمنت والحديد والحصمه وغيرها من المواد الخام التي تستخدم في مصانع الباطون والبلاط وغيرها من المصانع الإنشائية، بحجة أنها تستخدم في تجهيز أنفاق للمقاومة الفلسطينية.

يتميز القطاع الصناعي الغزي بأن غالبية المنشآت فيه هي صغير ومتوسطة الحجم حيث أن 97٪ من المنشآت توظف أقل من 9 عمال؛ و89% توظف أقل من 4 عمال (الرفاتي، 2014، 3).

<u>ثانياً: المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي في قطاع غزة</u>

سيتم استعراض أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي في قطاع غزة، من حيث عدد العاملين وعدد المنشآت الصناعية، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. كما هو مبين في الجدول (3.7).

جدول رقم (3.7)

المؤشرات الرئيسية للقطاع الصناعي الغزي خلال للفترة (2006 – 2014)

السنة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الإنتاج	القيمة المضافة	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP
2006	3,689	14,352	265,327.8	11.9	16.3
2007	3,502	13,890	241,854.2	127.2	9.2
2008	3,428	11,841	162,375.3	149.9	11.9
2009	3,531	12,988	368,138.0	130.2	9.6
2010	3,327	12,456	449,127.9	190.8	12.6
2011	3,625	14,124	429,677.9	199.3	11.2
2012	4,597	182,19	664,251.2	149.7	10.2
2013	4,546	18,266	756,397.5	204.6	10.2
2014	4,795	23,084	726,434	225.1	9.2

- نسبة مساهمة القطاع الصناعي للأعوام 2006–2014 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004، العام 2014 تقديرات أولية عرضة للتنقيح.
- القيمة المضافة للنشاط الصناعي للأعوام 2006–2013 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004.
- القيمة المضافة بالمليون دولار أمريكي، قيمة الإنتاج بالألف دولار أمريكي
- المصدر لعدد المنشآت ولأعداد العاملين والأنتاج مجموعة من سلسلة المسوح الاقتصادية للأعوام 2007 إلى العام 2013.
- المصدر سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة
- المصدر لنسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP والقيمة المضافة من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء

- نلاحظ اختلاف أعداد المنشآت الصناعية وأعداد العاملين في العامين 2013–2014 ما بين إحصائيات الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء وهذا الاختلاف يعود إلى أن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية يسجل عدد الأعضاء لدية فقط، بينما الجهاز المركزي للإحصاء فإنه يسجل جميع المشاريع الصناعية في قطاع غزة حتي الصغيرة والعائلية منها.

نلاحظ من الجدول (3.7) أن:

- تغير عدد المنشآت الصناعية تبعاً لتغير الظروف السياسية في قطاع غزة، ففي عامي 2007 و2008 تراجع عددها نتيجة الحصار المفروض على قطاع غزة، مما أثر أيضاً على كل من عدد العاملين فيه، وقيمة الإنتاج والقيمة المضافة له، وبالتالي نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي.
- بعد العام 2008 اتجهت جميع المؤشرات نحو التحسن نتيجة حفر الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر، مما ساعد هذه المنشآت في الحصول على مستلزمات الإنتاج من مواد خام ووقود.
- في العام 2014 زاد عدد المنشآت الصناعية عن العام 2013، بالرغم من الحصار المفروض على قطاع غزة وحرب عام 2014، ويمكن إرجاع ذلك إلى قيام العديد من أصحاب المنشآت القائمة بترخيص منشآتهم للحصول على تصاريح للتنقل عبر معبر إيرز. نتيجة التسهيلات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي بعد حرب 2014، هذه الزيادة في عدد المنشآت لم يكن هدفها الأساسي الإنتاج ويظهر ذلك في انخفاض قيمة الإنتاج، وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

3.2.2 أثر الحصار والحروب على القطاع الصناعي في قطاع غزة

القطاع الصناعي الغزي يعاني أزمة متفاقمة في ظل استمرار فرض الحصار الاقتصادي والمالي الشامل على القطاع غزة، والحروب الممتالية عليه، مما أدي إلى التوقف شبه التام للعديد من المنشآت الصناعية، نتيجة استمرار إغلاق المعابر ومنع تدفق الواردات والصادرات الغزية من السلع والبضائع، بما في ذلك المواد الأولية ونصف المصنعة. بالإضافة إلى الأضرار الجزئية والكلية المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالمنشآت الصناعية والبنية التحتية نتيجة الحروب على قطاع غزة. وهنا سيتم مناقشة أثر هذا الحصار والحروب الممتالية على القطاع الصناعي الغزي.

أولاً: أثر الحصار على القطاع الصناعي في قطاع غزة

الحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ليس جديداً ، فهو سمة من سمات العدو الإسرائيلي وجزء من سياساته ضد الشعب الفلسطيني، وكان نصيب قطاع غزة من هذا الحصار هو

الأكبر، حيث تم إغلاق وفرض الحصار على القطاع بدرجات وأساليب متنوعة خلال السنوات 1995 حتى عام2000، (حيث استخدمت سياسة الإغلاق المتكرر الجزئي والشامل) واشتد هذا الحصار أثناء انتفاضة الأقصى وبعدها حتى يناير 2006 وصولاً إلى الانقسام في 2007/6/14 حيث أصبح الحصار مطبقاً وبصورة شاملة على قطاع غزة منذ ذلك التاريخ إلى اليوم.

- فقد قام الاحتلال الإسرائيلي بإتخاذ إجراءات ضد قطاع غزة منذ منتصف يونيو 2007م تمثلت في فرض حصار اقتصادي مشدد، ممثل في إغلاق المعابر التجارية والمنافذ من وإلى قطاع غزة، وإلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة، والحد من حركة رجال الأعمال الغزيين من التنقل ما بين القطاع والضفة الغربية من جهة والعالم الخارجي من جهة أخرى، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، ومنعت دخول الماكينات و قطع الغيار الخاصة بالمصانع ، وحظر دخول الشيكل وفرض ضغوطات على القطاع المصرفي في قطاع غزة مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتفاقم نسب البطالة والفقر، وقامت بالتضيق على القطاع الصناعي باختزال الحركة التجارية لقطاع غزة في معبر كرم ابو سالم كمعبر تجاري وحيد، رغم تدني قدرته التشغيلية، والناجمة عن عدم جاهزيته لتغطية كافة للاحتياجات الصناعية والاحتياجات الأخرى لسكان قطاع غزة من جانب آخر، بعد أن كان هناك ستة معابر تجارية وهي "كرم أبو سالم – المنطار (كارني) – العودة (صوفا) – الشجاعية (ناحل عوز)– بيت حانون (إيريز)" بالإضافة إلى معبر رفح على الحدود مع مصر، كما قامت مصر بإغلاق معبر رفح بشكل كامل. كما فرضت القيود على الإستيراد حيث أدت إلى توقيف شبه كامل للنشاط الصناعي. حيث أن 95% من مواد التصنيع المستخدمة في غزة كان يتم استيرادها عن طريق المعابر المشتركة مع إسرائيل قبل بدء الحصار في منتصف2007 (أصرف، 2010، ص10). وقد بلغ حجم الواردات منذ حزيران (يونيو) 2007 ربع الواردات في مرحلة ما قبل الحصار. ولقد سمح بدخول 35 نوع من السلع التي تقتصر على السلع الغذائية، مقابل 4000 نوع قبل فرض الحصار (الأمم المتحدة، 2009 ص10).

- وهناك قطاعات عديدة تقف رهناً على القدرة على التصدير من غزة، تضمنت 76% من جميع منتوجات الأثاث المصنعة في غزة، و90% من الملابس، و20% من المنتوجات الغذائية وظل الحظر قائماً على الصادرات منذ فرض الحصار، وخلال أول عامين من الحصار لم يتم تصدير سوى 138 شاحنة من الزهور والفراولة، هذا بالمقارنة بمعدل 70 شاحنة يوماً، بما فيها الأثاث، والملابس، والحاصلات الزراعية، والخضار، والمنتجات الغذائية، والمنتجات المعدنية، والصناعات اليدوية (الأمم المتحدة، 2009، ص10). هذا بالنسبة للخسائر المباشرة لمنع التصدير أما الخسائر غير المباشرة فتتمثل في خسارة المنتجات الصناعية الغزية الأسواق العربية والعالمية، وإلغاء العديد من العقود المبرمة بين أصحاب هذه المنشآت والمستوردين في الأسواق الخارجية.
- إغلاق المعابر أدى إلى تدهور وضع القطاع الصناعي، وخلق ما يسمى بالاقتصاد الموازي أو اقتصاد الإغاثة والتواكل جنباً إلى جنب مع أنشطة اقتصاد السوق السوداء والمحتكرين والمهربين، بعد أن تراجع القسم الأكبر من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وتسببت أزمة الكهرباء الناتجة عن نقص الوقود بوقف أو إعاقة المنشآت الصناعية. ويعجز معظم مالكي المنشآت الصغيرة عن توفير مولدات كهربائية ووقود كافٍ لتشغيل الآلات خلال فترات انقطاع التيار الكهربائي، مما يدفع البعض منهم إلى إغلاق المنشآت أو إيقافها بسبب الخسائر التي يتكبدوها.
- وقد أظهر تقرير للبنك الدولي بعنوان " اقتصاد غزة على حافة الانهيار والبطالة بين الشباب هي الأعلى في المنطقة بنسبة 60%"، وقدم هذا التقرير في 27 مايو 2015 بأن قطاع الصناعة في غزة تقلص بنسبة تصل إلى 60% (مجموعة البنك الدولي).
- وأدى هذا الحصار إلى إغلاق 95% من المنشآت الصناعية، أي ما يقارب 3700 منشأة من مجموع 3900 منشأة صناعية، وباقي المنشآت العاملة تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن 15%، وتراجعت مبيعات المنشآت الصناعية نتيجة ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، وتراجع عدد العاملين في القطاع الصناعي من 35000 عامل، إلى أقل من 1500عامل بعد العدوان على القطاع في عام 2008– 2009. (وزارة التخطيط الفلسطيني، 2010، 2، ص3).

- كما بلغت الخسائر الشهرية لقطاع الصناعة حوالي 16 مليون دولار، وتمثل نسبة 33%من إجمالي الخسائر منذ فرض الحصار وحتى أغسطس 2009 (وزارة التخطيط الفلسطيني، 2010،2، ص3).

وكان من أكثر القطاعات الصناعية تضرراً مايلي:

- قطاع الصناعات الخشبية والأثاث حيث أنه يصدر 50% من إجمالي الصادرات الغزية. ويبلغ عدد المصانع فيه نحو 600 مصنعاً، ويعمل فيها نحو 6600 عاملاً. ويصدر نحو 3000 شاحنة سنوياً، بقيمة إجمالية تصل ل300 مليون دولار سنوياً، وقد تعرض خلال أعوام الحصار إلى انتكاسة حقيقية بسبب إغلاق كافة المعابر التجارية. مما أدي إلى توقف أو تقليص عمل كافة مصانعه وورشه، ففي أعقاب إغلاق معبر المنطار "كارني" ووقف تصدير منتجاته من الأثاث والموبيليات، في 12يونيو 2007. قام أصحاب المصانع بتقليص طاقتها التشغيلية إلى أدنى مستوياتها، حيث وصلت إلى 20% فقط من طاقتها الإنتاجية، حيث أن 75% من إنتاج هذا القطاع كان موجهاً للتصدير، وانخفض عدد العاملين في هذا النشاط بنسبة 80%، حيث فقد أكثر من 5000 عاملاً عملهم، وتبلغ الخسائر اليومية لهذا القطاع نحو 300ألف دولار.(المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2011، ص30)
- كما أن قطاع صناعة الملابس والحياكة من القطاعات التي تعرضت لخسائر كبيرة حيث تشير البيانات الصادرة أن عدد مصانع الخياطة كانت تبلغ 600 مصنع تشغل نحو 25 ألف عامل (الغرفة التجارية بقطاع غزة)، عمل عدد قليل من هذه المصانع بشكل متقطع ولفترات محدودة للسوق المحلية، باستخدام المواد الخام الوارده عبر الأنفاق على الحدود المصرية الفلسطينية. حيث أن 90% من منتجات مصانع الخياطة تصدر للسوق الإسرائيلية وما نسبته 10% للسوق المحلي. وتفيد البيانات أن قطاع صناعة الملابس والحياكة يعتمد على ما نسبته 100% من المواد الخام المستوردة (الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية).
- وعلى صعيد قطاع الصناعات المعدنية والهندسية فتشير البيانات الصادرة على اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية أن تم إغلاق أكثر من 95% من الورش والمصانع التي تعمل في هذا المجال، وأصبح ما يزيد عن 7000 عامل يعملون في منشآت وورشات

صناعية (كالألمنيوم والمخارط وورش الحدادة ومصانع المسامير والسلك وسلك الجلي والأثاث المعدني والسخانات الشمسية) بدون عمل (الغرفة التجارية بقطاع غزة)، وبات هذا القطاع مهدد بالانهيار بسبب عدم توفر المواد الخام من جهة وعدم القدرة على تصدير المنتجات المعدنية نتيجة لاستمرار إغلاق المعابر، إضافة إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي عملت على تدمير مئات المصانع والورش بشكل كامل في قطاع غزة خلال السنوات الماضية جراء الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة.

أما قطاع الإنشاءات فقد بلغ مجموع المشاريع في قطاع البناء والإنشاءات والبنية التحتية التي تم إيقافها وتعطيلها نتيجة عدم توفر المواد الخام بنحو 370 مليون دولار بما فيها مشاريع وكاله الغوث الأونروا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلديات ومشاريع أخرى للقطاع الخاص. وقدرت تكلفة المشاريع التي تم إيقافها بسبب نقص المواد الخام ولوازم البناء من الاسمنت والحديد و الحصمة بحوالي 93 مليون دولار. كما لحق الضرر بالصناعات الإنشائية المساندة لقطاع الإنشاءات والمقاولات فتوقفت جميع مصانع البناء والتي تشغل أكثر من 3500 عامل و موظف وهي: 13 مصنع بلاط – 250 مصنع بلوك – 30 مصنع باطون جاهزة – مصانع الانترلوك – 145 مصنع رخام وجرانيت و مصانع أنابيب الصرف الصحي والمناهل عن العمل تماماً (الطباع، 2009، ص6).

هذا وتقدر الخسائر الإجمالية المتراكمة لقطاع الصناعة بمبلغ نصف مليون دولار يوميا منذ فرض الحصار حتى أول أغسطس 2008 (ما يعادل 315 مليون دولار) إلى جانب الخسائر المباشرة الناجمة عن تدمير المنشآت الصناعية أثناء الحرب العدوانية يناير 2009 والتي قدرت بـ 35 مليون دولار(المراقب الاقتصادي والاجتماعي، 2009، ص2).

ثانياً: الأنفاق

دفعت سياسة إسرائيل في فرض القيود على التجارة عبر الحدود وحركة الأفراد من وإلى قطاع غزة، إلى جانب الهجمات المستمرة على القطاع وتدمير البنى التحتية ومنع وصول المساعدات الدولية في معظم الأحيان،هذه السياسه دفعت الفلسطينيين إلى حفر أنفاق على الحدود مابين قطاع غزة و مصر كبديل عن المعابر. واستخدمت الأنفاق في إدخال مواد البناء والوقود والمواد الغذائية والبضائع التي لا تتوفر أو تتوفر بأسعار مرتفعة في الأسواق الغزية. تزايد عدد الأنفاق

من 20 نفق في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب التقديرات حتى نوفمبر 2009 إلى ما يقرب من ألف نفق متعددة الأشكال والأغراض، وفي هذا السياق نشير إلى القيمة الإجمالية للواردات من السلع عبر الأنفاق، تصل إلى أكثر من 600 مليون $ سنويًا، علمًا بأن حجم الواردات الفلسطينية الإجمالية من السلع من مصر خلال السنوات السابق 1997–2007 لم تتجاوز ١٥ مليون دولار سنويًا، (صوراني،2011، ص80).

إن وجود الأنفاق جاء كعملية إنعاش للقطاع الصناعي ففي عام 2009، تدفقت السلع عبر الأنفاق من مصر، بما في ذلك الوقود وقطع الغيار والمواد الخام وغيرها، للأنشطة الصناعية لاستئناف عملها وبلغ عددالمنشآت التي عادت للعمل نحو 30٪ مقارنه بسنة 2007 م.

وذكرت منظمات الأعمال المحلية أن العمالة في القطاع الصناعي ارتفعت بحوالي 2000 عامل خلال عام 2008 وإلى ما يقرب 5000 عامل في نهاية 2009عام؛ ولكن هذه الأعداد لا تزال أقل بكثير من 35,000 عامل الذين كانوا يعملون في يونيو حزيران عام 2007 قبل الإغلاق التام. وفي ظل استمرار القيود المستمرة على تصدير البضائع من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل وبقية العالم (الرفاتي، 2014، ص3).

ولكن في نهاية شهر يوليو 2013 كانت مصر قد دمرت غالبية الأنفاق على الحدود مع رفح وفي شهر مايو 2015 أعلنت مصر عن نجاحها في تدمير نحو 80% من أنفاق القطاع مما أدى إلى توقف دخول الوقود والمواد الخام اللازمة للصناعة عبر الانفاق بشكل نهائي (الأورومتوسطي 2015، ص30). لتعود الأزمة الخانقة إلى حالها ما قبل الحصار، ودخل اقتصاد غزة في حالة ركود بعد إغلاق الأنفاق التي كانت تعتبر المصدر الرئيس للتجارة في القطاع بعد فرض الحصار. وعادت المنشآت الصناعية تعاني من نقص وانعدام المواد الخام والوقود اللازمة لعملية الصناعة وعدم القدرة على تسويق المنتجات الصناعية في الخارج بعد أن كانت تصدر بعض المنتجات الصناعية عبر الانفاق. فقد كان يصدر عبرها العديد من الصناعات الغزية مثل: الأثاث المنزلي والفخار والملابس والمنتجات الغذائية وغيرها (حسب كشوفات دائرة التجارة والمعابر في غزة).

ثالثاً: أثر الحروب على القطاع الصناعي:

بينما كانت القيود الإسرائيلية على القطاع تعيق القطاع الصناعي ونموه، فإن الحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل ما بين عام 2008 وعام 2014 تسببت في شلّ االقطاع الصناعي شللاً تاماً ودمرت البنية التحتية اللازمة لإبقاء هذا القطاع على قيد الحياة.

فقد استهدف الاحتلال الإسرائيلي خلال الحروب عدد كبير من المنشآت الصناعية الأمر الذي أدي إلى إغلاق هذه المنشآت وتسريح العمال. أماالمنشآت الباقية فكانت تتوقف بشكل كلى عن الإنتاج في فترات الحروب.

سيتم التطرق إلى آثار الحروب على القطاع الصناعي الغزي من حيث الخسائر وعدد المنشآت المتضررة.

1. الحرب الأولى 2008-2009

استمرت الحرب الإسرائيلية الأولى على قطاع غزة 22 يوماً، من 2008/12/27 وحتى 2009/1/18، وتعمدت آلة الحرب الإسرائيلية إلى تدمير القطاع الصناعي حيث تم استهداف ما يزيد عن 570 منشأة صناعية خلال فترة الحرب علي غزة وبلغت الخسائر المباشرة للقطاع الصناعي حوالي 30,490,333 دولار أمريكي حسب تقديرات الإدارة العامة للصناعة في وزارة الاقتصاد الفلسطينية بغزة. موزعة على القطاعات الصناعية حسب الجدول رقم (3.8)

الجدول رقم (3.8): توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها في الحرب الأولى 2008-2009

قيمة الأضرار بالدولار الأمريكي.

القطاع	الصناعات الغذائية	صناعات النسيج والخياطة والجلود	الصناعات الخشبية	الصناعات الورقية	الصناعات البلاستيكية والكيميائية	الصناعات المعدنية والهندسية	الصناعات الإنشائية	إجمالي الأضرار الصناعية
عدد المنشآت	42	57	89	17	40	200	125	570
قيمة الأضرار	8,569,570	427,215	1,707,740	363,820	1,337,295	4,868,438	13,216,255	30,490,333

المصدر : بيانات غير منشورة الإدارة العامة للصناعة

كان من أهداف إسرائيل في هذه الحرب القضاء على ما تبقى من منشآت فلسطينية متميزة، وتدمير القطاع الصناعي تدميراً منظماً، وحسب الجدول (3.8) فقد تكبد قطاع الصناعات الخشبية والإنشائية (مصانع الباطون) أكبر الخسائر بالنسبة للقطاعات الأخرى بهدف تأخير عملية إعادة الإعمار وإعاقة المقاومة في بناء الأنفاق التي تستخدمها في المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي. أما القطاع الأكثر ضراراً من حيث عدد المنشآت المتضررة هو قطاع الصناعات المعدنية والهندسية، حيث كان الهدف من إلحاق الضرر فيه بالإضافة إلى تأخير إعادة الإعمار هو إيقاف عملية تطور صواريخ المقاومة الفلسطينية.

2. <u>الحرب الثانية 2012</u>

شن الاحتلال الإسرائيلي الحرب الثانية على قطاع غزة في شهر نوفمبر2012، واستمرت الحرب لمدة أسبوع كامل. حيث تم استهداف العديد من المنشآت الصناعية وبلغ عدد المنشآت المستهدفة 68 منشأة، وبلغت خسائر القطاع الصناعي1,900,570 دولار أمريكي، والجدول رقم (3.9) يوضح توزيع هذه الخسائر على القطاعات الصناعية.

الجدول رقم (3.9): توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها في الحرب الثانية عام 2012

قيمة الأضرار بالدولار الأمريكي.

القطاع	الصناعات الغذائية	صناعات النسيج والخياطة والجلود	الصناعات الخشبية	الصناعات الورقية	الصناعات البلاستيكية والكيميائية	الصناعات المعدنية والهندسية	الصناعات الإنشائية	إجمالي الأضرار الصناعية
عدد المنشآت	6	4	12	2	5	21	18	68
قيمة الأضرار	57,300	916,400	91,125	36,800	51,050	498,260	249,635	1,900,570

المصدر : بيانات غير منشورة الإدارة العامة للصناعة

نلاحظ أن أضرار القطاع الصناعي في الحرب الثانية كانت أقل نسبياً من الحرب الأولى سواء بالنسبة لعدد المنشآت المتضرره أو قيمة الأضرار ويرجع ذلك إلى أن فترة الحرب الثانية كانت أقصر من فترة الحرب الأولى. وبالرغم من ذلك فكان نصيب القطاع الصناعي من الأضرار

كبير، وكانت أكثر القطاعات تضرراً في هذه الحرب من حيث القيمة هو قطاع صناعات النسيج والخياطة والجلود ومن ثم قطاع الصناعات المعدنية والهندسية، وهو الأكثر تضرراً بالنسبة لعدد المنشآت.

3. الحرب الثالثة 2014

شنت إسرائيل في يوليو 2014 حرباً ثالثه، استمرت هذه الحرب على مدار 51 يوم، كما أنها تعد الأعنف من حيث الخسائر والدمار الذي حل في البنية التحتية والقطاع الصناعي وقاعدة الإنتاج المتداعية بالأصل، فلم يكتف الاحتلال الإسرائيلي بكل ما سبق بل أجهز على ما تبقي من القطاع الصناعي بغزة في هذه الحرب، وجاءت في وقت كان فيه الاقتصاد الغزي دخل في حالة ركود. وتكبد القطاع الصناعي خسائر كبيرة في هذه الحرب قدرت الخسائر المباشرة بشكل أولى ب130 مليون $. وعدد المنشآت المتضرره سواء بشكل كلي أو جزئي 1112 منشأة (الإدارة العامة للصناعة). وقد تم توزيع الخسائر على القطاعات الصناعية كما هو في الجدول رقم (3.10)

جدول رقم (3.10)

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب القطاع الصناعي من حيث عدد المنشآت ونسبتها في حرب عام 2014

قيمة الأضرار بالدولار الأمريكي.

القطاع الصناعي	العدد	النسبة
صناعات غذائية	115	10.3
صناعات إنشائية/مقاولات	263	23.7
صناعات معدنية	204	18.4
صناعات خشبية	168	15.1
صناعات النسيج والملابس	114	10.3
صناعات الألومنيوم	55	4.9
صناعات حرفية	21	1.8
صناعات بلاستيكية	49	4.4
صناعات كيمائية	46	4.1
أخرى	77	6.9
المجموع	1112	100

المصدر : بيانات غير منشورة الإدارة العامة للصناعة

نلاحظ من الجدول (3.10) أن أكبر نسبة من الخسائر كانت في قطاع الصناعات الإنشائية والمقاولات ومن ثم قطاع الصناعات المعدنية، وهو استمرار لعملية تدمير هذا القطاع للأسباب التى تم ذكرها من قبل.

ويبين تقرير البنك الدولى الذي أشرنا له سابقاً أن الاتحاد الفلسطيني للصناعات الغذائية يقدر حجم الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعات الغذائية في غزة بحوالي 150 مليون دولار، وأن العديد من المصانع باتت في وضع لا يمكن تشغيلها. فأكبر مصانع القطاع والتي كانت تزود أسواق غزة بحوالي 70% من احتياجاتها المحلية أصبحت مدمرة وستواجه بطأ في عملية إعادة بنائها لأن الحصول على مواد البناء سيكون محدوداً (مجموعة البنك الدولي).

وقد وزعت المنشآت المتضرره على محافظات قطاع غزة كما في جدول رقم(3.11)

جدول (3.11)

توزيع المنشآت الصناعية المتضررة حسب المحافظة في الحرب الثالثة عام 2014

المحافظة	عدد المنشآت المتضررة
رفح	94
خان يونس	97
الوسطى	96
غزة	598
الشمال	227
المجموع	1112

المصدر : بيانات غير منشورة الإدارة العامة للصناعة

شكل (3.4)

التوزيع النسبي للمنشآت المتضررة حسب المحافظة في حرب عام 2014

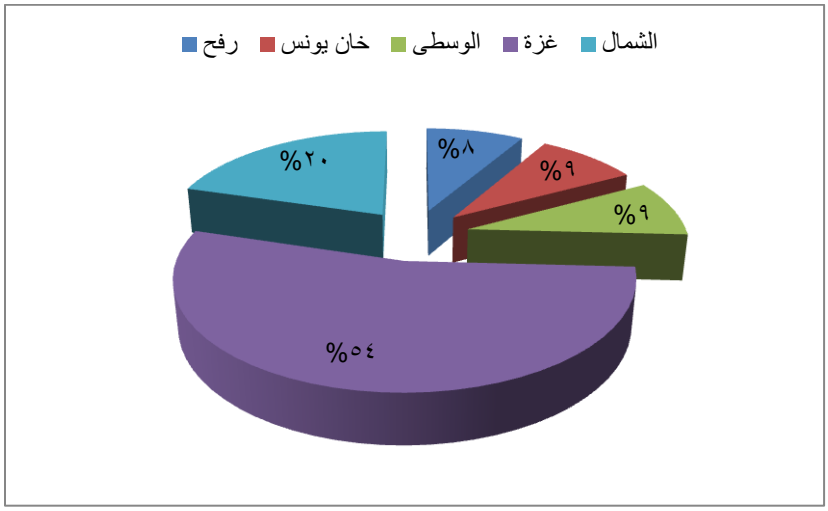

المصدر : اعداد الباحثة

من خلال الشكل (3.4) نلاحظ أن معظم الخسائر كانت في محافظة غزة وهذا أمر طبيعي حيث أن المنشآت الصناعية في محافظة غزة تشكل أكبر نسبة من عدد المنشآت في قطاع غزة.

ويعاني العاملون في القطاع الصناعي معاناه شديدة، خاصةً وأنهم لم يتلقوا تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها خال الهجوم الإسرائيلي والتي تقدر بحوالي 200 مليون دولار. وفقد حوالي 7000 من أصل 45,000 عامل وظائفهم في القطاع الصناعي جراء تدمير المنشآت التي كانوا يعملون بها (الأورومتوسطي، 2015، ص17).

كما أن استهداف محطة الكهرباء في قطاع غزة من قبل الجيش الإسرائيلي ومنع إدخال الوقود اللازم لتشغيلها أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي الذي عمل على مضاعفة معاناة أصحاب المصانع وتحميلهم تكاليف إضافية في عملية الإنتاج.

ونتيجة للقيود والمعيقات التي يواجهها القطاع الاقتصادي، فإن معظم الشركات تبقى عاجزة عن الاستثمار في السلع الرأسمالية في ظل خسارة الأسواق الرئيسية كإسرائيل والضفة الغربية، مما أدى إلى بقاء إنتاجية العمل في غزة أدنى منها في الضفة الغربية بشكل ملحوظ في عامي 2013 – 2014 (الأورومتوسطي، 2015، ص17).

3.2.3 معيقات القطاع الصناعي في قطاع غزة

يعاني القطاع الصناعي الغزي من العديد من المعيقات، فهو يعاني من المعيقات التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني بشكل عام إضافة لذلك هناك معيقات خاصة به نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يمر بها قطاع غزة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

- الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي تستهدف المصانع القائمة والبنية التحتية مما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة بشكل ملحوظ وفقدان عدد كبير من العمال لفرص عملهم.
- الحصار والإغلاق المتكرر للمعابر والذي يعيق ويقيد أصحاب المنشآت الصناعية في الحصول على المواد الخام والوقود والمعدات والآلات اللازمة لتشغيل المنشآت الصناعية حيث أن أكثر من 95% من مدخلات قطاع الصناعة تعتمد على إسرائيل أو تمر من خلالها مما يوقف حركة الكثير من المنشآت أثناء فترات الإغلاق (الرفاتي، 2014، ص5).
- حظر التصدير وعدم قدرة المنتجين على تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية، وعدم قدرتهم على الوفاء بالعقود التي يتم إبرامها مع المستورين من الخارج، وكذلك منع التبادل التجاري الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أزمة الطاقة ونقص امدادات الوقود المفروضة على حركة التجارة، وضعف شبكة التوزيع مما أدى إلى الحد من قدرات محطة الكهرباء الوحيدة في القطاع، وقدرت الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء بحوالي 42.5 مليون دولار (مجموعة البنك الدولي).
- تدمير البني التحتية والممتلكات الخاصة والعامة ، وقد شمل ذلك محطة توليد الكهرباء والطرق الرئيسية ومطار غزة الدولي وتوقيف العمل في ميناء غزة، وهذا جعل قطاع غزة بيئة طاردة للاستثمار.
- لجوء أصحاب المنشآت الصناعية إلى الاستثمار في الخارج، ونقل منشآتهم إلى الدول المجاورة.
- هجرة أصحاب الكفاءات إلى الخارج، نتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ضعف ثقة المستثمرين بالبيئة الاستثمارية في قطاع غزة. سواء كان الأمر يتعلق بالاستثمار المحلي من المقيمين في القطاع، أم بالاستثمار الخارجي من غير المقيمين، وخصوصاً بعد

استهداف إسرائيل للمنشآت الصناعية، التي نجحت في تحقيق مستوى عالٍ من الجودة والقدرة على منافسة البديل الأجنبي.

- التأخير المستمر والمتعمد من قبل الإسرائيلين في تسليم الواردات للمستوردين الغزين، مما يحمل المستوردين مزيد من التكاليف.
- ارتفاع تكاليف نقل المواد الخام في حال سمحت إسرائيل بدخوله، فحسب الإدارة العامة للتجارة والمعابر فإن الحاوية (الكونتينر) الواحد يكلف المستورد من الميناء الإسرائيلي أو من المعبر حتى وصوله إلى مخازن المستورد في غزة مابين 4000–6000 شيقل إسرائيل، وتختلف القيمة حسب مكان النقل وحسب شركة النقل (دائرة التجارة والمعابر في غزة).
- تراجع مستوى الكفاءة والإنتاجية من جانب، وارتفاع تكلفة الإنتاج من جانب آخر إضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي.
- تدني مستوى البيئة الاستثمارية المشجعة للأنشطة الإنتاجية الخاصة مثل القوانين والإجراءات الواضحة، وتدني مستوى التسهيلات التي يتم توفيرها للقطاع الخاص.
- ضعف التمويل الخاص بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتطوير نوعية المنتجات وزيادة درجة منافستها في الأسواق العالمية (الرفاتي، 2014، ص5).
- ضعف مساهمة القطاع المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية من خلال اشتراط نسبة عالية للفوائد وتحديد إجراءات سداد غير مريحه للمقترضين، بالإضافة إلى نقل جزء كبير جداً من الإيداعات إلى الخارج (الرفاتي، 2014، ص5).
- عدم اكتمال وتبني مشروعات القوانين الخاصة بالاستثمار وتنظيم وتشجيع القطاع الخاص وتأخير إنجاز معاملات المستثمرين نتيجة لإجراءات بيروقراطية في بعض المؤسسات الحكومية (الرفاتي، 2014، ص5)

3.3 المبحث الثالث: هيكلية الأجور في القطاع الصناعي

يستعرض هذا المبحث هيكل الأجور في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، والتوزيع النسبى للعاملين بأجر من مجمل العاملين في الأراضي الفلسطينية، ومن ثم معدل الأجر اليومي حسب المؤشرات الديموغرافية الرئيسية: مثل الجنس والمنطقة.

وسيتم من خلال التصنيفات توضيح التباين في معدلات الأجور ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك معدلات الأجور ما بين الذكور والإناث.

وسيتم عرض التشريعات الفلسطينية التي لها علاقة بالأجور، خاصة قانون الحد الأدنى للأجور الذي أقرته السلطة الفلسطينية وقامت بتطبيقه في بداية عام 2013.

3.3.1 هيكل الاجور في سوق العمل الفلسطيني

للتعرف على واقع الأجور في فلسطين سيتم عرض نسب العاملين بأجر حسب المنطقة، وعلى عدد ساعات العمل اليومية وأيام العمل.

أولاً: العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية:

بلغ عدد الفلسطينيين المستخدمين بأجر في فلسطين 618 ألف عامل، بواقع 331 ألف عامل يعملون في الضفة الغربية و188 ألف عامل يعملون في قطاع غزة و 78 ألف عامل يعملون في إسرائيل و 21 ألف يعملون في المستوطنات في العام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). والجدول رقم (3.12) يظهر نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لعامي الدراسة 2013- 2014.

جدول رقم (3.12)

التوزيع النسبي العاملين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة للعامين 2013- 2014

السنة	2014	2013
فلسطين	67.7	68.2
الضفة الغربية	64.6	65.9
غزة	75.7	73.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة للأعوام 2013-2014، ص92

يلاحظ من الجدول (3.12) زيادة نسبة العاملين بأجر في العام 2014 عن العام 2013، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة عدد العاملين في الضفة الغربية نتيجة للاستقرار النسبي فيها، بينما نجد أن نسبة العاملين بأجر قد انخفضت في قطاع غزة نتيجة الظروف السياسية غير المستقرة التي مر بها قطاع غزة في عام 2014 نتيجة الحرب وتأثير الحصار.

كما ويلاحظ أن نسبة العاملين بأجر في قطاع غزة أكبر من نسبة العاملين في الضفة الغربية وسبب ذلك هو قلة فرص الاستثمار المتاحة للأفراد الراغبين بإنشاء مشاريع استثمارية والذين يعملون بأجر لدي منشآت أخرى، بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية غير المستقره في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

ثانياً: متوسط الأجور اليومية:

تتأثر متوسط الأجور بشكل كبير بالظروف السياسية. حيث أنها ترتفع في سنوات الاستقرا ر السياسي والأمنى و الرواج الاقتصادي، وتنخفض في سنوات التوترات السياسية، فنجد أن مسار معدل الأجور يرتفع تدريجياً مع التقدم في السنوات ولكنها تنخفض في بعض السنوات التي تشهد أزمات سياسية واقتصادية. والجدول رقم (3.13) يوضح معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص.

جدول رقم (3.13)

معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حسب المنطقة وللأعوام 2000-2014

القيمة بالشيقل الإسرائيلي.

السنة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
2000	66.8	73.7	49.2
2001	67.9	73.1	51.6
2002	69.6	76.5	52.0
2003	66.9	76.9	47.6
2004	67.3	74.1	51.6
2005	67.4	74.1	51.9
2006	69.7	76.0	52.9
2007	69.0	74.8	52.6
2008	74.7	81.1	50.6
2009	78.2	85.1	55.1
2010	74.3	83.6	48.7
2011	72.6	81.0	52.0
2012	74.1	81.9	56.1
2013	73.1	82.6	52.7
2014	76.5	84.7	52.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة ،2015،ص109.

يلاحظ من الجدول (3.13) أن معدل الأجر اليومي بالقطاع الخاص في الضفة الغربية يفوق مثيله في قطاع غزة، وهذه الفجوة ازدادت عبر الزمن (2000-2014)، نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي الذي يمر به قطاع غزة، فقد بلغ الفرق بين المنطقتين 31.9 شيقل يومياً في العام 2014 لصالح الضفة الغربية، حيث زاد معدل الاجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 10.7% عن معدل الأجر اليومي في فلسطين للعام 2014، وانخفض في قطاع غزة بنسبة 31%. كما أن الزيادة في الأجور في الضفة الغربية أكبر من الزيادة في قطاع غزة فقد زاد الأجر في العام 2014 في الضفة الغربية بمقدار 11 شيقل لليوم الواحد عن العام 2000، بينما زاد في قطاع

غزة بمقدار 3.6 شيقل يومياً لنفس الفترة، أي بنسبة 7.3%. وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بمعدل التضخم الذي ارتفع خلال نفس الفترة بمعدل 45.22%[8*].

وعند الحديث عن الأجور الحقيقية نجد استمرار تدهورها في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2012 نتيجة عجز الأجور الإسمية عن مواكبة التضخم. فقد انخفض الأجر الحقيقي بنسبة 10% مقارنة بعام 2006، وذلك على الرغم من. أن الإنتاجية سجلت في عام 2012 زيادة بنسبة 7% مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2004، وهو ما يدعم الاستنتاجات التي تفيد بأن ثمار النمو الذي تحقق خلال فترة ما بعد عام 2007 لم توزع على نحو متكافئ بين الأجراء وأصحاب رأس المال. زد على ذلك أن تحسن تكلفة وحدة العمل، نتيجة انخفاض مستويات الأجور وارتفاع الإنتاجية، لم يترجم إلى زيادة القدرة التنافسية، مثلما يتبين ذلك من ضعف الصادرات وزيادة الاعتماد على الواردات (تقرير الأمم المتحدة ، 2013 ، ص8).

وفي العام 2014 بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي (سنة الأساس= 2010) للمستخدمين بأجر في القطاع الخاص حوالى 70 شيقل في فلسطين، بواقع 51 شيقل لقطاع غزة و 75 شيقل للضفة الغربية (لايشمل العاملين في أراضي 48 والمستوطنات) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ثالثاً: معدل ساعات وأيام العمل والأجرة اليومية في القطاع الصناعي.

معدل ساعات وعدد أيام العمل مؤشرات على مدى نشاط القطاع الصناعي مما يؤثر على المستوى العام للأجور في هذا القطاع والجدول (3.14) يوضح معدل الساعات و أيام العمل وكذلك أجور العاملين لسنوات الدراسة.

---

[8] *تم حساب نسبة التضخم من قبل الباحثة بإعتبار أن سنة 2000 هي سنة الأساس. وبناء على المعلومات الواردة في (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 71.02 للعام 2000، وارتفعت في العام 2014 لتبلغ 103.14. حيث يتم حسابه وفقاً للمعادلة (1- المستوى العام للأسعار في فترة المقارنة/المستوى العام للأسعار للفترة السابقة *100)، المستخدمة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول (3.14)

معدل الساعات الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في فلسطين حسب الجنس للعامين 2013-2014

	2013			2014		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
معدل الساعات الأسبوعية	47.4	47.8	44.5	45.8	46.1	43.1
معدل أيام العمل الشهري	23.0	23.2	21.8	22.4	22.4	21.8
معدل الأجرة اليومية	85.2	89.5	46.4	81.2	84.5	51.1

المصدر :الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة، 2014، ص110

يلاحظ من الجدول(3.14) انخفاض كل من معدل ساعات العمل الأسبوعية ومعدل أيام العمل الشهري ومعدل الأجر اليومي للمستخدمين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في فلسطين في العام 2014 عن العام 2013. ويعود هذا الانخفاض إلى تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية بقطاع غزة في العام 2014.

كما يلاحظ وجود فرق في كل من معدل ساعات العمل الأسبوعية ومعدل أيام العمل الشهري ومعدل الأجر اليومي ما بين الذكور والإناث، حيث أن الذكور يعملون لساعات أطول و أيام أكثر وبالتالي يحصلون على أجور أعلى.

رابعاً: تطور معدلات التضخم والأجور في الاقتصاد الفلسطيني

تتأثر الأسعار في الاقتصاد الفلسطيني بمستويات الأسعار العالمية والأسعار في إسرائيل (التضخم المستورد)، كما تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على مستوى الطلب (الإنفاق)، بالإضافة إلى تأثرها بالتغيرات التي تحدث في أسعار صرف الشيقل مقابل العملات الأجنبية المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة الدولار والدينار. فالارتفاع بالمستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القدر الشرائية للأفراد (تراجع دخلهم الحقيقي)، أي أن الأجور الحقيقية تتأثر بمعدلات التضخم، فإذا زادت معدلات التضخم بنسبة أكبر من زيادة الأجور الإسمية، أدى ذلك لانخفاض الأجور الحقيقية، أما إذا زاد التضخم بنسبة أقل من زيادة الأجور الإسمية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأجور الحقيقية، والجدول (3.15) يوضح العلاقة بين معدلات التضخم والأجور الإسمية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

جدول رقم (3.15): الأجور السنوية الإسمية والحقيقية للعاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني ومعدلات التغير فيها خلال الفترة 2007-2014

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

السنة	CPI	معدل التضخم	عدد العاملين	تعويضات العاملين السنوية	أجر العامل السنوي الاسمي	معدل التغير في الأجر الإسمي	أجر العامل الحقيقي السنوي	معدل التغير في الأجر الحقيقي
2007	110.12	1.86%	61690	191.4632	3104	-	2818	
2008	121.01	9.89%	59641	205.2086	3441	10.86%	2843	0.97%
2009	124.34	2.75%	67052	251.1495	3746	8.86%	3012	6.11%
2010	129	3.75%	65538	277.0585	4227	12.86%	3277	9.12%
2011	132.71	2.88%	72022	311.9785	4332	2.47%	3264	-0.41%
2012	136.4	2.78%	78724	388.4131	4934	13.90%	3617	11.12%
2013	138.75	1.72%	79566	411.8282	5176	4.91%	3730	3.18%
2014	141.16	1.74%	86,253	490.9708	5692	9.97%	4032	8.24%

- مصادر البيانات: بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنة الاساس 2004).
- البيانات الخاصة بعدد العاملين والاجور السنوية مصدرها سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة
- **فيما يتعلق بمعدل التضخم والاجور الحقيقية فقد تم احتسابها من قبل الباحثة كما يلي:**
  1. معدل التضخم = (الرقم القياسي للسنة الحالية /الرقم القياسي للسنة السابقة) – 1 ×100
  2. أجر العامل الحقيقي السنوي = الاجر السنوي للعامل / الرقم القياسي لأسعار المستهلك
  3. معدل التغير في الاجر الحقيقي = معدل التغير في الاجر السنوي الاسمي – معدل التضخم

نلاحظ من خلال الجدول (3.15) أن التضخم يزيد بمعدلات أقل من الزيادة في معدل التغير للأجور الإسمية، وبالتالي الأجور الحقيقية متزايدة، أي أن الأجور في فلسطين تزداد بمعدل أعلى من معدلات التضخم، وبالتالي لم يتأثر العاملون في القطاع الصناعي الفلسطيني بارتفاع معدلات التضخم.

شكل رقم (3.5)

معدل التغير في الأجور الإسمية والحقيقية مقارنةً بمعدل التضخم خلال الفترة 2008-2014

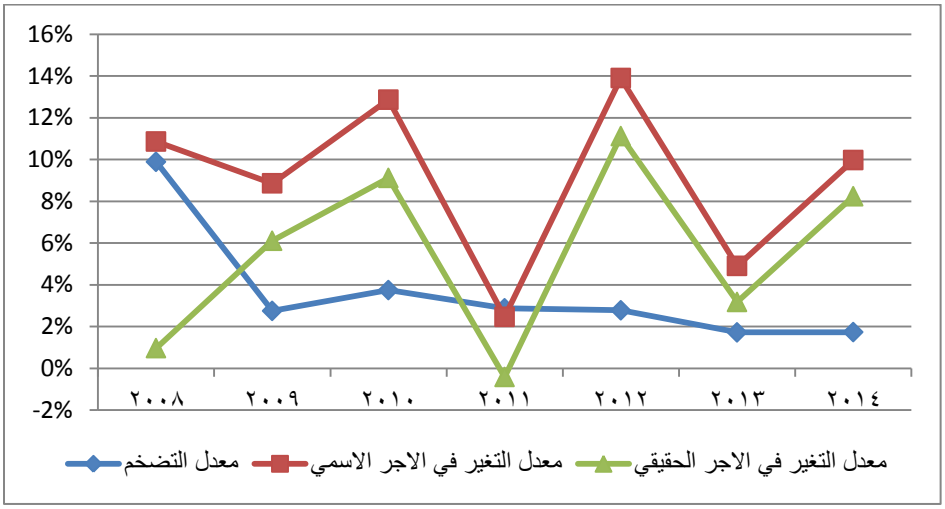

المصدر: من إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل (3.5) أن معدل التضخم في الفترة محل الدراسة (2008- 2014) في فلسطين بلغ حوالي (3.6%)، وهو أقل من التغير بالأجر الإسمي، التي بلغت (9.11%)، مما انعكس على نسبة التغير في الأجر الحقيقي التي زادت بحوالي (5.5%) للفترة نفسها.

خامساً: العلاقة بين معدل إنتاجية العامل ومعدل أجره الحقيقي

هنا سيتم المقارنة مابين إنتاجية العامل في القطاع الصناعي الفلسطيني وأجورهم الحقيقية، من خلال جدول رقم (3.16).

جدول رقم (3.16)

قيمة الإنتاج الصناعي ومعدل التغير في إنتاجية العامل مقارنةً بمعدل التغير في أجره السنوي خلال الفترة 2007- 2014

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة	قيمة الإنتاج الصناعي السنوي	قيمة الإنتاج السنوي للعامل	معدل التغير في قيمة الإنتاج السنوي للعامل	معدل التغير في الأجر الإسمي
2007	1808.3	29312.4	-	-
2008	2056.2	34475.56	17.61%	10.86%
2009	2293.6	34206.77	-0.78%	8.86%
2010	2700.3	41202.36	20.45%	12.86%
2011	2819.4	39145.72	-4.99%	2.47%
2012	3798.1	48245.26	23.25%	13.90%
2013	4021.5	50543.26	4.76%	4.91%
2014	4102.9	47568.7	-5.89%	9.97%

المصدر: بيانات قيمة الانتاج الصناعي مصدرها سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة وباقي أرقام الجدول حسبت من قبل الباحثة

نلاحظ من خلال الجدول (3.16) زيادة قيمة الإنتاج بشكل طردي خلال الفترة (2007-2014)، وتزايدت إنتاجية العامل في القطاع الصناعي بشكل عام مع وجود بعض التذبذب في هذه الزيادة نتيجة تذبذب أعداد العاملين في القطاع الصناعي خلال الفترة (2007- 2014)، عند مقارنة الأجور الإسمية للعاملين مع إنتاجيتهم بشكل عام فإن معدل التغير في الأجور الإسمية السنوية كان أكبر من معدل التغير في قيمة الإنتاج السنوي للعامل باستثناء بعض الأعوام.

شكل رقم (3.6)

معدل التغير في انتاجية العامل السنوية مقارنةً بمعدل التغير في أجره الاسمي خلال الفترة 2008-2014

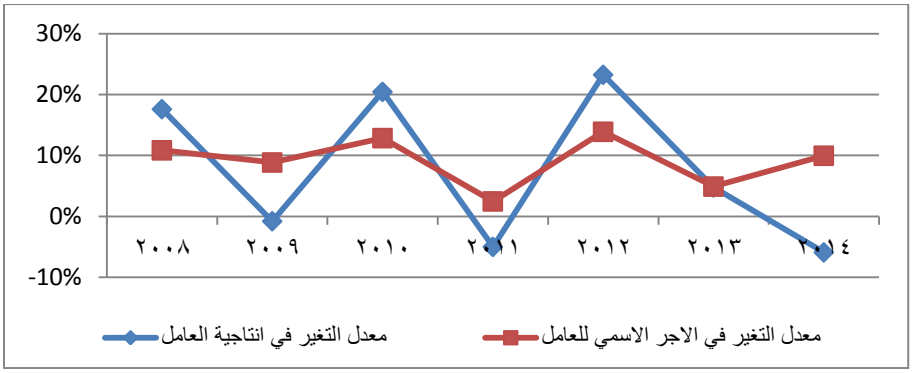

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من الشكل (3.6) أن معدل التغير في قيمة الإنتاج السنوي في الفترة (2008- 2014) في فلسطين بلغ حوالي (7.8%)، وهو أقل من التغير بالأجر الإسمي، التي بلغت حوالي (9.11%)، وهذا يعني أن العاملين في القطاع الصناعي الفلسطيني يحصولون على أجور أعلى إنتاجيتهم.

3.3.2 هيكل الأجور في قطاع غزة

بلغت نسبة العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في قطاع غزة 4.9% للعام 2014، من مجمل العاملين. وهي أقل نسبة من العاملين بعد قطاع البناء والتشيد الذي بلغت نسبة العاملين فيه 2%. وبلغت نسبة الذكور العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية5.7%من مجمل العاملين الذكور في قطاع غزة، ونسبة الإناث 1.2% من مجمل الإناث العاملين في قطاع غزة لنفس العام (الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، 4، ص88).

أما نسبة العاملين في العام 2013 فكانت 5.3% بقطاع غزة. وبلغت نسبة العاملين الذكور 5.9%، ونسبة الإناث 1.2% (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014، 4، ص86).

أولاً: توزيع العاملين في القطاع الصناعي حسب المحافظة

توزيع العاملين جغرافياً يوضح من خلال عدد العاملين في كل محافظة، ويعتمد توزيع العاملين بعدد المنشآت الصناعية في كل محافظة، والجدول (3.17) يوضح التوزيع النسبي للعاملين حسب المحافظة.

جدول رقم (3.17)

التوزيع النسبى للعاملين بقطاع غزة في نشاط التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية حسب المحافظة للعامين 2013-2014

المحافظة	عام 2013			عام 2014		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
شمال غزة	4.2	4.7	1.0	4.2	4.7	1.4
غزة	8.2	9.1	1.6	7.7	8.7	1.2
دير البلح	5.0	5.4	1.7	4.4	5.1	1.6
خان يونس	2.7	3.2	0.4	3	3.8	0.5
رفح	3.1	3.3	1.7	1.9	2.1	1.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء: مسح القوى العاملة ، 2014، ص96- 97

يلاحظ من الجدول (3.17) أن النسبة الكبرى في تشغيل العاملين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية حسب المحافظة في محافظة غزة، هذا يعود إلى أن محافظة غزة بها أكبر عدد من المنشآت الصناعية بالنسبة لقطاع غزة، وأقل نسبة تشغيل في المحافظات الجنوبية (خانيونس ورفح). وقد انخفضت بشكل عام نسبة العاملين بقطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية في العام 2014 عن العام 2013، باستثناء محافظة الشمال التي حافظت على نسبة التشغيل لديها، ومحافظة خانيونس التي زادت نسبة التشغيل لديها بنسبة 0.3% في العام 2014. كما ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك تباين كبير في نسبة العاملين حسب الجنس بقطاع التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، حيث أن نسبة الذكور العاملين أكبر بكثير من نسبة الإناث العاملات في جميع المحافظات. وهذا التباين يعود إلى المهارات التي يتطلبها العمل في المنشآت الصناعية والتي يتفوق فيها الذكور على الإناث.

ثانياً: معدل ساعات وأيام العمل والأجرة اليومية في القطاع الصناعي.

معدل ساعات العمل وأيام العمل مؤشر على تطور أي منشأة وعلى زيادة الإنتاج فيها. والجدول (3.18) يوضح عدد ساعات العمل وأيام العمل والأجر اليومي لسنوات الدراسة.

جدول رقم (3.18)

معدل الساعات الأسبوعية وأيام العمل والأجرة اليومية للمستخدمين في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية في قطاع غزة للعامين 2013-2014[9*]

السنة	2013	2014
معدل الساعات الأسبوعية	37.9	41.0
معدل أيام العمل الشهري	21.5	22.6
معدل الأجرة اليومية	36	33.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المركزي: مسح القوى العاملة:(2014، ص112)،(2015، ص112)

يلاحظ من خلال الجدول (3.18) زيادة معدل الساعات الأسبوعية ومعدل أيام العمل الشهر مع انخفاض معدل الأجر اليومي في القطاع الصناعي بقطاع غزة. ويمكن ايعاز زيادة عدد ساعات العمل إلى زيادة الإنتاج نتيجة تقديم الإعانات للمتضررين في الحرب، وإعادة الإعمار الجزئية لبعض المباني المتضررة جزئياً. أما بالنسبة لانخفاض الأجور فترجع إلى زيادة العرض الكلي للعاملين في سوق العمل عن الطلب الكلي، مما يؤدي إلى تحكم أصحاب المنشآت في أجور العاملين.

ثالثاً: معدل الأجور بناء على طبيعة العمل

تختلف أجور العاملين في القطاع الصناعي بناء على طبيعة عملهم (إداري، فني، عامل إنتاج، عامل خدمات)، والجدول (3.19)، يظهر أجور العاملين في القطاع الصناعي حسب طبيعة العمل.

[9] * لم تتضمن البيانات الاناث بسبب عدم وجود مشاهدات كافية على مستوى النشاط

جدول رقم (3.19)

معدل أجور العاملين في القطاع الصناعي حسب طبيعة العمل في قطاع غزة

القيمة بالشيقل الإسرائيلي

طبيعة العمل	معدل الأجر
إداري	1683.54
فني	1396.73
عامل إنتاج	1290.7
عامل خدمات	992.30

المصدر: من إعداد الباحثة البيانات التى تم جمعها من استبانة الدراسة

نلاحظ من الجدول (3.19) أن هناك فروقات في معدل الأجر حسب طبيعة العمل، حيث يظهر أن العاملين في الإدارة يتقاضون أجوراً تفوق ما يتقاضاه العاملون الآخرون، ويعزى ذلك إلى الخبرات والمهارات اللازمة في العمل الإداري، بالإضافة إلى المؤهلات العلمية التى يحملونها. ونجد أن أجور الفنيين تحتل المرتبة الثانية في ارتفاع الأجور وهذا يعود إلى أن عمل الفنيين في القطاع الصناعي يتطلب مهارات عالية ومعرفة وخبرة في مجال عملهم، أما بالنسبة لعمال الإنتاج فعملهم مرتبط بالمعرفة وشئ من الخبرة دون الحاجة إلى المهارات العالية ويتسمون بمستوى تعليمي متدن، كما نلاحظ أن عمال الخدمات لا يتتطلب عملهم أي خبرة أو مهارة أو مستوى تعليمي مما أدى إلى تدن مستوى أجورهم.

رابعاً: تطور معدلات التضخم والأجور في قطاع غزة

التغير في معدل التضخم يؤثر على الأجر الحقيقي للعاملين، والجدول (3.20) يوضح تأثير معدلات التضخم على الأجور الحقيقية للعاملين في القطاع الصناعي الغزي.

جدول رقم (3.20)

الأجور السنوية الإسمية والحقيقية للعاملين في القطاع الصناعي الغزي ومعدلات التغير فيها خلال الفترة 2007-2014

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة	CPI	معدل التضخم	عدد العاملين	تعويضات العاملين السنوية	أجر العامل السنوي الاسمي	معدل التغير في الأجر الإسمي	أجر العامل الحقيقي السنوي	معدل التغير في الأجر الحقيقي
2007	108.87	1.56	13890	21.9657	1581	-	1452.191	-
2008	124.08	13.98	11841	17.9369	1515	-4.17	1220.986	-18.15
2009	129.57	4.42	12988	43.4785	3348	120.99	2583.931	116.57
2010	131.79	1.72	12456	27.6360	2219	-33.72	1683.739	-35.44
2011	132.55	0.57	14124	30.5098	2160	-2.65	1629.574	-3.22
2012	133.39	0.48	19182	59.8587	3121	44.49	2343.269	44.01
2013	132.38	-0.76	18266	49.0343	2684	-14	2030.718	-13.24
2014	135.94	2.85	23,084	57.3258	2483	-7.48	1863.694	-10.33

- مصادر البيانات: بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI مصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (سنة الاساس 2004).
- البيانات الخاصة بعدد العاملين والأجور السنوية مصدرها سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة
- **فيما يتعلق بمعدل التضخم والاجور الحقيقية فقد تم احتسابها من قبل الباحثة كما يلي:**
  1. معدل التضخم = (الرقم القياسي للسنة الحالية /الرقم القياسي للسنة السابقة) – 1 ×100
  2. أجر العامل الحقيقي السنوي = الأجر السنوي للعامل / الرقم القياسي لأسعار المستهلك×100
  3. معدل التغير في الأجر الحقيقي = معدل التغير في الأجر السنوي الإسمي – معدل التضخم

نلاحظ من خلال الجدول (3.20) أن التضخم يزيد بمعدلات أعلى من الزيادة في معدل التغير للأجور الإسمية، وبالتالي نجد أن الأجور الحقيقية بشكل عام متناقصة، باستثناء عامي 2009 و2012، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الحصار بلغ ذروته في العام 2008، وفي العام 2009 بدأت البضائع والمواد الخام والوقود تتدفق إلى قطاع غزة عبر الأنفاق الحدودية مع مصر، مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم من 13.9% إلى 4.4%، وانفاع انتاجية العاملين بالقطاع الصناعي، وبالتالي ارتفاع أجورهم الإسمية من 1515 شقيل للعامل إلى 3348 شيقل، أي

بنسبة 120.9%. أما بالنسبة لعام 2012 فقد ارتفعت الأجور الإسمية بنسبة 44.4%، مع انخفاض بمعدل التضخم بنسبة 0.48%، مما أدى إلى زيادة الأجور الحقيقية بنسبة 44%.

أي أن الأجور الإسمية في القطاع الصناعي بقطاع غزة بشكل عام تزداد بمعدل أقل من معدلات التضخم، مما يؤدي إلى تآكل الأجر الحقيقي للعاملين. وهو ما يظهر من خلال الشكل رقم (3.7).

شكل رقم (3.7)

معدل التغير في الأجور الإسمية والحقيقية مقارنةً بمعدل التضخم

خلال الفترة 2008-2014

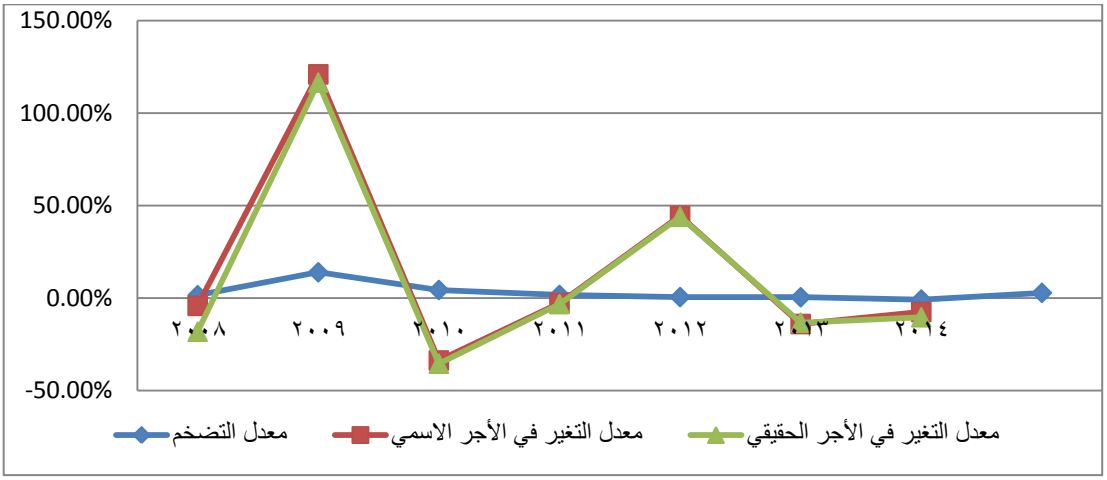

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ أن معدل التضخم في الفترة محل الدراسة (2008- 2014) في قطاع غزة[10] (باستثناء عام 2009) بلغ حوالي (16.4%)، وهو أكبر من التغير بالأجر الإسمي الذي بلغ حوالي (-11.2%)، مما أدى إلى تآكل الأجر الحقيقي بنسبة (-27.7%) للفترة نفسها.

خامساً: العلاقة بين معدل إنتاجية العامل ومعدل أجره الحقيقي

في هذا الجزء سيتم دراسة العلاقة ما بين إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي الغزي وأجورهم، من خلال الجدول (3.21)

10 تم استثناء عام 2009 من الفترة لأن التغير في معدل التضخم ومعدل التغير في الأجر الإسمي كان بسبب ظرف طارئ، ولو تم احتسابة خلال الفترة لأدى إلى انحراف في القيم المحسوبة

جدول رقم (3.21)

قيمة الإنتاج الصناعي ومعدل التغير في إنتاجية العامل مقارنةً بمعدل التغير في أجره السنوي خلال الفترة 2007-2014

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة	قيمة الانتاج الصناعي السنوي	قيمة الإنتاج السنوي للعامل	معدل التغير في قيمة الإنتاج السنوي للعامل	معدل التغير في الأجر الإسمي
2007	241.854	17.412	-	-
2008	162.375	13.712	-21.24	-4.21
2009	368.138	28.344	106.69	120.99
2010	449.127	36.057	27.21	-33.72
2011	429.677	30.421	-15.62	-2.63
2012	664.251	34.628	13.82	44.46
2013	756.397	41.410	19.58	- 13.97
2014	726.434	31.469	-24	-7.49

مصدر البيانات: بيانات قيمة الإنتاج الصناعي مصدرها سلسلة المسوح الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات متعددة وباقي أرقام الجدول حسبت من قبل الباحثة.

نلاحظ من خلال الجدول (3.21) زيادة قيمة الإنتاج بشكل طردي خلال الفترة (2007-2014)، وتزايدت إنتاجية العامل في القطاع الصناعي بشكل عام، باستثناء عام 2008 بسبب الحصار الذي بلغ ذروته في هذا العام، وتراجع الإنتاج أيضاً في العام 2014 نتيجت الحرب على قطاع غزة، وعند مقارنة الأجور الإسمية للعاملين مع الإنتاجية نجد أن معدل التغير في الأجور الإسمية السنوية كان أكبر من معدل التغير في قيمة الإنتاج السنوي للعامل بشكل عام، باستثناء عامي 2010 و2013. وهو ما يظهر من خلال الشكل (3.8).

شكل رقم (3.8)

معدل التغير في إنتاجية العامل السنوية مقارنةً بمعدل التغير في أجره الإسمي خلال الفترة 2008-2014

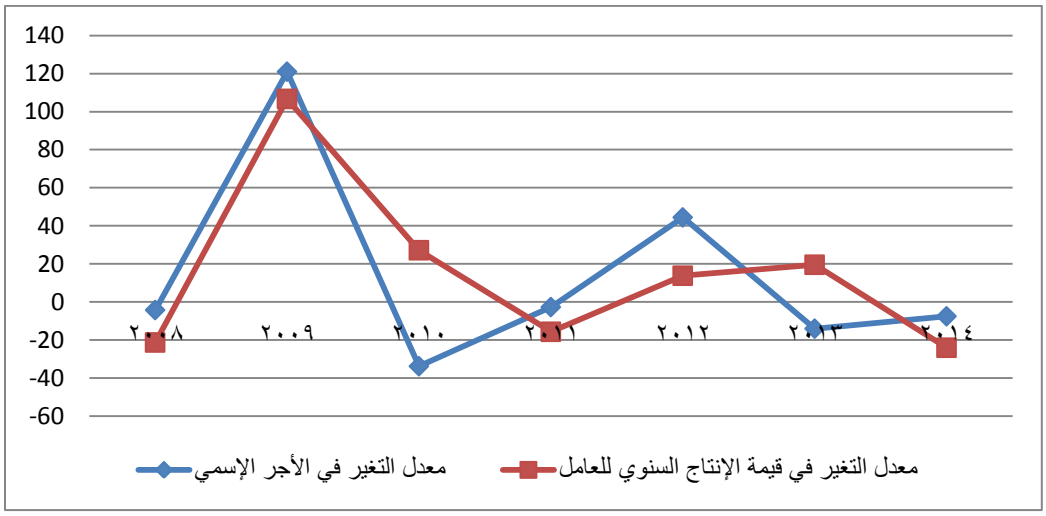

المصدر: من إعداد الباحثة

يلاحظ من خلال الشكل (3.8) أن معدل التغير في قيمة الإنتاج السنوي في الفترة (2008-2014) في قطاع غزة، أقل من التغير بالأجر الإسمي بشكل عام، وهذا يعني أن العاملين في القطاع الصناعي الغزي يحصلون على أجور أعلى إنتاجيتهم. مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهو أحد أسباب ارتفاع أسعار السلع الصناعية الغزية.

3.3.3 أهم التشريعات الفلسطينية حول الأجور

قامت السلطة الفلسطينية بسن قانون العمل لتنظيم وضمان حماية حقوق الأشخاص العاملين في القطاع الخاص. ويطبق قانون العمل في فلسطين على جميع العمال والمستخدمين، سواء كانوا فلسطينيين أو اجانب باستثناء: (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008، ص7)

- العاملون في القطاع العام المثبتين والمصنفين حيث أنهم يخضعون لقانون الخدمة المدنية.
- العاملون في الهيئات المحلية: أي موظفو البلديات.
- الخدم في المنازل ومن في حكمهم: كالسائق الخاص للشخص، أو الحارس الشخصي.

- أفراد أسرة صاحب العمل، العاملين معه من الدرجة الأولى، أي أبناء أو والدي صاحب العمل فقط.

وتناول قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 موضوع الأجور في المواد 81 ولغاية المادة 89 المادة من القانون.

فقد نصت المواد على استحقاق العامل للأجرة، وبحثت في كيفية دفع الأجر ومكانه وزمانه، ونصت على تشكيل لجنة تسمى " لجنة الأجور"، ومهام هذه اللجنة، كما حددت عدد مرات اجتماعات لجنة الأجور خلال السنة، أما المادة (89) المتعلقة بالحد الأدنى للأجور فقد نصت على أنه لا يجوز أن يقل أجر العامل عن الحد الأدنى المقر قانوناً (قانون العمل الفلسطيني). كما وقد أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نظام تشكيل لجنة وطنية للأجور/ رقم (2) للعام 2004 وينص هذا النظام في مادته الأولى على تشكيل لجنة الأجور بحيث تتكون من 15 عضو يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة، خمسة أعضاء ممثلين عن الحكومة، وخمسة من ممثلي أصحاب العمل، وخمسة من ممثلي العمال. وتنص المادة (7) بخصوص آلية إقرار الحد الأدنى للأجور على أن يصدر بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء اللجنة. وتنص المادة (2) على تولى اللجنة الوطنية تشكيل لجنة فرعية للأجور في كل محافظة يوجد بها مكتب عمل (قانون العمل الفلسطيني) وسيتم التطرق إلى قانون الحد الأدنى للأجور بشيء من التفصيل، بسبب أهمية هذا القانون.

أولاً: قانون الحد الأدنى للأجور

سياسة الأجور أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تفرضها الحكومات في مختلف الدول. هدفها تصحيح الاختلالات الهيكلية في تركيبة أجور العاملين، والمحافظة على القوة الشرائية لتلك الأجور. وتلجأ الحكومات لتحديد الحد الأدنى للأجور لحماية العاملين الذين لا يستطيعون التفاوض حول الأجر وظروف العمل وشروطه، لتضمن الحكومة توفير الاحتياجات الأساسية لهم ولمن يعولونهم .

وهذه السياسة تعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر، وتقليل الفجوة بين الأجور ، والحد من استغلال العمال. لذلك قامت السلطة الفلسطينية بسن تشريع الحد الأدنى للأجور، حيث صدقت عليه في أكتوبر من عام 2012، بعد عام من النقاش والمفاوضات بين

ممثلين عن الحكومة وأصحاب العمل والعمال، ويشمل القرار جميع العاملين في مناطق السلطة الفلسطينية، وينص بأن يكون الحد الأدنى للأجر 1450 شيقل للعامل بأجر شهري، و65 شيكل للأجر اليومي، و8.5 شيكل للساعة الواحدة. وتم التوافق على أن يبدأ تطبيقه في بداية يناير لعام 2013، على أن تخصص الفترة التي سبقته لتسوية أوضاع العاملين في المنشآت التي تقل فيها الأجور المدفوعة عن الحد الأدنى المقر (الفلاح، 2014، صviii). وقد تم تطبيقه فقط في الضفة الغربية.

1. مفهوم الحد الأدنى للأجور

عرفت منظمة العمل الدولية الحد الأدنى للأجور على أنه " الكسب الأدنى المسموح قانوناً أو فعلاً مهما كان مستوى كسب أو مهارة العامل؛ هو الأجر الذي لديه في كل بلد قوة القانون وتطبيقه تحت تهديد العقوبة الجنائية أو غير الجنائية". وعلى الحد الأدنى للأجور أن يشمل احتياجات العمال وعائلاتهم والعوامل الاقتصادية والاجتماعية (منظمة العمل الدولية، 2014، ص8). أي أن الحد الأدنى للأجور يعني "أقل مبلغ يتوجب دفعه للغالبية العظمى من العمال في دولة معينة لقاء العمل لمدة ساعة أو يوم أو شهر على أن يتم تحديد هذا المبلغ بمراعاة تغطية الاحتياجات الأساسية للعامل وأفراد عائلته تبعاً لمستوى الشروط الاقتصادية والاجتماعية السائدة في تلك الدولة" (الفلاح، 2014، ص18).

2. الهدف من تشريع الحد الأدني للأجور:-

الهدف الرئيس من تشريع قانون الحد الأدنى للأجور هو توفير الحماية الاجتماعية للعاملين، خصوصاً العاملين ذوي الأجور المنخفضة أو الشرائح العمالية ذات القدرات التفاوضية الضعيفة. وبهدف تعزيز هيكل الأجور العادلة في سوق العمل، ولتوفير الحد الأدنى والمقبول من الحياة اللائقة للعمال، والحد من الفقر (مساليا وآخرون، 2010، ص9).

3. شرائح المجتمع وفئات العمال التي تستفيد من قانون الحد الأدنى للاجور:-

- العمالة ذات المستوى المهاري المنخفض، والعمالة التي يزداد المعروض منها عن المطلوب في سوق العمل.
- العمالة غير المنظمة نقابياً والتي لا تملك الحق والقوة في الدفاع عن مستوى أجورها من خلال المفاوضات الجماعية مع أصحاب العمل.

- العمالة في القطاع غير المنظم.
- العمالة التي تنخفض أجورها جراء التمييز ضدها إما بسبب الجنس أو السن أو الأصل أو الإعاقة أو أي سبب يمنع حرية التنقل والتصرف (مساليا وآخرون، 2010، ص11-12).

4. العاملون الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور

هناك ما يقارب 33% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر في فلسطين حسب إحصاءات عام 2014، وبلغ عددهم 101,600 عامل منهم 76,900 من الذكور و24,700 من الإناث. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015، 2، ص116). أما نسبة الذين يتقاضون أجر أقل من الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية فبلغت 23% في القطاع الخاص أي 50,900 عامل، وبمعدل أجر شهري قدره 1,035 شيقلاً، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة الخليل حيث بلغ عددهم 14,000 مستخدم بمعدل أجر قدره 955 شيقلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

أما في قطاع غزة فقد بلغت النسبة 60% أي 50,700 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 718 شيقلاً، وكان العدد الأكبر لهؤلاء المستخدمين بأجر في محافظة غزة حيث بلغ عددهم 21,100 مستخدم بأجر وبمعدل أجر شهري قدره 754 شيقلاً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

وفي العام 2013 وهو أول عام تم فيه تطبيق القانون بلغ عددالذين يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للاجور 115,400 عامل في فلسطين، منهم 93,600 من الذكور، و 21,800 من الإناث.

أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغ عددهم 64,100 لنفس العام، والجدول رقم (3.22) يوضح توزيع العاملين الذين يتقاضون أجراً أقل من 1,450 شيقل شهرياً في عامي الدراسة في قطاع غزة حسب المحافظة

جدول رقم (3.22)

عدد العاملين بأجر الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدني للأجور حسب الجنس والمحافظة لعامي2013- 2014

المحافظة	عام 2013			عام 2014		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
شمال غزة	9300	800	10100	7600	900	8500
غزة	23300	3200	26500	18600	2500	21100
دير البلح	7000	400	7400	5500	600	6100
خانيونس	11500	800	12300	8000	1500	9500
رفح	7300	500	7800	4800	700	5500
المجموع	58400	5700	64100	44500	6200	50700

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة ،(2015، ص116)، (2014،ص116)

يلاحظ من الجدول (3.22) أن عدد العاملين الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور انخفض في العام 2014 عن العام 2013 بمقدار 13,400عامل، وبنسبة 20.9%، وهذا الانخفاض ليس ناتج عن تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور لأنه لم يتم تطبيقه في قطاع غزة، ولكن بسبب تقلص عدد المنشآت الصغيرة في العام 2014 نتيجة عدم تمكنها من الصمود أمام الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها قطاع غزة، والمنشآت الصغيرة في العادة يتمتع العاملين فيها بأجور منخفضة أكثر من المنشآت متوسطة وكبيرة الحجم. كما نلاحظ أن عدد الذكور الذين يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور أكبر من عدد الإناث، وهذا أمر طبيعي بحيث أن العاملين بأجر من الذكور أكبر عدداً من الإناث. كما أن محافظة غزة تتمتع بأكبر عدد من العاملين الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور لأنها تشغل أكبر عدد من العاملين بأجر على مستوى قطاع غزة. حيث بلغ عدد العاملين بأجر 16,720 في محافظة غزة للعام 2014 (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، 2015، 3، ص107).

5. تقييم قانون الحد الأدنى (مدى تطبيقه)

- أظهرت نتائج دراسة أجريت على الضفة الغربية للفترة الممتدة من تاريخ تطبيق القانون ولغاية نهاية شهر مارس 2014 (فترة الفحص). أن نسبة العاملين الذين يتقاضون أجر دون

الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بلغت 32.3%، وأن النسبة الأعلى تركز في قطاعي التجارة والصناعة بنسبة (55%)، وقد أظهرت النتائج أيضاً ألى أن هناك تبايناً بين الجنسين. حيث بلغت نسبة الإناث اللواتي يعملن بأجر أقل من الحد الأدنى 81% ويعمل معظمهن في صناعة الملابس والنسيج، فيما تشكل نسبة الذكور 31% موزعين على الصناعات المعدنية والغذائية وصناعة الأثاث. (الفلاح، 2014، صix).

- أظهرت أن نسبة العاملين دون الحد الأدنى للأجور تزداد عند الإناث، والعاملين الأقل تعليماً، والأصغر عمراً.
- نسبة من يتقاضون أجراً دون الحد الأدنى لعاملين القطاع الخاص انخفضت بحوالى 3 نقاط مئوية عن الفترة المرجعية (عام 2012) منذ بداية تطبيق القانون وحتى مارس 2014.(الفلاح، 2014، v).

3.4 ملخص الفصل الثالث.

تناول هذا الفصل تعريف القطاع الصناعي، وأهم تصنيفاته وأنشطته وأهدافه وأهميته، وتم عرض نبذه تاريخية لتطور القطاع الصناعي في فلسطين، وهيكلية القطاع الصناعي وأهم مؤشراته الاقتصادية، وأهم المعيقات للقطاع الصناعي، ثم التعرف على معدلات الأجور في القطاع الخاص والصناعي، وعرض أهم القوانين المتعلقة بالعمل والعمال وبالذات قانون الحد الأدني للأجور وأهمية تطبيقه ومدى النجاح في تطبيقه. وكان أهم ما توصل له من خلال الفصل مايلي:-

- الاحتلال الإسرائيلي اتبع سياسة ممنهجه ضد القطاع الصناعي الفلسطيني، ومن قبله الانتداب البريطاني، مما جعله معتمداً على الاقتصاد الإسرائيلي، وأفقده القدره على النمو والتطور.
- يمثل قطاع الصناعات التحويلية أكبر القطاعات الصناعية الفلسطينية، حيث شكل ما نسبته 80.56% من إجمالي أنشطة الصناعة في شباط 2015، كما أن معظم الصناعات تصنف على أنها صغيرة الحجم فقد بلغت نسبتها 92.2% في العام 2012.
- احتل القطاع الصناعي المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع الخدمات وقطاع تجارة الجملة والمفرق، خلال عامي الدراسة (2013- 2014).
- تأرجح كل من عدد المنشآت الصناعية في فلسطين وعدد العاملين فيها، ومساهمتها في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي، وفي الصادرات نتيجة تأثرها في الظروف السياسية والاقتصادية.
- المعوقات التي واجهت القطاع الصناعي تنقسم إلى معوقات متعلقة بالاحتلال مثل (التعقيدات الإدارية والأمنية على المعابر- الحصار والإغلاقات- الاعتداءات المتكرره عليه)، ومعوقات أخرى متعلقة بالوضع الداخلي الفلسطيني مثل (ارتفاع تكاليف الإنتاج- وصغر حجم المنشآت- وعدم تلقى الدعم الكافي من السلطة الفلسطينية، وضعف مساهمة المصارف في تمويل القطاع الصناعي).

- أثر الحصار بشكل كبير على القطاع الصناعي الغزي فقد تقلص بنسة 60%، وبالرغم استخدام الأنفاق ما بين قطاع غزة ومصر وتحسن وضع القطاع الصناعي، إلا أنه لم ينجح في للوصول إلى ما كان عليه قبل الحصار.
- استهدف الاحتلال الإسرائيلي العديد من المنشآت الصناعية خلال الحروب الثلاثة على قطاع غزة، كانت أكبر الأضرار في حرب 2014، والتي قدرت ب130 مليون $.
- تأثر معدلات الأجور بشكل كبير بالظروف السياسية، وقد تفاوتت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في القطاع الخاص، لصالح الضفة الغربية خلال الفترة (2000– 2014).
- أجور الذكور كانت أعلى من أجور الإناث.
- بالرغم من تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور في الضفة الغربية إلا أن نسبة من يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للاجور مازالت مرتفعة في القطاع الخاص حيث بلغت نسبتهم 23% في العام 2014، وأن النسبة الأعلى منهم تركزت في قطاعي التجارة والصناعة بنسبة 55%، أما في قطاع غزة فقد بلغ نسبتهم 60%.
- بلغت نسبة النساء في الضفة الغربية اللواتي يعملن بأجر أقل من الحد الأدنى للأجور 81%، بينما بلغت نسبة الذكور 31%. وهذا يعود إلى امتلاك النساء مهارات أقل مما يمتلكها الذكور، بالإضافة إلى تدني المستوى التعليمي لهم مقارنة بالذكور، وضعف قدرتهم في المطالبة بحقوقهم من أرباب العمل.

الفصل الرابع
النموذج القياسي للدراسة

- **المقدمة**
- **المبحث الأول: المنهجية والطرق القياسية المتبعة.**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الوصفية.**
- **المبحث الثالث: التحليل القياسي لبيانات الدراسة.**

المقدمة:

يعرض هذا الفصل الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي للدراسة، كما تقدم النتائج الوصفية للبيانات المتعلقة بالدراسة، والنتائج القياسية التي توصلت لها، من خلال تطبيق الأساليب القياسية على بيانات الدراسة، ومن ثم تحليلها إحصائياً وإيجاد التفسيرات والتعليلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي.

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث: الأول حول منهجية وإجراءات الدراسة، وتحديد متغيرات الدراسة وصياغة النموذج القياسي؛ والثاني حول أهم نتائج التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة في الدراسة، أما الثالث فهو حول أهم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي لمتغيرات الدراسة، بعد تقدير نموذج الانحدار، والوقوف على النتائج الإحصائية والقياسية من خلال نتائج التحليل القياسي مع ربطها بالنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

وسيتم استخدام الأساليب الحديثة في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وتمثلت هذه الأساليب باختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر والاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS- Ordinary Least Squares).

4.1 المبحث الأول: المنهجية والطرق القياسية المتبعة

يستعرض المبحث الخطوات والطرق والأساليب القياسية لتوضيح المنهجية التي تم اتباعها خلال الدراسة، والتعرض للبيانات التي تم توفيرها ومصدرها، وكذلك الفترة الزمنية ومتغيرات الدراسة التي تم دراستها للتعرف على العوامل المؤثرة على الأجور في القطاع الصناعي بقطاع غزة خلال العامين 2013-2014، ومن ثم تقديم صياغة رياضية واضحة للنموذج القياسي ومن ثم تطبيقه على فترة الدراسة.

أولاً: منهجية وإجراءات الدراسة:

منهج البحث هو الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، بأسلوب منظم لحل مشكلة البحث.

ويوجد عدة مناهج حيث يستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب طبيعة الظاهرة محل الدراسة، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة نفس الظاهرة، ونظراً للمعرفة بجوانب وأبعاد الظاهرة

موضع الدراسة، والاطلاع على الدراسات السابقة سيتم استخدام التحليل الكمي القياسي، كما سيتم تحليل البيانات التي تم جمعها على البرنامج الإحصائي (EViews7).

ثانياً: بيانات متغيرات نموذج الدراسة

البيانات الأولية تم جمعها من خلال الاستبانة، ثم أخذت عينة عشوائية طبقية بتوزيع متناسب، بحيث تم تقسيم القطاع الصناعي إلى 13 طبقة (حسب التقسيم المعتمد في الإتحاد العام للصناعات الفلسطينية). ووزعت على العاملين في القطاع الصناعي بقطاع غزة، بحيث خصصت استبانة واحدة فقط لكل منشأة ، أي أن حجم العينة البالغ 270 استبانه شملت معلومات عن 270 عاملاً، في 270 مصنعاً، خلال عامي (2013– 2014) م.

ثالثاً: الحدود الزمانية

الإطار الزمني لهذه الدراسة هو عامي 2013– 2014 م، على اعتبار أن عام 2013 يعتبر مستقر نسبياً من ناحية سياسية مقارنة بالأعوام السابقه له والعام 2014 الذي تم فيه تشديد الحصار على قطاع غزة وحدوث الحرب التي استمرت 51 يوماً، كما أن عام 2013 يتوج ويلخص سياسة حكومة غزة اتجاه العمال بعد مرور أكثر من سبع سنوات على تواجدها في الحكم، والذي يمثل نهاية فترة حكم هذه الحكومة قبل تشكيل حكومة التوافق الوطني، والعام 2014 تظهر أثر سياسية حكومة الوفاق اتجاه العاملين.

رابعاً: افتراضات النموذج:

سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وهي تستخدم لإيجاد أفضل خط مستقيم يربط العلاقة بين المتغير التابع والمتغير (أو المتغيرات) المستقلة. وهذه الطريقة تعطي أقل مجموع مربعات لانحرافات النقاط الرأسية عن الخط المستقيم. ولكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام هذه الطريقة في تقدير معادلة الانحدار الخطي البسيط أو معادلة الانحدار الخطي المتعدد يجب أن تتوافر مجموعة من الافتراضات بتوزيع قيم المتغير العشوائي، والبعض الآخر بالعلاقة بين المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة، وكذلك افتراضات تتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة ذاتها.

الافتراضات التقليدية لطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): (صافي، 2015، ص184-186)

- حد الخطأ العشوائي (أي أن قيمة حد الخطأ في أي فترة زمنية تعتمد على الصدفة، وقد تكون هذه القيمة موجبة أو سالبة أو صفر).
- المتوسط الحسابي لحد الخطأ العشوائي يساوي صفر.
- تباين حد الخطأ العشوائي ثابت ومتجانس في كل فترة ولكل القيم X_i .
- حد الخطأ العشوائي له توزيع طبيعي.
- حدود الخطأ العشوائي غير مرتبطة ذاتياً فيما بينها.
- المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع حد الخطأ.
- المتغيرات المستقلة غير مرتبطة خطياً فيما بينها.

خامساً: تحديد متغيرات الدراسة

الجدول رقم (4.1) يوضح متغيرات النموذج المستقلة والتابعة التي تم استخدامها في الدراسة.

جدول رقم (4.1) متغيرات نموذج الدراسة

المتغير التابع		
الرمز في النموذج	**المتغير**	**الوصف**
Ln_WAG	الأجر	متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الصناعي بقطاع غزة خلال فترة الدراسة
المتغيرات المستقلة		
الرمز في النموذج	**المتغير**	**الوصف**
AGE	العمر	عمر العامل
LN_CAP	كثافة رأس المال إلى العمل	تم حسابه من خلال قسمة القيمة السوقية للأصول الرأسمالية على عدد العمال
DAY	أيام العمل	عدد أيام العمل للعامل خلال العام
ED	التعليم	عدد سنوات التعليم التي حصل عليها العامل
TEX	الخبرة الكلية	عدد السنوات التي قضاها العامل في العمل سواء في المنشأة الحالية أو المنشآت التي عمل بها في السابق
EX	الخبرة في المنشأة الحالية	عدد السنوات التي قضاها العامل في المنشأة الحالية
OUR	ساعات العمل	عدد ساعات العمل اليومية للعامل
LN_PRO	متوسط انتاجية العامل	وتم حسابها من خلال قسمت الإنتاجية الكلية على عدد العمال (وهي عبارة عن الإنتاجية السنوية)
D_{01}	العضوية في النقابات العمالية	متغير وهمي: يأخذ القيمة 1 إذا كان العامل عضو في أحد النقابات العمالية ويأخذ القيمة صفر في حال عدم انتمائه لأي نقابة
D_1	طبيعة العمل	متغير وهمي يعبر عن العاملين في الإدارة
D_2	طبيعة العمل	متغير وهمي يعبر عن العاملين الفنيين
D_3	طبيعة العمل	متغير وهمي يعبر عن العاملين في مجال الإنتاج
D_4	طبيعة العمل	متغير وهمي يعبر عن العاملين في مجال الخدمات

وقد تم أخذ LN لكل من المتغير التابع، والمتغيران المستقلان كثافة رأس المال إلى العمل، و متوسط إنتاجية العامل، وذلك لأنها تعطي مرونات طويلة الأجل للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع، بالإضافة لأنها تقلل من تشتت البيانات.

بيانات العينة عبارة عن بيانات مقطعية للعامين 2013 و2014، حيث يتم التعبير عن عام 2013 في المعادلة بإضافة رقم 13 مع المتغير التابع و كل متغير مستقل، والرقم 14 للدلالة عن عام 2014.

سادساً: صياغة النموذج القياسي للدراسة

تم بناء نموذج قياسي لدراسة أثر بعض المتغيرات على متوسط أجور العاملين في القطاع الصناعي بقطاع غزة، وذلك على النحو الآتي:

$$LN_WAG = f(AGE, LN_CAP, DAY, ED, EX, OUR, TEX, LN_PRO, D_{01}, D_1, D_2, D_3) + \varepsilon$$

معادلة خط الانحدار المتعدد:

$$LN_WAG_i = \beta_0 + \beta_1 AGE_i + \beta_2 LN_CAP_i + \beta_3 DAY_i + \beta_4 ED_i + \beta_5 EX_i + \beta_6 OUR_i + \beta_7 TEX_i + \beta_8 LN_PRO_i + \beta_9 D_{01i} + \beta_{10} D_{1i} + \beta_{11} D_{2i} + \beta_{12} D_{3i} + \varepsilon$$

وتكون الإشارات المتوقعة للمعالم كالآتي:

$$B_1, B_2, \ldots, B_{12} > 0$$

4.2 المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات الوصفية

سيتم في هذا المبحث وصف بيانات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسة، قبل البدء في التحليل الإحصائي للبيانات، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً، وهي الوسط والوسيط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة. وسيتم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول عرض وتحليل البيانات الوصفية لمتغيرات الدراسة، والجزء الثاني عرض وتحليل للبيانات المتعلقة بالمبحوثين الذين شملتهم العينة ولم تدخل في متغيرات الدراسة، أما الجزء الثالث والاخير فهو متعلق بالبيانات المتعلقة بالمنشآت الصناعية التي شملتها العينة وهي أيضاً لم تدخل في متغيرات الدراسة.

أولاً: النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض وتحليل البيانات التي شملتها عينة الدراسة، باستخدام أساليب التحليل الوصفي كالوسط والوسيط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة، لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والجدول رقم (4.2) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي للعينة للعام 2013، والجدول (4.3) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لعام 2014.

جدول رقم(4.2) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لعام 2013

	WAG13	AGE13	DAY13	OUR13	ED	TEX13	EX13	CAP13	PROD13
Mean	1,354.07	33.35	293.31	8.35	11.45	11.60	8.69	152,157.4	57,566.55
Median	1200	31	303	8	12	9	7	21,339.29	15,692.31
Std. Dev.	773.92	9.99	24.85	1.37	3.41	7.87	6.96	775,840.7	162,504
Maximum	8,000	67	327	14	18	44	41	8,000,000	1,584,158
Minimum	200	16	135	3	3	1	1	350	500
Observations	270	270	270	270	270	270	270	270	270

جدول رقم(4.3) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة لعام 2014

	WAG14	AGE14	DAY14	OUR14	ED	TEX14	EX14	CAP14	PROD14
Mean	1,238.63	34.35	241.51	7.66	11.45	12.60	9.68	263,035.2	160,978
Median	1000	32	260	8	12	10	8	20,000	11,180.56
Std. Dev.	775.30	9.99	33.41	1.57	3.41	7.87	6.97	1,858,137	1,194,262
Maximum	8,500	68	280	12	18	45	42	24,000,000	18,666,667
Minimum	200	17	120	2	3	2	2	250	200
Observations	270	270	270	270	270	270	270	270	270

الجدولين (4.2) و (4.3) يوضحان بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال عامي 2013 و2014:

- انخفض متوسط الأجور في العام 2014 عن العام 2013، بمقدار 115.44 شيقل (32.25$)* في الشهر[11]، وهذه نتيجة متوقعة بناء على التغيرات السياسية التي طرأت على

[11] فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل للعام 2013 (3.61)، وللعام 2014 (3.58)

القطاع، فقد اشتد الحصار على قطاع غزة، كما أن الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في العام 2014 أدت إلى إغلاق العديد من المنشآت الصناعية وتدمير عدد كبير منها، مما أدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي زيادة المعروض من العمل، كما أن هذه الأسباب أثرت على متوسط عدد أيام الدوام السنوية للعاملين فنجد أن متوسط عدد الأيام انخفضت في العام 2014 عن العام 2013 ب 51.8 يوم (استمرت حرب2014 ل 51 يوم) ، وكذلك بالنسبة لعدد الساعات اليومية لدوام هذه المنشآت حيث بلغت عدد الساعات اليومية 8.35 للعام 2013، و7.66 في العام 2014، أما بالنسبة لمتوسط أعمار العاملين فقد بلغ 33.35 في العام2013 وزاد بواحد صحيح في العام 2014.

– بلغ متوسط سنوات التعليم للعاملين 11.45 أي أقل من الثانوية العامه، وهو يبين أن معظم العاملين في القطاع الصناعي لم يكملوا مسيرتهم التعليمية وتوجهو إلى العمل المهني الصناعي، وخاصة فئتي عمال الإنتاج وعمال الخدمات.

– خبرة العاملين الكلية تراوحت مابين سنتين إلى 45 سنة في العام 2014 وبفارق سنة واحدة في العام 2013.

– كثافة رأس المال إلى العمل تراوحت ما بين 24,000,000 و250 شيكل، وقد بلغ الوسيط لها 20,000 شيكل للعام 2014، و21,339.29 شيقل في العام 2013، أي انخفضت كثافة رأس المال إلى العمل بمقدار 1,339.29، وهذا يرجع لتهالك رأس مال معظم المنشآت الصناعية دون تعويضه أو تجديده نتيجة الحصار على قطاع غزة وصعوبة استيراد الآلات والمعدات، لعدم سماح الجانب الإسرائيلي.

– بلغ وسيط إنتاجية العامل 15,692.31 شيقل في العام 2013، وانخفضت لتصل إلى 11,180.56 شيقل في العام 2014، أي بفارق 4,511.75 شيقل. وهذا ناتج عن انخفاض كثافة رأس المال إلى العمل في العام 2014، وأيضاً نتيجة انخفاض الإنتاج الكلي في العام 2014 عنه في العام 2013 نتيجة توقف المنشآت الصناعية عن العمل خلال فترت الحرب.

2. النتائج الوصفية للبيانات الشخصية للمبحوثين

فيما يلي عرض لخصائص عينة الدراسة وفق البيانات العامة للمبحوثين، التي لن يتم استخدامها في التحليل الإحصائي

جدول (4.4): البيانات الشخصية للمبحوثين (ن = 270)

البيانات العامة		العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	260	96.29
	أنثى	10	3.80
المؤهل العلمي	أقل من الثانوية العامة	106	39.25
	ثانوية عامة	71	26.29
	دبلوم متوسط	45	16.66
	بكالوريوس	45	16.66
	ماجستير	3	1.11
الحالة الاجتماعية	أعزب	50	18.51
	متزوج	212	78.51
	مطلق	2	0.74
	أرمل	6	2.22
طبيعة العمل	إداري	62	22.96
	فني	95	35.18
	عامل إنتاج	100	37.03
	عامل خدمات	13	4.81
عضوية العاملين في إحدى النقابات العمالية	عضو	87	32.22
	غير عضو	183	67.66

المصدر: من حسابات الباحثة بناء على البيانات الواردة في الاستبانة.

- من البيانات السابقة في الجدول (4.4) يتضح أن معظم من شملتهم الاستبانة هم من الذكور فقد بلغت نسبتهم 96.29% وهذا أمر طبيعي فمعظم العاملين في القطاع الصناعي هم من الذكور، ومعظم عينة الدراسة كانت من العاملين الذين لم يحصلو على الثانوية العامة حيث أن معظم العاملين في الإنتاج وعمال الخدمات لم يحصلو حتي على التعليم الأساسي نتيجة ضعف تحصيلهم أو نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة مما جعلهم يتوجهو نحو العمل لإعالة أسرهم. وكذلك الحال عن بعض الفنين. أما حملة الشهادات

العليا كالماجستير فقد كانو أقل أفراد العينة فقد بلغ عددهم ثلاثة أفراد، ولم يحمل أي فرد من أفراد العينة شهادة الدكتوراه، ويمكن إيعاز ذلك لرغبة الحاصلين على الدراسات العليا للتوجه نحو العمل الأكاديمي والوظائف العامة وفي المؤسسات الدولية. وكان أكثر أفراد عينة البحث من عمال الإنتاج ومن ثم الفنين وهذا يعود إلى أن الفئة الأكبر من العاملين في المنشآت الصناعية من عمال الإنتاج. وكانت نسبة المنتسبين للنقابات العمالية ما يقارب ثلث عينة الدراسة وكان هدفهم الأساسي في الانتساب لهذه النقابات الحصول على التأمين الصحي الشبه مجاني، والحصول على بعض المساعدات المالية من حين لآخر التي توزعها نقابة العمال على العاطلين عن العمل، وكان عملهم في هذه المنشآت دون علم نقابة العمال حتى لا يفقدو الدفعات النقدية التي يحصلو عليها خلال فترات متباعدة.

- وقد أظهرت الاستبانة أن 55 عامل فقط ممن شملتهم العينة يعمل بعقد عمل (أي ما نسبته 20.37% من حجم العينة)، والباقي 79.63% يعملون بدون عقد، ويعود ذلك إلى عدم رغبة أصحاب العمل بإبرام عقود عمل مع العاملين حتي لا يطالب العاملون بحقوقهم في حال إنهاء خدمتهم سواء كان هذا الإنهاء بشكل طبيعي أو تعسفي، بالإضافة إلى عدم تحمل مسؤوليتهم في حال حدوث حوادث أو إصابات في العمل.
- كما أن 115 عامل ممن شملتهم الاستبانة لا يعملون في مجال تخصصهم (بنسبة 42.59%)، وهذا يظهر استغلال أرباب العمل لحاجة العاملين في الحصول على العمل، وإسناد أعمال لهم لا تتناسب مع تخصصاتهم، فهناك من يحمل الشهادات الجامعية ويعمل كعامل إنتاج أو خدمات.
- لا توجد علاقة بين أجر العامل والحالة الإجتماعية له، حيث لم يتم الأخذ بعين الاعتبار زيادة الراتب للعاملين مقابل الزوجة والأولاد ل117 عامل من عينة الدراسة (أي بنسبة 43.33%)، بالرغم من أن 78.51% من العمال الذين شملتهم العينة متزوجون ولديهم أطفال.
- عدم كفاية الراتب للعاملين، فقد رأى 169 من أرباب العمل من أصل 270 (أي بنسبة 62.59%) أن الراتب الذي يتقاضاه العامل غير كافي، بينما رأى 227 عاملاً من أصل 270 (أي بنسبة 84.07%) أن الراتب الذي يتقاضوه غير كافي.

- بلغ عدد العمال الذين يعملون ساعات إضافية 133عاملاً، منهم 87 عامل تم احتساب الساعات الإضافية لأجر العامل، و46 عاملاً لم يتم احتساب الساعات الإضافية لأجرهم (أي بنسبة 34.58% من عدد العاملين الذين عملوا لساعات إضافية).

3. النتائج الوصفية للبيانات العامة للمنشآت الصناعية

سيتم عرض خصائص عينة الدراسة من المنشآت الصناعية التي لن يتم استخدامها في التحليل الإحصائي، للتعرف على طبيعة هذه المنشآت الصناعية في قطاع غزة، والجدول (4.5) يوضح كل من الشكل القانوني للمنشآت، وموقع المنشأة حسب المحافظة، عدد العاملين في المنشآت الصناعية وهي تعكس حجم المنشأة بناء على عدد العاملين، ومتوسط الإنتاج للمنشآت خلال عامي 2013–2014.

جدول (4.5): البيانات العامة للمنشآت الصناعية (ن = 270)

البيانات العامة		العدد	النسبة المئوية %
الشكل القانوني للمنشأة	مشروع فردي	164	60.74
	شركة تضامن	49	18.14
	شركة مساهمة خاصة	56	20.74
	شركة مساهمة عامة	1	0.37
عدد المنشآت في كل محافظة	الشمال	60	22.22
	غزة	124	45.92
	الوسطى	27	10.00
	خان يونس	36	13.33
	رفح	23	8.52
السنة		**2013**	**2014**
عدد العاملين في المنشآت الصناعية (حجم المنشأة حسب عدد العاملين فيها)	من 1-10 عمال	**202**	**217**
	من 11-20 عامل	**46**	**36**
	من 21- 49عامل	**18**	**13**
	من 50- 99عامل	2	**2**
	أكثر من 100عامل	2	2
متوسط الإنتاج السنوي للمنشآت الصناعية (بالشيكل)		1,351,787.12	936,013.9

المصدر: من إعداد الباحثة

من الجدول (4.5) نلاحظ أن معظم عينة الدراسة كانت من المنشآت الفردية حيث بلغت نسبتها في الدراسة 60.74%، وهي مطابقة لأرض الواقع حيث أن معظم المنشآت الصناعية هي منشآت فردية الملكية. وغطت الاستبانة المنشآت الصناعية بمحافظة غزة بنسبة 45.92%، وهي أكبر نسبة بالمقارنة مع المحافظات الأخرى، حيث يوجد أكبر عدد من المنشآت الصناعية فقد بلغت نسبتها 42.56% في عام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، 2، ص105). وكان نصيب محافظة رفح أقل عدد من العينة فقد بلغت نسبة المنشآت التي تم

تغطيتها 8.52% من حجم العينة، حيث أن محافظة رفح استحوذت في عام 2012 على 9.5% من المنشآت الصناعية الموجودة في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص105). كما تظهر نتائج الاستبانة بأن معظم المنشآت الصناعية صغيرة الحجم بحسب عدد العاملين فيها، بناء على تقسيم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي قسم حجم المنشأة بحسب عدد العاملين فيها كالتالي: من (1– 10) عمال منشأة صغيرة الحجم، من (11– 20) عامل منشأة متوسطة الحجم، أكثر من (20) عامل منشأة كبيرة الحجم. وقد زاد عدد المنشآت صغيرة الحجم في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، وهذه الزيادة جاءت على حساب المنشآت متوسطة وكبيرة الحجم، وذلك بسبب تقليص أعمال العديد من المنشآت الصناعية، والاستغناء عن عدد كبير من العاملين فيها، نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية، مما حولها إلى صغيرة الحجم بعد أن كانت متوسطة أو كبيرة الحجم. وبناء على الجدول (4.5) فإن متوسط الإنتاج السنوي للمنشآت التي شملتها الاستبانة قد انخفض في العام 2014عن العام 2013 بمقدار 415,773.2 شيقل، وهو يظهر جلياً تأثير الحرب الأخيرة على قطاع غزة وتوقف هذه المنشآت عن الإنتاج بسبب الحرب لمدة 51 يوم على الأقل، مما كان لها الأثر الأكبر على متوسط الإنتاج لهذه المنشآت، كما يظهر أثر إغلاق معظم الأنفاق على القطاع الصناعي.

4.3 المبحث الثالث: التحليل القياسي لبيانات الدراسة

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها بالأسلوب الإحصائي الوصفي، سيتم استخدام الأسلوب الاستدلالي (الاستنتاجي) لتقدير النموذج القياسي للدراسة، المتضمن مجموعة من الأساليب الفنية التي تستخدم لتفسير قيم النتائج التي يتم التوصل إليها، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، مثل نتائج اختبار التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر. وسنبدأ ببيانات عام 2013، ثم ننتقل لتحليل بيانات عام 2014، والمقارنة بين نتائج العامين.

أولاً: نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي

في ضوء نتائج اختبار السكون والتأكد من سكون المتغيرات، تم إجراء تقدير أولى للنموذج القياسي، مع العلم بأنه تم استثناء المتغيرات الوهمية (العضوية للنقابات العمالية– وطبيعة العمل) من هذا النموذج وقد كانت النتائج كالآتي:

جدول رقم(4.6) نتائج تقدير معاملات النموذج في الصورة الأولية

Year	2013		2014	
Variables	Coefficient	P – Value	Coefficient	Prob.
Constant	4.779311	0.0000	4.288615	0.0000
AGE	0.020937	0.0000*	0.015131	0.0002*
LN_CAP	0.000181	0.9915	−0.005565	0.7350
DAY	0.000658	0.4862	0.002237	0.0068*
ED	0.049354	0.0000*	0.050724	0.0000*
EX	0.011276	0.0513*	0.009063	0.2306
OUR	0.073337	0.0000*	0.078116	0.0000*
TEX	−0.009798	0.1469	−0.002127	0.7706
LN_PRO	0.026008	0.2027	0.047065	0.0038*
	R- Squared= 0.435 Adj R-Squared= 0.417, DW= 1.75		R- Squared= 0.440 Adj R-Squared= 0.422, DW= 1.82	

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

معادلة انحدار متوسط الأجر الشهري على المتغيرات المستقلة للعام 2013

$$LN_WAG_{13} = 4.779 + 0.020AGE_{13} + 0.0001LN_CAP_{13} + 0.0006DAY_{13} + 0.0493ED + 0.0112EX_{13} + 0.0733OUR_{13} - 0.0097TEX_{13} + 0.026LN_PRO_{13} \ldots\ldots(1)$$

معادلة انحدار متوسط الأجر الشهري على المتغيرات المستقلة للعام 2014

$$LN_WAG_{14} = 4.288 + 0.015AGE_{14} - 0.005LN_CAP_{14} + 0.002DAY_{14} + 0.0507ED + 0.009EX_{14} + 0.078OUR_{14} - 0.002TEX_{14} + 0.047LN_PRO_{14} \ldots\ldots(2)$$

ثانياً: نتائج التحقق من افتراضات النموذج المقدر

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج الدراسة يستوجب إجراء بعض الاختبارات للتحقق من شروط طريقة التقدير والتحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1. التحقق من افتراضات النموذج المقدر للعام 2013

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:**

للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque–Bera) فكانت النتيجة تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي (6.16 =J) باحتمال بلغ (P–Value=0.045) كما يظهر في شكل (4.1) ويتضح من ذلك رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان بواقي النموذج المقدرة لا تتبع التوزيع الطبيعي، ولكن لكون عينة الدراسة كبيرة، حيث بلغ حجمها 270 مشاهدة، فإن ذلك يقلل من أهمية هذا الشرط، حيث تنص نظرية النهاية المركزية إلى أن توزيع المعاينة للمتوسط الحالي تقترب من التوزيع الطبيعي (العامري، 2009، ص209).

شكل رقم(4.1) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر لعام 2013

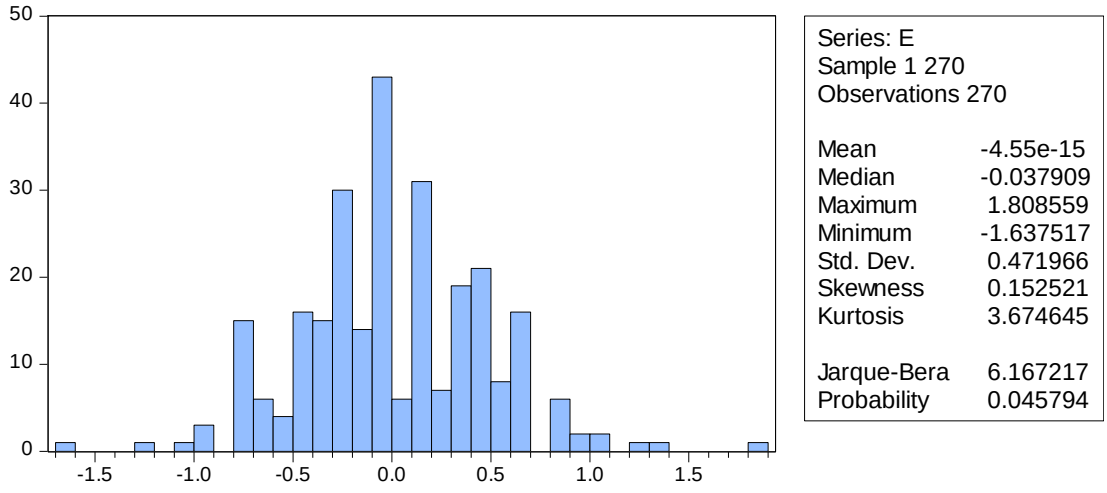

- **اختبار الوسط الحسابي للبواقي**

قيمة ال Prob للوسط الحسابي للبواقي =1 هو أكبر من 0.05 هذا دليل على أن الوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد) Multicollinearity**

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor – VIF)، لجميع المتغيرات المستقلة، وأظهرت النتائج أن جميع قيم معامل تضخم التباين لكل المتغيرات أقل من 10، (ملحق رقم1، جدول رقم5، ص194). وهذا مؤشر على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، لأنه إذا كانت قيمة VIF أكبر من 10 تظهر مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.(Dielman, 2005, p62)

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) Heteroskedasticity**

تم استخدام اختبار (White) وبلغت قيمة الاختبار (N*R-Squared=9.01) باحتمال بلغ (P-Value=0.34)، وبذلك لايمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي) Autocorrelation**

تم استخدام اختبار DW وتبين أن قيمته (DW= 1.75) وهذه القيمة قريبة من الرقم 2 وهي تشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

2. <u>التحقق من افتراضات النموذج المقدر للعام 2014</u>

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:**

تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت قيمة الاختبار تساوي (J= 10.77) باحتمال بلغ (P-Value=0.004) كما يظهر في الشكل (4.2) و يتضح من ذلك عدم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي ولكن نتيجة لكبر حجم العينة البالغ 270 مشاهدة أدت إلى تقليل أهمية هذا الشرط. وبناءً عليه فإن توزيع العينه يعد طبيعياً.

شكل رقم(4.2) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر لعام 2014

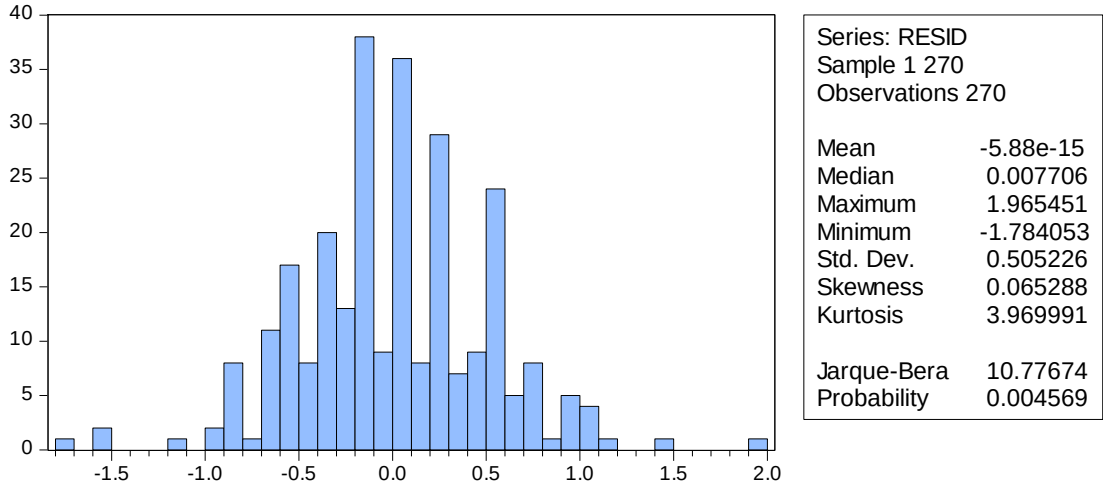

- **اختبار الوسط الحسابي للبواقي**

قيمة ال Prob للوسط الحسابي للبواقي= 1 هو أكبر من 0.05 هذا دليل على أن الوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود ارتباط خطي متعدد) Multicollinearity**

تم استخدام قيمة معامل تضخم التباين(Variance Inflation Factor – VIF)، لجميع المتغيرات المستقلة، وأظهرت النتائج أن جميع قيم معامل تضخم التباين لكل المتغيرات أقل من 10.

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) Heteroskedasticity**

تم استخدام اختبار (White) وبلغت (N*R-Squared=9.28) باحتمال (P-Value= 0.31)، وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ.

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي) Autocorrelation**

تم استخدام اختبار DW وتبين أن قيمة (DW= 1.82) وهي قريبة من الرقم 2 ، مما يشير إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي.

من خلال ما تقدم نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع افتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه في التفسير بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

ثالثاً: الانحدار الخطي المتعدد للمعادلات

تم عمل انحدار نهائي للمعادلتين (2013– 2014) بعد إضافة المتغيرات الوهمية فكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (4.7) نتائج الانحدار الخطي المتعدد للعامين 2013–2014

	2013		2014	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	4.837499	0.0000	4.352854	0.0000
AGE	0.020948	0.0000*	0.015064	0.0003*
LN_CAP	-0.008449	0.6252	-0.009291	0.5774
DAY	0.000636	0.4972	0.002276	0.0060*
ED	0.045631	0.0000*	0.047921	0.0000*
EX	0.009323	0.1732	0.007482	0.3244
OUR	0.075009	0.0000*	0.075491	0.0000*
TEX	-0.009481	0.1557	-0.001643	0.8219
LN_PRO	0.023686	0.2492	0.044356	0.0093*
D01	0.087738	0.0424*	0.063256	0.2415
D1	0.094039	0.4133	0.037760	0.7637
D2	0.152538	0.1716	0.102733	0.3927
D3	-0.012236	0.9124	-0.031166	0.7943
	R- Squared= 0.4625 Adj R-Squared= 0.4374 DW= 1.73		R- Squared= 0.4543 Adj R-Squared= 0.4287 DW= 1.97	

* المتغير دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

رابعاً: نتائج تقدير نموذجي الدراسة

تفسير معاملات معادلة الانحدار2013

الجدول (4.7) يوضح نتائج تقدير نموذجي الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغري العادية حيث تشير النتائج بالجدول إلى أن قيمة معامل التحديد المعدل للعام 2013 بلغت 0.4374 وذلك يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 43.74% من التباين في المتغير التابع، والنسبة الباقية 56.26% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، وفيما يلي النموذج القياسي المتعدد.

$$LN_WAG_{13} = 4.837 + 0.0209AGE_{13} - 0.0084LN_CAP_{13} + 0.0006DAY_{13} + 0.0456ED + 0.0093EX_{13}$$
$$+0.075OUR_{13} - 0.0094TEX_{13} + 0.0236LN_PRO_{13} + 0.087D_{01} + 0.094D_1 + 0.152D_2 - 0.0122D_3 .....(3)$$

إشارة جميع المعاملات كما هي متوقعة طردية؛ باستثناء معاملات LN_CAP_{13}, TEX_{13} D_3 كانت عكس المتوقع.

- قيمة F =18.36، و Prob. Value= 0.0000، وهي أقل من مستوى الدلالة 5% لذا نرفض الفرضية الصفرية.

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = ... = \beta_K = 0$$

$H_1 =$ β_i لا تساوي صفر على الأقل أحد المعاملات

مما يعني أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائيه بين متوسط الأجر الشهري ومتغير مستقل واحد على الأقل.

- وجود عدد من المتغيرات غير دالة إحصائياً وهي LN_CAP_{13}, EX_{13}, DAY_{13}, TEX_{13}, LN_PRO_{13}, D_1, D_2, D_3. وباقي المتغيرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.

يتضح من خلال المعادلة رقم (3) المتعلقة بالعام 2013 ما يلي:

- معامل الانحدار المقدر $\hat{\beta}_0$ تساوي 4.837، وهي تمثل متوسط الأجر الشهري عندما يكون كل من المتغيرات المستقلة تساوي صفر. وهذا غير مقبول من الناحية العملية، لذا تفسير $\hat{\beta}_0$ ليس منطقياً في هذه الحالة.
- وجود تأثير إيجابي لمتغير عمر العامل على متوسط أجره الشهري وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير عمر العامل 0.0209، وهذا يعني ان كل زيادة في عمر العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.09%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج. وهذه النتيجة متفقة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (الخولي 2003) ودراسة (Battara 2002).
- وحول تأثير كثافة رأس المال إلى العمل تبين أنه غير معنوي إحصائياً، بالإضافة إلى العلاقة العكسية بين كثافة رأس المال إلى العمل ومتوسط أجره الشهري، وهذه النتيجه تبدو

غير منطقية من الناحية الاقتصادية، حيث أن زيادة حجم رأس مال المنشأه تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الأجور، وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، وحاجة العاملين للعمل نتيجة قلة فرص العمل، واستغلال هذا الظرف من أصحاب المشاريع الصناعية، أدى إلى عدم تأثر الأجور بحجم رأس مال المشروع. وهذه النتيجة مختلفة والعديد من الدراسات السابقة مثل (الحسون 2004) واتفقت مع نتيجة (الخولي 2003).

- وحول العلاقة بين عدد أيام العمل للعامل السنوية لم تكن معنوية إحصائياً، وهذه النتيجه تبدو غير منطقية من الناحية الاقتصادية، التي تنص على زيادة عدد أيام العمل للعامل تؤدي إلى زيادة أجر العامل، ويعزى ذلك إلى أن إنتاجية العامل في قطاع غزة لا تقاس بعدد أيام العمل لأن هناك أيام كثيره يكون فيها إنتاجية العامل منخفضة، وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي، أو عدم توافر المواد الخام اللازمة لإتمام العمل نتيجة الإغلاق والحصار على قطاع غزة، مما أدي إلى تدني إنتاجية العاملين خلال اليوم الواحد، فلا يمكن اعتبار عدد أيام الدوام مؤشر على زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة أجور العمال.
- وحول عدد سنوات التعليم التي حصل عليها العامل على متوسط أجره الشهري كان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهذه النتيجه تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى أن زيادة سنوات التعليم تؤدي إلى زيادة متوسط الأجر. حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير سنوات التعليم 0.0456، وهذا يعني ان كل زيادة في سنوات تعليم العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 4.56%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج. وهذه النتيجة متفقة مع دراسات (Afonso& others 2013) و (Marcelli 2009) و (الخولي 2003) و (نصر 2003) و (Battara 2002) و (الزغبي 1995).
- وحول خبرة العامل في عمله الحالي وانحداره على متوسط الأجر الشهري للعامل تبين أنه غير معنوي إحصائياً، لذا تم دراسة تأثيره من خلال نموذج انحدار خطي بسيط. حيث أظهرت النتائج أثره الإيجابي على متوسط الأجر الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% وهذه النتيجه تبدو منطقية مع النظرية الاقتصادية التي

تشير إلى أن زيادة خبرة العامل تؤدي إلى زيادة متوسط الأجر، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير خبرة العامل في عمله الحالي 0.0279، وهذا يعني ان كل زيادة في خبرة العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.79%. ويعزى عدم ظهور أثره في الانحدار المتعدد بسبب هيمنة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه.

- وحول عدد ساعات العمل اليومي على متوسط أجر العامل الشهري كان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار 0.075، وهذا يعني ان كل زيادة في ساعات العمل اليومية بساعة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط الأجر الشهري بنسبة 7.5%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج. وهذه النتيجة تتفق مع دراسات سابقه منها (Bogliacino 2009).
- وحول سنوات الخبرة الكلية للعامل وتأثيرهاعلى متوسط الأجر الشهري فهي غير دالة إحصائياً، بالإضافة إلى العلاقة العكسية بين سنوات الخبرة الكلية ومتوسط الأجر الشهري لذا تم دراسة تأثيرها باستخدام نموذج انحدار خطي بسيط. حيث أظهرت النتائج أثره الإيجابي على متوسط الأجر الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير خبرة العامل الكلية 0.023، وهذا يعني أن كل زيادة في خبرة العامل الكلية بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.3%، وهذه النتيجة تتفق مع دراسات سابقة منها (Marcelli 2009) و (الخولي 2003) و (نصر 2003) و (الزغبي 1995)
- وحول تأثير إنتاجية العامل على متوسط أجر العامل فهو غير دال إحصائياً، وهذه النتيجه تبدو غير منطقية من الناحية الاقتصادية، التي تنص على زيادة إنتاجية العامل تؤدي إلى زيادة أجر العامل، ولكن نتيجة لارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة، وحاجة العاملين للعمل نتيجة قلة فرص العمل، تؤدي إلى قبول العاملين بالعمل بالرغم من انخفاض الأجور وبغض النظر عن إنتاجية العمال ، وبالتالي عدم تأثر الأجور بحجم الإنتاجية.
- أما عضوية العاملين في النقابات العمالية وأثرها على متوسط الأجر الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير العضوية للنقابات العمالية 0.0877، وهذا يعني ان العامل إذا كان عضو في إحدى

النقابات العمالية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 8.77%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

- المتغيرات الوهميه الدالة على طبيعة عمل الشخص في المنشأة لم تكن دالة إحصائياً وعندما تم استخدام الانحدار البسيط لكل متغير تبين أن طبيعة عمل كل من الفني وعامل الإنتاج أصبحت مؤثرة إحصائياً. ولم تظهر أثرها في الانحدار المتعدد نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى التي عملت على أضعاف تأثيره في المعادلة. حيث بلغ معامل الانحدار للفني 0.2456، وهذه النتيجه تشير إلى أن العامل الفني يحصل على زيادة في الأجر بنسبة 24.56% عن باقي العاملين. لامتلاكه مهارات تمكنه من أن يكون له دور في تحديد أجره وحصوله على أجر مرتفع. وبلغ معامل الانحدار لعامل الإنتاج – 0.2428، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين متغير عامل الإنتاج ومتوسط أجره، أي إذا كان العامل يعمل في الإنتاج فإن دخله سوف يقل عن باقي العاملين بنسبة 24.28%، ويمكن تحليل سبب العلاقة العكسية أن المهام التي يقوم بها عامل الإنتاج لا تتطلب مهارات عاليه، بالإضافة إلى نقص الطلب على العمل في قطاع غزة وزيادة العرض منه، بسبب الزيادة الطبيعية لعدد الأفراد ممن هم في سن العمل، وأيضاً ساهمت الأوضاع السياسية المتمثلة في الحصار والحروب المتتالية على قطاع غزة التي دمرت كثير من المنشآت الصناعية والاقتصادية في زيادة نسب البطالة وبالتالى إلى تدني أجور العاملين في الإنتاج. أما بالنسبة لطبيعة عمل الإداري فقد أظهرت النتائج بأنه غير دال إحصائياً، وهذه النتيجه تبدو غير منطقية، بحسب الدراسات السابقة، ويرجع التفاوت في أجور العاملين في الإدارة بقطاع غزة نتيجة أن العامل في الإدارة يتقاضى أجر عالي في حال كونه أحد الشركاء أو أحد أفراد أسرة مالك المشروع، أما إذا كان العامل لا ينتمي لهذه الفئة فإنه يتقاضى أجراً متدنياً مقارنة بالفئة الأولى. كما أن العاملين في الإدارة يختلف طبيعة عملهم ومسماهم الوظيفي ، حيث أن هناك السكرتير والمحاسب والمدير وكل وظيفة من هذه الوظائف لها أجر مختلف عن الأخرى. وكذلك الحال بالنسبة عامل الخدمات فهو غير دال إحصائياً. ويعود ذلك إلى تأثر أجر العاملين في الخدمات بعدد ساعات العمل وعدد أيام العمل فقد كان لها تأثير أكبر على الأجر، من طبيعة عمله.

تفسير معاملات معادلة الانحدار 2014

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للعام 2014 (0.4287)، هذا يشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج قد فسرت ما نسبته 42.87% من المتغير التابع، والنسبة الباقية البالغة57.13% تعزى لعوامل أخرى لم تدرج بالنموذج، وفيما يلي النموذج القياسي المتعدد.

$$LN_WAG_{14} = 4.352 + 0.015AGE_{14} - 0.009LN_CAP_{14} + 0.002DAY_{14} + 0.047ED + 0.007EX_{14} + 0.075OUR_{14} - 0.001TEX_{14} + 0.044LN_PRO_{14} + 0.063D_{01} + 0.037D_1 + 0.102D_2 - 0.031D_3 \text{.....(4)}$$

- إشارة جميع المعاملات كما هي متوقعة طردية؛ باستثناء معاملات, LN_CAP_{14} TEX_{14}, D_3 كانت عكس المتوقع.
- قيمة F = 17.76، و Prob. Value= 0.0000، وهي دالة إحصائياً مما يعني أن النموذج جيد.
- وجود عدد من المتغيرات غير دالة إحصائياً وهي LN_CAP_{14} , EX_{14} , TEX_{14}, D_{01}, D_1, D_2, D_3. بينما باقي المتغيرات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%.
- النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation لأن قيمة اختبار DW= 1.79، وهي قريبة من العدد 2 .

<u>يتضح لنا من خلال المعادلة رقم (4) المتعلقة بالعام 2014 ما يلي:</u>

- معامل الانحدار المقدر $\hat{\beta}_0$ في المعادلة السابقة يساوي 4.352، وهو يمثل متوسط الأجر الشهري عندما يكون كلاً من المتغيرات المستقلة تساوي صفر. وهذا غير مقبول من الناحية العملية، لذا تفسير $\hat{\beta}_0$ ليس منطقياً في هذه الحالة.
- وجود تأثير إيجابي لمتغير عمر العامل، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار 0.0150، وهذا يعني ان كل زيادة في عمر العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 1.50%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.
- أما تأثير كثافة رأس المال إلى العمل تبين أنه غير دال إحصائياً، بالإضافة إلى العلاقة العكسية بين كثافة رأس المال إلى العمل ومتوسط أجره الشهري، وتم معالجة ذلك باستخدام

نموذج الانحدار الخطي البسيط، حيث أظهرت النتائج أثره الإيجابي على متوسط الأجر الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ معامل الانحدار 0.030، وهذا يعني أن كل زيادة في كثافة رأس المال إلى العمل بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.030%. ويعزى عدم ظهور أثره في الانحدار المتعدد بسبب هيمنة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه.

- العلاقة بين عدد أيام العمل السنوية للعامل دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 5%، حيث بلغ معامل الانحدار 0.0022، وهذا يعني ان كل زيادة في يوم عمل واحد سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.227%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج، وهو تأثير بسيط.
- وجود تأثير إيجابي لمتغير عدد سنوات التعليم التي حصل عليها العامل على متوسط أجره الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير سنوات التعليم 0.0479، وهذا يعني ان كل زيادة في سنوات تعليم العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 4.79%، وذلك في ظل ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.
- أما بالنسبة لمتغير خبرة العامل في عمله الحالي وانحداره على متوسط الأجر الشهري للعامل لوحظ أنه غير معنوي إحصائياً، وقد لجأت الباحثة لدراسة تأثيره على متوسط الأجر الشهري إلى نموذج انحدار خطي بسيط. حيث أظهرت النتائج أثره الإيجابي على متوسط الأجر الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير خبرة العامل في عمله الحالي 0.0288، وهذا يعني ان كل زيادة في خبرة العامل بعمله الحالي بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.88%. ويعزى عدم ظهور أثره في الانحدار المتعدد بسبب هيمنة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه.
- يوجد تأثير إيجابي لمتغير عدد ساعات العمل اليومي، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار 0.0754، وهذا يعني أن كل زيادة

في ساعات العمل اليومية بساعة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 7.54%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

- لا يوجد تأثير لعدد سنوات الخبرة الكلية للعامل، حيث تبين أنه غير دال إحصائياً، وقد تم معالجة ذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط. حيث أظهرت النتائج أثره الإيجابي على متوسط الأجر الشهري، وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، حيث بلغ معامل الانحدار 0.0228، وهذا يعني ان كل زيادة في خبرة العامل الكلية بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.28%. والسبب في عدم ظهور أثره في الانحدار المتعدد يرجع لهيمنة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه.
- يوجد تأثير إيجابي لمتغير إنتاجية العامل على متوسط أجر العامل الشهري وكان هذا التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث بلغ معامل الانحدار 0.0443، وهذا يعني ان كل زيادة في إنتاجية العامل بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.0443%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج. وهذه النتيجة متفقة مع بعض الدراسات السابقة منها (العمري وحميدات 2013) و (Aixala & Pelet 2009) و (الحسون 2004).
- لا يوجد تأثير للمتغير الوهمي الذي يعبر عن عضوية العاملين للنقابات العمالية ، حيث أن دور النقابات العمالية يعد ضعيفاً، في الدفاع عن حقوق العمال، كما أن نسبة حاملي عضوية النقابات العمالية في عينة الدراسة قليله نسبياً فهي تبلغ ثلث العينة 32.33%. لذلك لم يظهر تأثيرها.
- المتغيرات الوهميه الدالة على طبيعة عمل الشخص في المنشأة لم تكن دالة إحصائياً، وعندما تم معالجتها باستخدام الانحدار البسيط لكل متغير تبين أن طبيعة عمل كل من الفني وعامل الإنتاج مؤثرة إحصائياً، ولم تظهر أثرها في الانحدار المتعدد نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى عليها. حيث بلغ معامل الانحدار للفنى 0.2140 وهذا يعني أن الفني يحصل على زيادة في دخله بنسبة 21.40% عن باقي العاملين. وبلغ معامل الانحدار لعامل الإنتاج -0.2707 وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين متغير عامل الإنتاج ومتوسط أجره، أي إذا كان العامل يعمل في الإنتاج فإن دخله سوف يقل عن باقي

العاملين بنسبة 27.07%، ويمكن إيعاز سبب العلاقة العكسية في هذه النتيجه أن المهام التي يقوم بها عامل الإنتاج لا تتطلب مهارات عاليه، بالإضافة إلى زيادة عرض العمل في قطاع غزة ونقص الطلب، وأيضاً نتيجة الأوضاع السياسية المتمثلة في الحصار والحروب المتتالية على قطاع غزة التي دمرت كثير من المنشآت الصناعية والاقتصادية الأخرى. أما بالنسبة لطبيعة عمل الإداري وعامل الخدمات فهو غير دال إحصائياً.

خامساً: محددات الأجور للعامين 2013- 2014

بعد حذف المتغيرات المستقله غير الدالة في الانحدار السابق كانت النتائج كالآتي:

جدول (4.8) نتائج الانحدار النهائي لمعادلتي الدراسة

	2013		2014	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	5.110878	0.0000	4.161131	0.0000
AGE	0.020208	0.0000	0.018525	0.0000
DAY	-	-	0.002352	0.0038
ED	0.049409	0.0000	0.050076	0.0000
OUR	0.084728	0.0000	0.082223	0.0000
LN_PRO	-	-	0.043325	0.0013
D01	0.093976	0.0385	-	-
	R- Squared= 0.4295 Adj R-Squared= 0.4208 DW= 1.74		R- Squared= 0.4352 Adj R-Squared= 0.4245 DW= 1.85	

- جميع المتغيرات المستقلة دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

بناء على النتائج السابقة في الجدول (4.8) تكون معادلتي الانحدار النهائية كالآتي:-

معادلة انحدار النموذج للعام 2013

$$LN_WAG_{13} = 5.110 + 0.020AGE_{13} + 0.049ED + 0.084OUR_{13} + 0.093D_{01} \ldots\ldots(5)$$

$$SE = (0.170) \quad (0.002) \quad (0.0068) \quad (0.0169) \quad (0.050)$$

$$\text{Adj R} - \text{Squared} = 0.420 \qquad \text{DW} = 1.74$$

معادلة انحدار النموذج للعام 2014

$$LN_WAG_{14} = 4.161 + 0.018AGE_{14} + 0.0023DAY_{14} + 0.050ED + 0.082OUR_{14} + 0.043LN_PRO_{14} \ldots\ldots(6)$$

$$SE = \quad (0.24) \quad (0.002) \quad (0.0008) \quad (0.007) \quad (0.017) \quad (0.013)$$

$$\text{Adj R} - \text{Squared} = 0.424 \qquad \text{DW} = 1.78$$

سادساً: النتائج النهائية للنموذجين

- قيمة معامل التحديد في نموذج عام 2013 بلغ 42.0%، بينما معامل التحديد لعام 2014 بلغ 42.4%. وهذا يشير أن كلا النموذجين جيد ولا يوجد فرق كبير في معامل التحديد.
- بلغت قيمة Adj R-Squared= 0.42 للعام 2013، وهذا يعني أن 42% من التغيرات الكلية في متوسط الأجور للقطاع الصناعي في قطاع غزة يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة (عمر العامل- سنوات التعليم التي حصل عليها العامل- متوسط ساعات العمل في اليوم الواحد- العضوية في النقابات العمالية)، أما النسبة المتبقية 58% ترجع لعوامل مستقلة أخرى، أما بالنسبة للعام 2014 فقد بلغت قيمة Adj R-Squared= 0.424 وهذا يعني أن 42.4% من التغيرات الكلية في متوسط الأجور يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة (عمر العامل- عدد أيام العمل خلال العام- سنوات التعليم التي حصل عليها العامل - متوسط ساعات العمل في اليوم الواحد- متوسط انتاجية العامل)، أما النسبة المتبقي 57.6% ترجع إلى عوامل مستقلة أخرى.
- وجود تأثير إيجابي لمتغير عمر العامل على متوسط أجره الشهري، حيث بلغ معامل الانحدار 0.0202 في العام 2013، وهذا يعني ان كل زيادة في عمر العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.02%، وبلغ معامل الانحدار للعام 2014 (0.0185)، وهذا يعني أن كل زيادة في عمر العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 1.85%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.
- وجود تأثير إيجابي لمتغير عدد سنوات التعليم التي حصل عليها العامل على متوسط أجره الشهري، حيث بلغ معامل الانحدار للعام 2013 لمتغير سنوات التعليم 0.0494، وهذا يعني ان كل زيادة في سنوات تعليم العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره

الشهري بنسبة 4.94%، أما بالنسبة للعام 2014 فقد بلغ معامل الانحدار 0.0500، وهذا يعني ان كل زيادة في سنوات تعليم العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 5.00%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.

- يوجد تأثير إيجابي لمتغير عدد ساعات العمل اليومي على متوسط أجر العامل الشهري، حيث بلغ معامل الانحدار للعام 2013 (0.0847)، وهذا يعني ان كل زيادة في ساعات العمل اليومية بساعة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 8.47%، أما بالنسبة للعام 2014 فقد بلغ معامل الانحدار 0.0822، وهذا يعني ان كل زيادة في ساعات العمل اليومية بساعة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 8.22%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.
- يوجد تأثير إيجابي لمتغير انتساب العاملين إلى النقابات العمالية لعام 2013، حيث بلغ معامل انحداره على متوسط أجر العامل الشهري 0.093، وهذا يعني أن انتساب العامل لإحدى النقابات سيؤدي إلى زيادة أجره بمقدار 9.3%، أما في العام 2014 فلا يوجد لهذا المتغير تأثير، ويمكن إيعاز ذلك إلى أن المتغيرات المستقلة الأخرى في العام 2014 كان لها تأثير قوي على الأجر وذلك مع اشتداد الحصار وتعرض قطاع غزة للعدوان، مما أضعف تأثير متغير الانتساب إلى النقابات العمالية.
- يوجد تأثير إيجابي لعدد أيام دوام العامل السنوية على متوسط أجر العامل للعام 2014، فقد بلغ معامل الانحدار 0.0023، وهذا يعني أن كل زيادة في يوم عمل واحد سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.23%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج، ولم يظهر هذا التأثير في العام 2013 والسبب في ذلك هو هيمنة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه في النموذج.
- يوجد تأثير إيجابي لمتغير إنتاجية العامل في العام 2014، حيث بلغ معامل الانحدار 0.0433 وهذا يعني ان كل زيادة في إنتاجية العامل بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.0433%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة

الأخرى في النموذج. ولم يظهر تأثير هذا المتغير في العام 2013 بسبب سيطرة المتغيرات المستقلة الأخرى عليه.

4.4 خلاصة الفصل الرابع:-

بناء على النتائج الإحصائية نستنتج أن:

- المتغيرات المؤثرة في متوسط أجور العاملين في القطاع الصناعي والتي تأتي في المرتبة الأولى في التأثير خلال عامي الدراسة هي عدد ساعات العمل اليومية ومن ثم عدد سنوات التعليم ويأتي بعد ذلك عمر العامل. كما أن العضوية في النقابات العمالية كانت مؤثرة في العام 2013، وعدد أيام العمل السنوية وإنتاجية العامل كانت مؤثرة في العام 2014.
- في المرتبة الثانية من حيث المتغيرات المؤثره على متوسط أجر العامل يأتي كل من خبرة العامل في عمله الحالى، وخبرة العامل الكلية، وطبيعة عمل الفني وطبيعة عمل عامل الإنتاج حيث أنها جاءت غير مؤثرة في الانحدار المتعدد، نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى عليها، لكنها أصبحت مؤثرة في الانحدار البسيط في عامي الدراسة، وكذلك الحال بالنسبة لكثافة رأس المال إلى العمل في العام 2014.
- بالرغم من عدم معنوية عدد أيام العمل السنوية في العام 2013 إلا أن نسبة التأثير على متوسط أجر العامل لا زالت قريبة من العام 2014، فقد تراوحت النسبة مابين 0.14% و0.23%. والعلاقة طردية ما بين عدد أيام العمل السنوية ومتوسط أجر العامل، وكذلك بالنسبة لكثافة رأس المال للعمل في العام 2014، بالرغم من عدم معنويتها، إلا أن نسبة التأثير لا زالت قريبة من العام 2013 ، فقد تراوحت نسبتها مابين 0.030% و0.019%، والعلاقة طردية ما بين كثافة رأس المال للعمل ومتوسط أجر العامل، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن رأس المال بشكل عام كان ضعيف، وأن الإنتاجية لم ترتبط به أصلاً.
- بالرغم من عدم معنوية إنتاجية العامل في العام 2013 إلا أن نسبة التأثير لا زالت قريبة من العام 2014، فقد تراوحت مابين 0.03% و0.04%، وهي طردية.
- بالرغم من عدم معنوية طبيعة عمل الإداري وعامل الخدمات إلا أن نسبة التأثير في عام 2014 لا زالت قريبة من العام 2013.

- نتائج النموذجين في عامي 2013 و2014 قريبة من بعضها، من حيث تأثير المتغيرات المستقلة، والاختلافات الناتجة بينهما هي إختلافات بسيطة ناتجة عن تشديد الحصار على قطاع غزة، وإغلاق الأنفاق بشكل كامل في عام 2014، بالإضافة إلى الحرب الأخيره على قطاع غزة. وهذا يدل على أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها قطاع غزة إلا أنه لم يتأثر كثيراً بهذه الظروف، نتيجة الضعف الموجود أصلاً في القطاع الصناعي.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

- **نتائج التحليل الوصفي.**
- **نتائج التحليل القياسي.**
- **التوصيات.**

النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على القطاع الصناعي الغزي في عامي 2013- 2014، وقد قامت بدراسة وتحليل الأجور والعوامل المؤثرة عليها في فلسطين بشكل عام و في قطاع غزة بشكل خاص مع التركز على القطاع الصناعي، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والتحليل القياسي وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج على المستوى الوصفي والقياسي وهي كالتالي:

5.1 نتائج التحليل الوصفي

1. عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تدمير القطاع الصناعي بشكل ممنهج، وجعله تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي منذ سيطرته على الأراضي الفلسطينية، وحتى بعد استلام السلطة الفلسطينية زمام الأمور على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أثر على نموه وتطوره.
2. هناك قصور لدى الحكومة الفلسطينية بتقديم الدعم للقطاع الصناعي وتنميته وتشجيع الاستثمار فيه، من حيث القوانين وتقديم الحوافز للمستثمرين، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمنشآت الصناعية. وتوفير بنية تحتية ملائمة للاستثمار.
3. تأثر القطاع الصناعي الفلسطيني بالظروف السياسية والاقتصادية المحيطه به، فقد حقق انتعاشاً في فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتراجع في فترات عدم الاستقرار السياسي والحصار والإغلاقات والحروب.
4. من الواضح هناك تعدى على حقوق العمال ويظهر ذلك من خلال

أ- العدد الأكبر من العاملين يعملون بدون عقود بنسبة 79.63% من العاملين .

ب- نسبة الذين يعملون في مجال لا يتناسب مع تخصصهم 42.59%.

ت-عدم وجود ربط بين أجور العاملين والحالة الاجتماعية لهم، بنسبة 43.33% من حجم العينة.

ث-رأى 84.07% من العاملين أن الراتب الذي يتقاضاه غير كافي لإحتياجاتهم المعيشية. بينما رأى 62.59% من أصحاب العمل عدم كفاية الراتب.

ج- نسبة الذين لم يتلقوا أجراً مقابل الساعات الإضافية 34.58% من حجم العاملين الذين عملوا ساعات إضافية.

5. المنشآت الفردية هي الأكثر انتشار. حسب الشكل القانوني في قطاع غزة، حيث بلغت نسبتها 60.74%.
6. زاد عدد المنشآت الصغيرة في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، وجاءت هذه الزيادة على حساب المنشآت متوسطة وكبيرة الحجم.
7. أدى الحصار في تراجع عدد المنشآت في القطاع الصناعي الغزى، حيث أغلقت 261 منشأة من العام 2006 إلى العام 2008، وبالتالي انخفض عدد العاملين فيه بمقدار 2511 عاملاً، وتراجعت القيمة المضافة له بنسبة 14.97% لنفس القترة، التى تمثل أكثر الفترات التي استحكم فيها الحصار على قطاع غزة.
8. بلغت مساهمة القطاع الصناعي الغزي في الناتج المحلي الإجمالي 9.2% في العام 2014، وهو أدنى مستوى لها منذ تسلم السلطة الأراضى الفلسطينية، نتيجة الحصار والحروب التي استهدفت القطاع الصناعي.
9. ساهمت الأنفاق بتحقيق انتعاش في القطاع الصناعي، وأدت إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية ب1015 منشأة من العام 2009 إلى العام 2013، وزيادة العمالة الصناعية ب 5278 عاملاً، وارتفعت القيمة المضافة بنسبة 57.14% لنفس الفترة.
10. أدت الحروب الإسرائيلية بتقويض القطاع الصناعي المترنح في الأصل، من خلال الأضرار التي لحقت به والتي بلغت ذروتها بالحرب الأخيرة في العام 2014، حيث قدرت خسائر القطاع الصناعي المباشرة ب130 مليون$، وهي تمثل 426.36% من خسائر الحرب الأولى 2008 -2009 على قطاع غزة، حيث أعتبرت حرب 2008-2009 ثاني أكبر خسائر بعد حرب 2014.
11. ضعف وتدهور القطاع الصناعي أدى إلى تراجع مستوى أجور العاملين فيه.
12. هناك تفاوت ما بين معدل أجور العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فمتوسط الأجور في الضفة الغربية تفوق متوسط الأجور في قطاع غزة، كما أن الأجور في قطاع غزة تسير بمنحنى تصاعدي ولكنه بطيء فقد ازدادت الأجور خلال الفترة (2000- 2014) بمقدار

3.6 شيقل يومياً، أي بنسبة 7.3%، وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بمعدل التضخم الذي ارتفع خلال نفس الفترة بمعدل 45.22%.

13. هناك فروقات في معدل الأجر حسب طبيعة العمل، حيث يظهر أن العاملين في الإدارة يتقاضون أجوراً تفوق ما يتقاضاه العاملون الآخرون، ويعزى ذلك إلى الخبرات والمهارات اللازمة في العمل الإداري، بالإضافة إلى المؤهلات العلمية التى يحملونها. ونجد أن أجور الفنيين تحتل المرتبة الثانية في ارتفاع الأجور وهذا يعود إلى أن عمل الفنيين في القطاع الصناعي تتطلب مهارات عالية ومعرفة وخبرة في مجال عملهم، أما بالنسبة لعمال الإنتاج فعملهم مرتبط بالمعرفة وشئ من الخبرة دون الحاجة إلى المهارات العالية والمستوى التعليمي المتدني، مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم مقارنه بفئتي الإداريين والفنيين، كما نلاحظ أن عمال الخدمات لا يتطلب عملهم أي خبرة أو مهارة أو مستوى تعليمي مما أدى إلى تدن مستوى أجورهم.

14. هناك تباينات كبيرة في أجور العاملين في القطاع الصناعي وذلك حسب حجم المنشأه وطبيعة عمل العامل في المنشأة الصناعية، فقد كان أعلى أجر في عينة الدراسة هو 8500 شيقل شهرياً، بينما كان أقل أجر 200 شيقل شهرياً.

15. العاملون الذين يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة انخفض في العام 2014 عن العام 2013 بنسبة 26.42%، وهذا الانخفاض ناتج عن الانخفاض في عدد المنشآت الصغيرة في العام 2014، نتيجة عدم تمكنها من الصمود أمام الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها قطاع غزة، وهي في العادة تدفع أجوراً منخفضة.

16. عدد الذكور الذين يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى للأجور أكبر من عدد الإناث، وهو ناتج عن أن العاملين بأجر من الذكور أكبر عدداً من العاملين الإناث.

17. تدنى أجور العاملين يعود إلى عدم معرفة العمال لكثير من حقوقهم حسب القانون، وعدم إلزام المؤسسات بالتطبيق الكامل للقانون جعلها لا تعير الاهتمام الكافي بالعامل، كما أن الظروف الاقتصاديه من ارتفاع نسبة البطالة، وازدياد نسبة الفقر جعلت العاملين يقبلون بالأجور المتدنية.

18. لم يكن للنقابات العمالية دور في المطالبة برفع أجور العاملين في القطاع الصناعي، أو في المفاوضات حول أجور ومستحقات العاملين.

5.2 نتائج نموذج التحليل القياسي

1. هناك علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة ممثلة (بعمر العامل، سنوات التعليم، سنوات الخبرة، سنوات خبرت العامل في عمله الحالي، انتاجية العامل، كثافة رأس المال إلى العمل، عدد أيام دوام العامل السنوية، الانتساب للنقابات العمالية، عدد ساعات العمل اليومية، طبيعة العمل) مع المتغير التابع وهو (متوسط الأجر الشهري) وأن جميع المتغيرات المستقلة دالة في النموذج القياسي، ماعدا كثافة رأس المال إلى العمل في العام 2013، وطبيعة عمل العاملين (الإدارة والخدمات) كانو غير دالين خلال فترة الدراسة، وكان عدد أيام العمل السنوية ومتوسط إنتاجية العامل كانت غير دالة في عام 2013، وعضوية النقابات العمالية كانت غير دالة في العام 2014.
2. المتغيرات المؤثرة حقيقة في متوسط أجور العاملين في القطاع الصناعي والتي تأتي في المرتبة الأولى في التأثير خلال عامي الدراسة هي عدد ساعات العمل اليومية ومن ثم عدد سنوات التعليم للعامل، وعمر العامل. كما أن العضوية في النقابات العمالية كانت مؤثرة في العام 2013، وعدد أيام العمل السنوية وإنتاجية العامل كانت مؤثرة في العام 2014.
3. في المرتبة الثانية من حيث التأثير على متوسط أجر العامل، يأتي كل من خبرة العامل في عمله الحالى، وخبرة العامل الكلية، وطبيعة عمل الفني وطبيعة عمل عامل الإنتاج، وكذلك الحال بالنسبة لكثافة رأس المال إلى العمل في العام 2014.
4. باقي المتغيرات بالرغم من عدم دلالتها في النموذج إلا أن نتائجها كانت قريبة من بعضها البعض، والعلاقة كانت إيجابية لجميع المتغيرات غير الدالة.
5. نتائج النموذجين قريبة من بعضهما في عامي 2013 و2014، من حيث تأثير المتغيرات المستقلة، والاختلافات الناتجة بينهما بشكل عام اختلافات بسيطة ناتجة عن تشديد الحصار على قطاع غزة، وإغلاق الأنفاق بشكل شبه كامل في عام 2014، بالإضافة إلى الحرب الأخيرة على قطاع غزة. وهذا يدل على أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها قطاع غزة إلا أنه، لم يتأثر كثيراً بهذه الظروف، نتيجة ضعف القطاع الصناعي في الأصل.

6. أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 42% من التغير في متوسط الأجر للعاملين في القطاع الصناعي الغزي للعام 2013 والباقي 58% يعود لعوامل أخرى، بينما في العام 2014 فسرت المتغيرات المستقلة ما بنسبه 42.4% من التغير في متوسط الأجر والباقي 57.6% تعود لعوامل أخرى.
7. وجود تأثير إيجابي لمتغير عمر العامل على متوسط أجره الشهري، حيث بلغ معامل الانحدار لمتغير عمر العامل 0.0202 للعام 2013، وهذا يعني أن كل زيادة في عمر العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.02%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.أما بالنسبة للعام 2014 فقد بلغ معامل الانحدار لمتغير عمر العامل 0.0185، وهذا يعني ان كل زيادة في عمر العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 1.85%.
8. وجود تأثير إيجابي لمتغير عدد سنوات التعليم التي حصل عليها العامل على متوسط أجره الشهري في العام 2013، حيث إن كل زيادة في سنوات تعليم العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 4.94%، وكذلك الحال بالنسبة للعام 2014 فكل زيادة في سنوات تعليم العامل بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 5.00%.
9. وجود تأثير إيجابي لعدد أيام العمل السنوية على مستوى الأجر فكل زيادة في يوم عمل واحد سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.14% للعام 2013، أما بالنسبة للعام2014 فسيزيد متوسط الأجر بمقدار 0.22%.
10. وجود تأثير إيجابي لساعات العمل اليومية على مستوى الأجر فكل زيادة في ساعات العمل اليومية بساعة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 7.5%، وذلك في ظل ثبات تأثير باقي المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج.
11. كل زيادة في خبرة العامل بعمله الحالي بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.8%.
12. كل زيادة في خبرة العامل الكلية بسنة واحدة سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 2.34% في العام 2013 و 2.28% في العام 2014.

13. كل زيادة في إنتاجية العامل بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة متوسط أجره الشهري بنسبة 0.034% بالنسبة للعام 2014.
14. الانتساب للنقابات العمالية يؤدي إلى زيادة متوسط الأجر الشهري بنسبة 9.39% في العام2013.
15. هناك علاقة عكسية بين متغير عامل الإنتاج ومتوسط أجره، أي إذا كان العامل يعمل في الإنتاج فإن دخله سوف يقل عن باقي العاملين بنسبة 24.28%، أما بالنسبة للعام 2014 فإن العامل الذي يعمل في الإنتاج فإن دخله أقل من باقي العاملين بنسبة 27.07%.

5.3 التوصيات

من أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة:

أولاً: للحكومة الفلسطينية

1. العمل على مراجعة وتعديل اتفاقية باريس الاقتصادية للحد من القيود على الصادرات والواردات بما يتناسب مع المصلحة الاقتصادية الفلسطينية، وتفعيل اتفاقية المعابر. والعمل على فك الارتباط والتبعية بشكل تدريجي مع الاقتصاد الإسرائيلي، وتعميق العلاقات التجارية مع الدول العربية والإسلامية والدول الأوربية.
2. الضغط على إسرائيل من الدول العربية والأجنبية والجهات الدولية لرفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر أمام دخول وخروج المنتجات والسلع والمواد الخام اللازمة للصناعة بحرية كاملة وإدخال مواد البناء والمعدات والآليات لتأهيل وإعمار المنشآت الصناعية لتتمكن من المساهمة في عملية الإعمار مع إعطاء الشركات الوطنية الأولوية في الإعمار، مع وجود ضمانات دولية لإبقاء المعابر مفتوحة.
3. أن تقوم الحكومة الفلسطينية بعمل خطط وبرامج تنموية خاصة بالقطاع الصناعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الحاليه واعتبار أن الحصار حالة دائمة، وفتح المعابر ورفع الحصار ميزة إضافية وليست أساسية.

4. توفير دعم وحماية كافية للمصانع والصناعات الفلسطينية المحلية، من المنافسة الأجنبية وتفعيل سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات، مما يعمل على استيعاب العمالة الفلسطينية، وتقليل عرض العماله وزيادة الطلب عليها، مما يؤدي لارتفاع مستوى الأجور.
5. تفعيل قانون تشجيع الاستثمار والعمل والعمال. واستكمال كافة التشريعات التي من شأنها تقوية الصناعات الفلسطينية، والقوانين التي تبين حقوق وواجبات أطراف العملية الإنتاجية، مثل قانون الصناعة وقانون حماية الملكية الفكرية والصناعية، وغيرها من القوانين لما لذلك من أهمية في خلق بيئة قانونية واستثمارية مستقرة ومحفزة على الاستثمار.
6. تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة، والعمل على متابعته والتأكد من تطبيقه في جميع الأراضي الفلسطينية، وربط أجور العمال بمستويات المعيشة المرتبطة بتغيرات الأسعار وبدرجة المخاطرة التي يتعرض لها العاملون في المنشآت الصناعية.
7. توفير البيئة المناسبة والجاذبة للاستثمارات، وتوفير البيئة التشريعية البنية التحتية المناسبة لدعم وحماية الصناعة، وتأهيل وتحديث المنشآت الصناعية القائمة، وذلك من خلال توفير برنامج للتحديث الصناعي، ووضع سياسات هادفة إلى حماية وتشجيع الصناعات التصديرية الفلسطينية والتي تتمتع بميزه نسبية فيها، والتي تراجعت بشكل كبير بعد إغراق الأسواق الفلسطينية بالسلع ذات الأسعار الرخيصة من دول جنوب شرق آسيا. مما أدى إلى إغلاق العديد من المنشآت الصناعية وتسريح العاملين فيها. وبالتالى انخفاض أجور باقي العاملين في المنشآت التي بقيت تنتج بطاقة إنتاجية منخفضه. وإعادة إنشاء المطار والميناء لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير.
8. العمل على وضع خطة طوارئ لمعاجة آثار الحصار والدمار الذي لحق بالبنية التحتية للقطاع الصناعي الذي خلفته الحروب.

9. زيادة عدد المؤسسات الإقراضية المتخصصة بالمشاريع الريادية والصغيرة الصناعية التي تحجم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى عن إقراضها بسبب حجمها وحداثتها في الأسواق. وتوجيه التسهيلات الائتمانية لهذه المؤسسات إلى زيادة رأس المال في تلك الصناعات وتجنب استخدامها للإنفاق الاستهلاكي.

وزارة الاقتصاد الوطني:

1. تبني استراتيجيات وطنية للنهوض بقطاع الصناعة، وتقديم الحوافز المشجعة لشراء المنتج المحلى، من خلال تفعيل سياسة احلال الواردات وتشجيع الصادرات.

وزارة العمل والمجلس التتشريعي

1. اعتماد أنظمة واضحة للأجور تتناسب مع طبيعة عمل المنشآت الصناعية، وظروف العمل، والمخاطرة التي يتحملها العاملون في المنشآت الصناعية، وعدد ساعات وأيام الدوام للعاملين.

المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية

1. الضغط الدولي الفوري والفاعل على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف العمل بسياسة الحصار. وفتح كافة معابر قطاع غزة لتسهيل حركة الأفراد والبضائع، لا سيما المعابر المخصصة لإمدادات المواد الخام و الوقود وتصدير المنتجات الفلسطينية. وبدون تحديد كم ونوع المنتجات وتصدير كافة المنتجات الصناعية من قطاع غزة للضفة الغربية والعالم الخارجي بحرية.
2. الضغط على الجانب الإسرائيلي لتوفير ضمانات لتجنيب القطاع الصناعي والبنية التحتية أي صراعات سياسية.

النقابات والاتحادات العمالية

1. تفعيل دور النقابات والاتحادات العمالية بالدفاع عن حقوق العاملين والتعامل مع مختلف القضايا المتعلقة بالأجور مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية السائدة، وعدم التطرف في المطالبة بالحقوق .
2. القيام بعمل دورات تدريبة للعاملين لرفع كفاءاتهم وبالتالى رفع أجورهم.

أصحاب المنشآت الصناعية

1. يجب على أصحاب العمل الاهتمام بالأجور والحوافز المادية لما لذلك من أثر على الإنتاجية، وتراكم رأس المال والإنتاج وزيادة الطلب الإستهلاكي.

5.4 مقترحات لدراسات مستقبلية

1. محددات الأجور في فلسطين (دراسة مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة).
2. الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطبيق قانون الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة.
3. تأثير تطبيق قانون الحد الأدنى للأجور على أجور العاملين في القطاع الصناعي.
4. أثر الحروب على القطاع الصناعي في قطاع غزة (مباشرة وغير المباشرة).
5. مدى مساهمة القطاع الصناعي في التحول الهيكلي.

المراجع

أولاً: الكتب العربية

- القرآن الكريم
- أبو شيخة، نادر أحمد. (2010). إدارة الموارد البشرية- إطار نظري وحالات علمية، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- اشتية، محمد.(2003). الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بالتعاون مع المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، القدس، فلسطين.
- إلياس، يوسف.(1980). الحد الأدنى للأجور دراسة اقتصادية قانونية، سلسلة المكتبة العمالية1، مؤسسة الثقافة العمالية: بغداد.
- البدوي، إسماعيل إبراهيم.(2004). التوزيع والنقود في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، الكويت.
- بكري، كامل و اسماعيل، محمد محروس.(1995). مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز الإسكندرية: الإسكندرية.
- البهيقي، أحمد الحسين. (1991). معرفة السند والآثار، الطبعة الأولى، دار الوفاء: المنصورة، مصر.
- جاسم، عبد الرسول عبد والراوي، علاء شفيق.(1989). اقتصاد العمل، الطبعة الثانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: العراق.
- الحبيب، فايز إبراهيم.(1994). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، مطابع الفرزدق التجارية: الرياض.
- حبيب، مطانيوس.(1984). الاقتصاد السياسي، مطبعة الوادي: دمشق.
- حميد، محمد عثمان إسماعيل. (1993). إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- رشيد، عبد الحكيم.(2010). مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى(2010-1431هـ)، دار المستقبل للنشر والتوزيع: عمان.

- زويلف، مهدي حسن.(1993). إدارة الأفراد في منظورر كمي والعلاقات الإنسانية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: الكرك.
- سعيد،عامر على.(2010).مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الاولى، دار البداية ناشرون وموزعون: عمان.
- سليمان، يعقوب وآخرون.(1999). مبادئ الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، 1420هـ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.
- صافي، سمير خالد.(2015). مقدمة في نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS، مكتبة آفاق: غزة، فلسطين.
- صالح، محسن وعميش، إقبال وجمال الدين، غنى (2015) "المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994– 2013)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: بيروت، لبنان.
- صيرفي، محمد عبد الفتاح. (2005). إدارة الموارد البشرية، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان.
- العامري، خالد. (2009). الإحصاء، تأليف ستان جيبيليسكو، ترجمة خالد العامري، الطبعة الأولى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية: القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- عبد الشافي، صلاح. (1997). الدور الاستراتيجي للتطور التقني في الصناعة، إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الصناعة، يناير 1997، غزة.
- الغزاوي، نجم و جواد، عباس.(2010).الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع: عمان.
- الفلاح، بلال. (2014). تقييم الامتثال لنظام الحد الأدنى للأجور في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- قريشي، مدحت كاظم. (2000). الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر: عمان، الأردن.
- قريشي، مدحت محمد.(2007). اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع:
  عمان، الأردن.

- المالكي، عبد الرحمن. (2006). السياسة الاقتصادية المثلى، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع: عمان.
- المبيضين، صفوان محمد و د الأكلبي، عائض شافي. (2012). التخطيط في الموارد البشرية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان.
- مساليا، ماركو وكابيلي، كلارا وعامر، وجيه.(2010). الآثار المحتملة لتبني السلطة الوطنية الفلسطينية لسياسة الحد الأدنى للأجور، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- مصطفى، أحمد سيد.(2008). إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، الطبعة الثانية القاهرة، مصر.
- المعماري، عبد الغفور حسن كنعان.(2010). اقتصاديات الإنتاج الصناعي، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع: الأردن، عمان.
- المعهد العربي للتخطيط (2002). سوق العمل وتخطيط القوى العاملة. الكويت.
- مكحول، باسم. (2002) الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، ورام الله، فلسطين.
- نصر، محمد. (2002). دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.
- الوادي، محمود وخريس، إبراهيم وعباس، نضال.(2010). مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.

ثانياً: الدراسات:-

- أبو ظريفة، سامي.(1998). دور القطاع الصناعي في عملية التنمية في فلسطين، وزارة الصناعة الفلسطينية، غزة، فلسطين.
- الراعي، محمد إبراهيم.(2003). "الصناعات التحويلية في فلسطين- تحليل ورؤية نقدية" وزارة الاقتصاد الوطني،إدارة الدراسات والتخطيط، فلسطين.
- الراعي، وآخرون. (2005). الصناعات المستقبلية في فلسطين ودورها في التنمية الاقتصادية الإدارة العامة للسياسات والتحليل والاحصاء، وزارة الصناعة، غزة.

- رجب، معين. (1997). مشكلات الصناعة الفلسطينية، إدارة الدراسات والتخطيط بوزارة الصناعة، غزة، فلسطين – يناير 1997.
- الصوراني، غازي (2011). الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، غزة فلسطين.
- نصر الله، عبد الفتاح و عواد، طاهر. (2004). واقع القطاع الصناعي في فلسطين، إدارة الدراسات، وزارة الاقتصاد، غزة، فلسطين.
- نصر الله، عبد الفتاح والصوراني، غازي. (2005). "المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية، غزة، فلسطين.

ثالثاً: الدوريات والأيام الدراسية:-

- أصرف، عبلة.(2010). دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة، ورقة عمل مقدمة إلى: مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة أثار الحرب والحصار على قطاع غزة، 23-2010/5/24 كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو ظريفة، سامي.(2006). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي ودور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، ورقة عمل مقدمة في: يوم دراسي حول تشجيع المنتج الوطني، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو كرش، شريف (2006). المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية- واقع وطموحات، ورقة عمل مقدمة في: مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- أولز، مارتن وأولني، شونا وتومي، مانويلا.(2013). المساواة في الأجور: دليل تعريفي منظمة العمل الدولية، جنيف.
- إسماعيل، محمد محروس. (1992). اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- الخولي، سيد فتحي. (2003). تباين الأجور والرواتب في شركات القطاع الخاص السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ديسمبر 2003، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

- خير، طارق ومخلافي، عبد الواسع. (2006). الأسس العلمية لتحقيق العدالة في هياكل الأجور الوظيفية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد28، العدد2.
- دائرة شؤون الوطن المحتل. (1986). قطاع الصناعات والحرف، قسم الدراسات، الأردن.
- الرفاتي، علاءالدين.(2014) آفاق إعمار القطاع الصناعي الفلسطيني، ورقة عمل باليوم الدراسي آفاق إعادة إعمار قطاع غزة بعد عدوان 2014، المنعقد في الجامعة الإسلامية 15-ديسمبر 2014، غزة، فلسطين.
- زكي، رمزي. (1989). الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان.
- صامد الاقتصادي(1985) قطاع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 العدد 57، عمان، الأردن
- صامد الاقتصادي.(1983). الدراسة القطرية للوطن المحتل الضفة الغربية وقطاع غزة، العدد 42، عمان، الأردن.
- الطباع، ماهر (2009) ماذا بعد الحرب على قطاع غزة ؟، الغرفة التجارة الفلسطينية غزة، فلسطين.
- عبد الوهاب، محمد وكمال، هدى وعبد الجليل، إيمان وعبد العال، أزهار. (2012). أبعاد وتباينات الأجور 2012، مجلة السكان، عدد85، مصر، ص52- 104.
- عثمان، ذو النون محمد. (2013).أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور في السودان- دراسة قياسية 1970- 2009، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، جامعة بخت الرضا، العدد الثامن، سبتمبر 2013، السودان.
- عكاشة، محمود. (1993). القطاع الصناعي وآفاق تنميته في قطاع غزة، صامد الاقتصادي، عدد94، عمان، الأردن.
- علاونة عاطف. (1993). إستراتيجية التنمية في فلسطين، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة عشر، العدد 94، دار الكرمل للنشر والتوزيع: عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

- عمري، محمد وحميدات، وليد. (2013). العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد9، العدد1، ص80-96، الأردن.
- محمد، رسلان وعبد الكريم، نصر. (2011). واقع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة وسبل تعزيزها في الاقتصاد الفلسطيني، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد الثالث والعشرون (2).
- المراقب الاقتصادي والاجتماعي.(2009). معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 16، أيار، رام الله ، فلسطين.
- مركز التخطيط الفلسطيني. (2005). الأطفال الفلسطينيون في سوق العمل، جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يونسف (2004)، مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 18، غزة، فلسطين.
- مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية .(2008). قانون العمل الفلسطيني – الدليل الإرشادي لقانون العمل الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
- مقداد، سامي. (2001). أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين، مجلة رؤية، العدد 10، تموز 2001، فلسطين.
- مقداد، محمد .(2011). أثر العولمة على القطاع الصناعي في فلسطين- دراسة حالة قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، غزة، فلسطين.
- منظمة التحرير الفلسطينية.(1993). دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط، البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000، تموز، المجلد الثاني، رام الله فلسطين.
- منظمة العمل الدولية .(2014). الحد الأدنى للأجور أداة تنموية: مقاربة عمالية، منشورات مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بيروت، لبنان.
- منظمة العمل الدولية.(2009). نوع الجنس، العمل، الاقتصادغير المنظم، قاموس مصطلحات، منظمة العمل الدولية، بيروت.

- النقيب، فضل. (2003). أساسيات التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني وتطوير علاقات بالدول العربية، رام الله فلسطين، 10-11/ 6/ 2003.

رابعاً: التقارير الرسمية

- الأمم المتحدة. (2009). تأثير عامين من الحصار على اقتصاد غزة، الأمم المتحدة، يوليو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، الأراضي الفلسطينية المحتلة. القدس الشرقية فلسطين.
- الأمم المتحدة.(2013). تقرير المساعدات المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من 16-27 سبتمبر 2013، جنيف.
- الأورومتوسطي لحقوق الإنسان.(2015). اختناق غزة في قبضة الأزمة الإنسانية، تقرير آيار(مايو) غزة، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1996). "المسح الصناعي 1994: نتائج أساسية التقرير الأول، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1997). "المسح الصناعي 1995: نتائج أساسية" رام الله، فلسطين.(1)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1997). "المسح الصناعي- 1996: نتائج أساسية" رام الله، فلسطين.(2)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2002). تقرير التنمية البشرية، بيانات غير منشورة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2012). "التعداد العام للمنشآت- 2012: النتائج الأولية"، تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، رام الله، فلسطين(1).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2013). "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي- 2012" كانون أول/ ديسمبر، 2012، رام الله، فلسطين (2).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2013). "تعداد المنشآت- 2012: النتائج النهائية" نيسان/ إبريل 2013، رام الله، فلسطين (1).

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2013). " سلسلة المسوح الاقتصادية،2012: نتائج أساسية"، أكتوبر/ تشرين أول2013، رام الله، فلسطين (2).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). " أداء الاقتصاد الفلسطيني،2013 "، تشرين أول/ أكتوبر 2014، رام الله، فلسطين (1).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2014). " سلسلة المسوح الاقتصادية،2013- نتائج أساسية"، أكتوبر/ تشرين أول2014، رام الله، فلسطين (2).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2014). " كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014، كانون أول/ ديسمبر، رام الله، فلسطين (3).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2014). مسح القوى العاملة – التقرير السنوي 2013، نيسان/ إبريل 2015، رام الله، فلسطين (4).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015). " أداء الاقتصاد الفلسطيني-2014 "، أيار/ مايو 2015، رام الله، فلسطين (1).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2015). " سلسلة المسوح الاقتصادية، 2014- نتائج أساسية "، أكتوبر/ تشرين أول 2015، رام الله، فلسطين (2)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2015). "مسح القوى العاملة – التقرير السنوي 2014"، نيسان/ إبريل 2015، رام الله، فلسطين (3)
- ديوان الرقابة المالية والإدارية.(2013). التدقيق البيئي- واقع صناعة الحجر في فلسطين: مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والمعايير البيئية، تقرير الربع الأول، رام الله، فلسطين.
- سلطة النقد الفلسطينية. (2015). التقرير السنوي لعام 2014، حزيران، رام الله ، فلسطين.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.(2011)." تقرير حول أثر سياسة الحصار الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة بعد ثلاثة اعوام من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: يونيو2010- نوفمبر 2011"، فلسطين، قطاع غزة.
- منتدى الأعمال الفلسطيني. (2014). واقع القطاع الصناعي في فلسطين، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين.

- وزارة التخطيط الفلسطينية. (2010). "الحصار على قطاع غزة وإنجازات الحكومة في مواجهته"، غزة، فلسطين(1).
- وزارة التخطيط الفلسطينية (2010)، تقرير حول المخطط القطاعي- قطاع التجارة والصناعة 2010-2020، غزة، فلسطين(2).
- اليونكتاد.(1993). آفاق التنمية المطردة للاقتصاد الفلسطيني، تقرير أعد لصالح اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، نيويورك.

خامساً: الرسائل العلمية

- حسون، بدر (2004).هيكل ومحددات الأجور في الصناعة الفلسطينية وأثرها على القدرة التنافسية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- ربابعة، عدنان محمد يوسف (1999).نظرية الأجور في الاقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
- زعبي، حسان (1995).محددات أجور العمالة في القطاع الصناعي الأردني- دراسة تحليلية قياسية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.
- ناصر، أديب سومر (2004).أنظمة الأجور وأثرها على أداء العاملين في شركات ومؤسسات القطاع العام الصناعي في سورية "دراسة ميدانية على شركات الغزل والنسيج في الساحل السوري" دراسة ماجستير، جامعة تشرين، دمشق 2003-2004.
- نصر، كلثوم (2003). اثر الخصائص الفردية للأفراد على التباين في أجورهم في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.
- نوفل، أسامة. (1994). أهمية التصنيع في دفع عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي المحتلة في ظل التصورات الجديدة، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان.
- وهيبة، سراج.(2007-2008). دراسة اقتصادية قياسية على مدى عدالة الاجور في الجزائر، دراسة ماجستير ، جامعة الشلف، الجزائر.

سادساً: المواقع الالكترونية

- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية www.pfi.ps
- الجمعية العامة للأمم المتحدة www.un.org/ar/ga

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني www.pcbs.gov.ps
- الغرفة التجارية بقطاع غزة www.gazacci.org
- مجموعة البنك الدولي www.albankaldawli.org
- منظومة القضاء والتشريع في فلسطين "المقتفي" www.muqtafi.birzeit.edu
- مجموعة البنك الدولي قياس أنظمة أنشطة الأعمال www.arabic.doingbusiness.org
- وزارة الاقتصاد الوطني www.mne.gov.ps

سابعاً: المقابلات

- مقابلة مع مدير عام إدارة المعابر في وزارة الاقتصاد (غزة) رامي أبو الريش.
- مقابلة مع المدير التنفيذي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية (غزة) شنيورة، خضر.
- مقابلة مع مدير العلاقات العامة بالغرفة التجارية والصناعية في محافظة (غزة) الطباع، ماهر.
- مقابلة مع المدير العام للإدارة العامة للصناعة عواد، عبد الناصر.

ثامناً: المراجع الأجنبية

- Afonso, Oscar & Albuuqerque, Ana & Almeida, Alexandre. (2013) "Wage inequality determinants in European Union countries", Applied Economics Letters, Volume 20, Issue 12.

- Aixalá, José and Pelet, Carmen (2010) "Wage determinants in Spain (1980-2000)", University of Zaragoza, Department of Applied Economics, Espana.
- Belcher, David W. (1963) Wage and salary administration .prentice-Hall, Inc, England Cliffs, NJ, p3-9.
- Bhattara, Keshab(2002) "Determinants of wages and labour supply in the UK", School of Economic Studies, University of Hull, J31, UK.
- Bogliacino, Francesco (2009) "Poorer workers. The determinants of wage formation in Europe", International Review of Applied Economics, Vol. 23, No. 3, May 2009,PP 327–343
- Dielman,Terry.(2005). Applied Regression Analysis, 4th edition
- Marcelli, Pascale Joassart. (2009). "The Spatial Determinants Of Wage Inequality Evidence From Recent Latina Immigrants In

Southern California", Feminist Economics Vol.15, No. 2, April 2009, PP33-72
- Migdad, Mohamad . " performance Analysis of small Scale Industries Case Study, SSIs in the Gaza Strip" , Development and Project Planning Center, DPPC, Bradford University, UK , 1999, Ibid, p 57.
- Sidhu,Hina (2008). "Wage Disparity And Determinants Of Wages In The Indian Industry", The Indian Journal of Labour Economics, Vol. 51, No. 2.
- Statistical Abstract of Israel, 1993, No.44.
- The World Bank.(1993). Developing The Occupied Territories: An Investment In Peace, vol1-6, Washington,DC
- UNCTAD Secretariat (2001). Report on UNCTAD's Assistance to the Palestinian People, Geneva, August.
- United Nations (2008). International Standard Industrial Classification of All Economic Activities (ISIC), United Nations Statistics Division, Revision 4, New York, USA.
- World Bank (2015). Investment Climate Survey , data base.

الملاحق

ملحق رقم (1)

جدول رقم (1) يوضح توزيع عينة الدراسة على القطاعات الصناعية في قطاع غزة

القطاع الصناعي	الوضع في عام 2014		
	عدد المصانع العاملة	الوزن النسبي للقطاع	حجم عينة الدراسة
قطاع الصناعات الغذائية	30	5.30	14
قطاع الصناعات البلاستيكية	29	5.13	14
قطاع الصناعات الكيميائية	18	3.18	9
قطاع الصناعات الورقية	11	1.94	5
قطاع صناعات الخياطة والنسيج	86	15.22	41
قطاع الصناعات المعدنية	75	13.27	36
قطاع الصناعات الجلدية	16	2.83	8
قطاع الصناعات الخشبية	130	23.00	62
قطاع الصناعات الإنشائية	70	12.38	33
قطاع الصناعات الألمنيوم	90	15.92	43
قطاع الصناعات التقليدية	10	1.76	5
الإجمـــالي	565	100	270

المصدر: الاتحاد العام للصناعة بيانات غير منشورة.

الوزن النسبي للقطاع وحجم عينة الدراسة من حساب الباحث

ملحق رقم (2)

الجامعة الإسلامية _ غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

السيد/ة..... الفاضل/ة

تحية طيبة وبعد...

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " **محددات الأجور في القطاع الصناعي بقطاع غزة– دراسة مقارنة 2013–2014** ". وتأتي هذه الاستبانة ضمن استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير للباحثة في اقتصاديات التنمية من الجامعة الإسلامية –غزة.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الأجور في القطاع الصناعي الغزي لعامي 2013، 2014.

لذا يرجى منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، بعد قراءة جميع الفقرات والبنود الواردة فيها بعناية، وإننا إذ نضع بين أيديكم هذه الاستبانة آملين تعاونكم معنا في إنجاز هذه الدراسة، علماً بأن البيانات التي سيتم جمعها سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي، وتتوقف على دقتها صحة النتائج التي تتوصل إليها الدراسة.

ملاحظة: – أرجو الانتباه البيانات المطلوبة في الاستبانة تخص عامي 2013،2014.
– الاستبانة موجه إلى أرباب العمل بالإضافة إلى العاملين في المؤسسة.

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثة : هديل حسن أبو حمدة

استبانة خاصة بالعاملين في المنشأة

القسم الأول: البيانات الشخصية

يرجى الإجابة بوضع إشارة (×) داخل المربع الذي يتفق مع إجابتك.

1- الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى.

2- المؤهل العلمي ☐ أقل من الثانوية العامة ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم متوسط

☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

3- الحالة الاجتماعية ☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

4- منطقة السكن ☐ محافظة شمال غزة ☐ محافظة غزة ☐ محافظة الوسطى

☐ محافظة خانيونس ☐ محافظة رفح

5- طبيعة العمل ☐ إداري ☐ فني ☐ عامل إنتاج ☐ عامل خدمات

6- العمر.....سنة.

7- عدد الأفراد الذين تعولهم في العام 2013.....شخص. وفي العام 2014.....شخص.

الجزء الثاني: البيانات التخصصية للعاملين.

8- عدد سنوات التعليم التي حصلت عليها حتى الوقت الحالي هي.....سنة.

9- عدد سنوات خبرتك بشكل عام.....سنة.

10-عدد سنوات عملك في المنشأة التي تعمل فيها الآن.....سنة.

11- هل أنت عضو في إحدى النقابات العمالية ☐ نعم ☐

12-إذا كانت إجابتك في الفقرة السابقة نعم، حدد النقابة التابع لها.....

13-متوسط عدد ساعات دوامي اليومي في العام 2013 هي.....ساعة،وفي عام 2014.....ساعة

14-عدد أيام دوامي السنوي في العام 2013.....يوم، وفي العام 2014.....يوم.

15- هل لديك ساعات عمل إضافية ☐ نعم ☐

16- إذا كانت إجابتك بنعم هل يتم احتساب الساعات الإضافية إلى راتبك ☐ نعم ☐ لا

17-عملك في المنشأة ☐ منتظم ☐ غير منتظم

18-متوسط الأجر الشهري الذي حصلت عليه في العام 2013هو.....شيكل. أو الأجر في الساعة الواحدة هو.....شيكل.

19-متوسط الأجر الشهري الذي حصلت عليه في العام 2014هو.....شيكل. أو الأجر في الساعة الواحدة هو.....شيكل.

20-الأجر الذي أحصل عليه هو ☐ أجر ثابت ☐ أجر متغير.

21-يتم أخذ الاعتبارات الاجتماعية (الزوجة- الأولاد....) بعين الاعتبار في الأجر. ☐نعم ☐ لا

22-عملي يعتمد على تخصصي ☐ نعم ☐ لا

23-تنقلت من عمل لآخر داخل المنشأة ☐ نعم ☐ لا

24-أعمل من خلال عقد عمل ☐ نعم ☐ لا

25- هل تعتقد أن الأجر الذي تتقاضاه كافي لساعات العمل والخبرة التي تملكها ☐ نعم ☐ لا

استبانة خاصة بأرباب العمل

القسم الأول: البيانات الشخصية

1- نوع النشاط الصناعي الذي تمارسة المنشأة.....

2- تأسست المنشأة عام.....

3- عدد فروع المنشأة.....فرع

يرجى الإجابة بوضع إشارة (×) داخل المربع الذي يتفق مع إجابتك.

4- عنوان المنشأة حسب المحافظة: ☐ محافظة شمال غزة ☐ محافظة غزة ☐ محافظة الوسطى ☐ محافظة خانيونس ☐ محافظة رفح

5- الشكل القانوني للمنشأة ☐ مشروع فردي ☐ شركة تضامن(شراكة) ☐ شركة مساهمة خاصة ☐ شركة مساهمة عامة

القسم الثاني:البيانات التخصصية

المحور الأول: متوسط إنتاجية العامل .

6- عدد العاملين في المنشأة في عام 2013 .....عامل، وفي عام 2014.....عامل.

7- عدد العاملين بدوام كامل وبأجر في المنشأة في عام 2013.....عامل، وفي عام 2014..... عامل.

8- عدد العاملين بدوام جزئي وبأجر في المنشأة في عام 2013.....عامل، وفي عام 2014..... عامل.

9- عدد العاملين بدون أجر (من أفراد الأسرة) في عام 2013.....عامل، وفي عام 2014..... عامل.

10- عدد ساعات العمل اليومي للعمالة التامةفي العام 2013.....ساعة، وفي عام 2014..... ساعة.

11- تقدر القيمة الإجمالية للإنتاج في عام 2013 هي.....شيقل، وفي عام 2014..... شيقل.

12- تسعى المؤسسة إلى إلى تحسين أداء العاملين فيها ☐ نعم ☐ لا

13- سبل تحسين أداء العاملي عن طريق: ☐ التدريب ☐ الحوافز المادية ☐ أخرى (.....)

14- سبل تحسين أداء العاملين أدت لزيادة كفاءة الأداء للعاملين وبالتالي إلى زيادة الإنتاجية.☐ نعم ☐ لا

15- هل تعتقد أن الراتب الذي يتقاضاه العاملون كافي بالنسبة لاحتياجاتهم ☐ نعم ☐ لا

المحور الثاني: حصة العامل إلى رأس المال:

16- حسب تقديرك القيم السوقية للأصول الرأسمالية لمنشأتك (المباني والآلات والأجهزة والمعدات وقطع الغيار والاثاث....) للعام 2013تقدر بحوالي.....شيقل،وللعام 2014 تقدر بحوالي.....شيقل.

ملحق رقم (3)

أسماء السادة المحكمين

فيما يلي قائمة بأسماء الأساتذة الذين تفضلوا مشكورين بتحكيم الاستبانة الخاصة بالبحث:-

أولاً: الأكاديميين

1- الأستاذ الدكتور / محمد مقداد	الجامعة الإسلامية – غزة
2- الدكتور / خليل النمروطي	الجامعة الإسلامية – غزة
3- الدكتور/ سيف الدين عودة	سلطة النقد، الجامعة الإسلامية- غزة
4- الأستاذ الدكتور/ معين رجب	جامعة الأزهر- غزة

ثانياً: المهنيين

1- الأستاذ/ عبد الناصر عواد	الإدارة العامة للصناعة
2- الأستاذ/ عبد الرحيم فودة	هيئة المدن الصناعية
3- الأستاذ / خضر شنيورة	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
4- المهندس/ حاتم سالم	الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية
5- المهندس/ محمد عايش	اتحاد الصناعات الغذائية
6- الاستاذ/ أسامة نوفل	وزارة التخطيط